الإثنين 8 نيسان 2019
العدد 3731 السنة الثالثة عشرة
Lundi 8 Avril 2019 no 3731 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تهديد أميركي لبرّي: الابتعاد عن حزب الله أو العقوبات! [3]

هل يمثل سلامة أمام مجلس الوزراء؟ [2]

على هامش ملف مكافحة الفساد في العدلية، تدور حرب بين قضاة محسوبين على تيار رئيس الجمهورية (هيثم الموسوي)

حرب بين «قضاة العهد»

[6ـ7]

رياضة

العهد بطلاً بالعلامة الكاملة

8

ليبيا

معركة طرابلس تتوسّع
دعم جوي لحفتر... من مصر!

14

14
العراق
عبد المهدي في طهران
إخراج الأميركيين وتنفيذ الاتفاقيات

16
الحدث

إسرائيل تستعد لانتخاب اليمين
الأحزاب الصغيرة «بيضة القبان»

18
فلسطين
ساعات حاسمة أمام الأسرى

قضية اليوم

الحاكم بأمر الاقتصاد يضلّل الحكومة
عون نحو استدعاء سلامة للمثول أمام مجلس الوزراء؟

يبدو أن اللحظة حانت لمساءلة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول مخالفاته المتمادية لقانون النقد والتسليف. بحسب المعلومات المتداولة، برز توجّه لرئيس الجمهورية ميشال عون يقضي بالطلب إلى مجلس الوزراء استدعاء سلامة والاستماع إليه بعد حملة التهويل التي قادها نهاية الشهر الماضي ودعوته إلى تقليص القطاع العام استناداً إلى معطيات مضللة

محمد وهبة

«إعادة الانتظام القانوني الى العلاقة بين مصرف لبنان والحكومة» هو العنوان الأبرز للمؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش الخميس الماضي. فالمفترض بحاكم المصرف رياض سلامة أن يطبّق قانون النقد والتسليف الذي يحصر علاقته بالحكومة من خلال نصوص قانونية، لا عبر تصريحات مضلّلة - في مؤتمرات وعبر «تويتر» وفي لقاءات جانبية - تحمّل القطاع العام مسؤولية العجز المالي وتشترط تقليصه لضبط العجز، فيما الهدف التغطية على حصة الدين العام من العجز بما فيها خدمته والمنتفعون منه.

كلمة بطيش الذي لم يُتح له قولها

الحريري يوفد وسطاء إلى بعبدا لثني رئيس الجمهورية عن استدعاء سلامة وفتح الملفات المشبوهة

في مجلس الوزراء رغم طلبه الكلام أكثر من مرّة، لم تعبّر عن قناعاته فحسب، بل أيضاً عن رغبة رئيس الجمهورية ميشال عون في إعادة الاعتبار للحدود القانونية بين المصرف والحكومة. وأهمية هذا الانتظام تكمن في وجود ملفات مصرفية ونقدية مثيرة للشبهات، أبرزها تلك التي تطرّق إليها بطيش، مثل الهندسات المالية وسياسة رفع الفائدة والقروض المدعومة.

وفي المعلومات أن توجّهاً بدأ يتبلور لدى رئيس الجمهورية باستدعاء سلامة إلى مجلس الوزراء للاستماع إليه، ما أربك رئيس الحكومة سعد الحريري ودفعه إلى إيفاد وسطاء إلى بعبدا لثني الرئيس عن ذلك، وتجنّب فتح الملفات التي استفاد منها الحريري نفسه، بصفته أبرز المالكين لمجموعة البحر المتوسط، وآخرون غيره من قوى السلطة الحاكمة.

وتعني إعادة الانتظام القانوني تطبيق المواد 71 و72 و117 من قانون المحاسبة العمومية التي تحدّد آليات التعاون بين الجانبين. فالمادة 71 تنصّ على أن يقدّم «المركزي» للحكومة «كل مشورة تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية بغية تأمين الانسجام الأوفر بين مهمته وأهداف الحكومة». والمادة 72 تنصّ على أن «للمصرف أن يقترح على الحكومة التدابير التي من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة والنمو الاقتصادي (...) ويطلعها على الأمور التي يعتبرها مضرّة بالاقتصاد وبالنقد». فيما تنص المادة 117 على أن يقدّم الحاكم لوزير المالية «قبل 30 حزيران من كل سنة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر على السنة المنتهية وتقريراً عن عمليات المصرف خلالها. وينشر الميزانية والتقرير في الجريدة الرسمية خلال الشهر الذي يلي تقديمها لوزير المالية».

علاقات مشبوهة

على مدى السنوات الماضية، كان سلامة يقدّم الميزانية والتقرير لوزير المال، إلا أنه، خلافاً لهذه النصوص ومستفيداً من العلاقات الثنائية التي نسجها مع وزراء المال، كان هناك إصرار على عدم عرض الميزانية والتقرير على الحكومة، فكان الأمر يمرّ من دون مناقشة أو مساءلة. كما نسج سلامة علاقات مباشرة مع رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب بعيداً عن القوانين الناظمة، ما يثير شكوكاً حول طبيعة «البازارات» التي كانت تجري.

والأسوأ أن هذا الأمر يتكرّر حالياً لجهة النقاشات الدائرة حول مشروع موازنة 2019. فالاجتماعات التي تعقد بشأن الموازنة بعضها ثنائي يضم الحريري وسلامة، وبعضها ثلاثي يضمهما مع وزير المال علي حسن خليل، أو رباعي يضم الثلاثة والرئيس عون. كما كان لافتاً أن رئيس مجلس النواب نبيه بري استدعى سلامة لسؤاله عن رأيه بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية بعدما طلب من وزير المال إطلاع كتلته النيابية على مشروع موازنة 2019؛ وكل هذه اللقاءات لا موجب دستورياً لها، وهي بلا معنى في ظل تجاوز المهل الدستورية، بدءاً من التأخّر في إعداد الموازنة (المفترض أن يكون في أيلول)، وإقرارها في مجلس الوزراء ثم إحالتها إلى مجلس النواب (عند بدء عقد تشرين الأول). علماً أن المجلس بات أمام مهلة محصورة لإقرارها قبل نهاية كانون الثاني تبعاً للمادة 86 من الدستور... وبالتأكيد، ليست المشكلة محصورة بدستورية الموازنة وقانونيتها، بل بمضمونها في ظل العجز الكبير والتزامات لبنان تجاه الدول المانحة بخفضه، وتوسّع الحكومة في الإنفاق السياسي الانتخابي العام الماضي من خلال التوظيف العشوائي في القطاع العام وتنفيذ مشاريع غير ذات أولوية...

غلّ موصوف

فوق هذا كلّه، قرّر سلامة، لغايات غير واضحة، وممارسة ضغط إعلامي بالتزامن مع هذه الاجتماعات، ففي مؤتمر للحكومة في 22 آذار الماضي، أعلن أن «حجم القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 17% قبل الحرب إلى 35% اليوم»، وتحدّث بإسهاب عن «سوء الإدارة الذي يسهم في عجز الموازنة والتضخّم ويهدّد استقرار البلد (...) وينبغي تقليص حجم القطاع العام...».

بدت هذه التهويلات وكأنها محاولة لتحديد جدول أعمال الحكومة واجتماعات الموازنة غير الشرعية. لذا، جاء ردّ بطيش بدعوة سلامة إلى تطبيق قانون النقد والتسليف وتقديم المشورة للحكومة بشأن وضع القطاع العام، أي تقديم الدراسة التي تثبت صحّة هذه التصريحات ودقّتها. فما قاله الحاكم مضلل، نظراً الى وجود فرق كبير بين «مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي وبين نسبة الإنفاق العام إلى هذا الناتج. وهما أمران مختلفان. مدفوعات الفائدة استأثرت وحدها بأكثر من ثلث الإنفاق العام بين 1993 و2018. وبالتالي، لا يعبر الإنفاق العام عن مساهمة القطاع العام أو حصّته في الاقتصاد».

خلاصة الأمر أن سلامة يمارس غشّاً موصوفاً لأن الأمر على النحو الآتي:
- مساهمة القطاع العام في الناتج لعام 2017، بحسب إدارة الإحصاء المركزي، تتوزّع على بندين: الإدارة العامة التي تمثّل 10% والدعم 3,7% الذي لا يتضمن الكلفة التي يدفعها مصرف لبنان. وعموماً، تعدّ هذه المساهمة مؤشّراً على القيمة المضافة التي قدّمها القطاع العام للاقتصاد.
- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج مؤشّر قياسي للمقارنة مع دول أخرى وليس لها أي معنى اقتصادي. والأصحّ هو مقارنة كلفة الإنفاق على بند ما من أصل كلفة الإنفاق الإجمالية. هذا يعني أن الرواتب والأجور ولواحقها (كلفة الإدارة العامة والقوى العسكرية والتقاعد وتقديمات أخرى مثل المنح المدرسية والمكافآت والساعات الإضافية وتحويلات أخرى) مثّلت عام 2017 نحو 35% من مجموع النفقات الحكومية، فيما استأثر الدين العام بنحو 32% من هذه النفقات، واستحوذت الكهرباء على 8,6%.

هنا، وقع الحاكم الممسك بالاقتصاد اللبناني في خطأ مميت. إذ أنه ليس قادراً على التمييز بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وبين طرق قياس الأعباء وما تعنيه كل مقاربة. وبدا واضحاً أنه يريد أن يشنّ هجوماً على القطاع العام لتحميله مسؤولية العجز والتعمية على كلفة خدمة الدين وثقلها على الخزينة، حماية للمصارف ولكبار المودعين الذين لا يزالون يرفضون أي نوع من المساهمة في تحمّل فاتورة التصحيح المالي رغم أنهم كانوا الأكثر انتفاعاً من هذا الورم المالي، إن لم يكونوا الوحيدين.

فتلة الاقتصاد

هذه المرّة جاء من يقول لسلامة إن الغشّ لم يعد مسموحاً، وإن كل خفض في كلفة الفائدة بمعدل 1% يؤدي إلى «خفض الإنفاق العام بنحو 900 مليون دولار». وقد أشار بطيش أيضاً الى «أفكار عدة لإجراء مثل هذا الخفض، سبق وتداولنا بها مع وزير المال وحاكم مصرف لبنان ووافقا عليها». ومن أبرز النفقات التي يمكن خفضها التحويلات التي تتعلق بالدعم والمساهمات للجمعيات والقطاع الخاص، «إعادة النظر بالقروض المدعومة وبالياتها المعتمدة»، مشيراً الى أن حجم هذه القروض بلغ 15 مليار دولار للسكن ولقطاعات الإنتاج، لكن يتم استغلال بعضها بعيداً عن «روحيتها» وأهدافها الاقتصادية. إذ «يجب أن تذهب القروض لمستحقيها من ذوي الدخل المحدود، وللنشاطات الإنتاجية المولدة لفرص العمل. ولا يجوز أن يبقى الدعم مشتتاً واستنسابياً، ومن الأسرار».

طبعاً هناك جزء من الكلفة المالية التي يدفعها لبنان مخباة في ميزانية مصرف لبنان بعيداً عن أعين الخزينة. فمصرف لبنان يجري الهندسات المالية مع المصارف بغية استجلاب الدولارات من الخارج، من دون إطلاع الحكومة على هذا الأمر أو مناقشتها في أهدافه، وفي الأثر الذي ترتّبه على الاقتصاد. مخالفات سلامة لا تقف عند هذا الحدّ، فكما بات معروفاً، اللجوء إلى الهندسات سببه عدم رغبة مصرف لبنان برفع أسعار الفائدة، إلا أنه اضطر للاستمرار في تنفيذ الهندسات ثم رفع أسعار الفائدة بمعدلات قاتلة للنشاط الاقتصادي.

سلامة ليس قادراً على التمييز بين النفقات العامة وبين الناتج المحلي الإجمالي! (هيثم الموسوي)

البخخ في مصرف لبنان

في مؤتمر الحوكمة الذي دعا فيه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى تقليص القطاع العام، زعم سلامة أن «المركزي» كان سبّاقاً في مجال الإدارة الحكيمة من خلال ثلاث نقاط: بحثنا في سياسات التوظيف التي يجب أن ترتكز على تكافؤ الفرص، نحن لا نوظّف إلا الأشخاص الذين نحن بحاجة إليهم، ننصف كل الموظفين بإخضاع ترقيتهم لعملية تقييم موحّدة ونطبق سياسة المحاسبة.

أبرز مثال على مزاعم سلامة أن عدد موظفي مصرف لبنان تراجع إلى نحو ألف موظف بعدما كان يتجاوز 1500 بسبب سياسات التقاعد المبكر الباهظة الكلفة التي ينفذها كل فترة من أجل «تعقيم» المصرف من فائض الموظفين الذي يغرق فيه. وما عليه لتأكيد كلامه، إلا أن يقدّم تقريراً بتطور كلفة الرواتب والأجور والتقديمات لموظفي المصرف فضلاً عن نسبة أقارب السياسيين وذوي الصلة بهم من الموظفين.

ومن أبرز الأمثلة، السخاء الذي يُغدقه على نوابه الأربعة. فإضافة إلى رواتبهم الأساسية التي تتجاوز 40 مليون ليرة شهرياً، أو ما يوازي 59 مرّة الحدّ الأدنى للأجور، يمنحهم الحاكم هديّتين أساسيتين من المال العام: قرض ميسّر جدّاً بقيمة 600 ألف دولار، وتعويضات سفر بقيمة 2000 دولار عن كل يوم في الخارج. والمفاجئ أن معدل سفر نواب الحاكم يبلغ 15 يوماً في الشهر!

تقرير

تهديد أميركي لبرّي:
الابتعاد عن حزب الله أو العقوبات!

لم يُعرف بعد ما إذا كانت المعلومات التي نقلتها صحيفة «ذا واشنطن» الإماراتية عن عقوبات أميركية على حركة أمل والرئيس نبيه بري صحيحة. مقربون من الأخير يؤكدون أنها «حملة تهويل ليس إلا»، وأن «دبلوماسيين أميركيين نقلوا رسائل بأن ما أشيع ليس صحيحاً». لكن، رغم ذلك، لا يمكن التعامل مع هذه التسريبات ببراءة. فهي، وإن لم تكشف عن معلومات، فإنها تستبطن تهديداً واضحاً من واشنطن لرئيس مجلس النواب

ميسم رزق

لم تفلح مُحاولات الزائر الأميركي الأخير إلى لبنان في فرض رغبة واشنطن بعزل حزب الله. موقف حلفاء المقاومة كان حاسماً لجهة أن الحزب هو مكوّن لبناني أساسي وجزء من الحياة السياسية في الحكومة والبرلمان، واستهدافه بالعقوبات يعني استهداف كل اللبنانيين. هذا ما سمعه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بوضوح من رئيسَي الجمهورية ومجلس النواب ميشال عون ونبيه برّي، ووضع المكوّنات السياسية في حالة ترقّب للسلوك الأميركي تجاه البلاد بعد الزيارة. وبعد نحو أسبوعين من مغادرته، كشفت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية أول من أمس، عن «خطط أميركية لفرض عقوبات على حركة أمل والرئيس نبيه برّي، بسبب علاقاته القديمة مع حزب الله وإيران».

ونقلت الصحيفة المعروفة بصلاتها القوية في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن «مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض» أن «برّي وشركاءه الرفيعي المستوى هم حالياً تحت التدقيق الأميركي»، وأن «حزب الله وحركة أمل هما فريق واحد». مُعتبراً أن «هذا الأمر يجب أن يتوقف. نبيه برّي لا يزال رجل إيران في لبنان. إنه الخط الرئيسي للدعم السياسي لحزب الله. وسيزداد استهداف الولايات المتحدة الاقتصادي للبنان، وسيُفرض المزيد من العقوبات عليه، إلى أن يترك برّي منصبه أو يغير سياسته، وهذا ما نستبعده حالياً. لذلك فطالما أن برّي باقٍ في السلطة، ستُعاني البلاد».

حتى هذه اللحظة، ينتظر الجانب اللبناني تأكيد صدق المعلومة من عدمه. لكنها وإن صحّت فهذا يعني وفق أكثر من مصدر سياسي أن «واشنطن بدأت في رسم معادلة مضادة للموقف اللبناني الرسمي تجاه العقوبات وحزب الله». الولايات المتحدة تريد أن تقول: «بما أن الأحزاب الأساسية اختارت أن تقف إلى جانب الحزب وتدافع عنه، فإن مصيرها لن يكون أفضل من مصيره»، وتحاصر الجميع بين خيارين: «إما التخلي عن الحزب أو وضع الداعمين له في منزلة واحدة معه».

ليست هي المرة الأولى التي يلمّح فيها الأميركيون بشكل غير مباشر الى استهداف برّي ومسؤولين في حركة أمل. منذ أقل من عام أثيرت هذه المسألة بشكل عرضي، ثم ما لبثت أن غابت كلياً قبل أن تعود اليوم في توقيت حرج. بحسب معلومات «الأخبار»، فقد عمد أكثر من موفد أميركي زار لبنان خلال العام الماضي إلى إثارة الموضوع مع الرئيس برّي في اللقاءات. إذ «استفسر هؤلاء بلغة مموّهة عن رأيه بالعقوبات وتأثيرها على لبنان، وتحديداً على حركة أمل»، وقد «حملت في طياتها نوعاً من التهديد». ماذا يعني ذلك؟ يبدو أن لدى الأميركيين إصراراً للضغط على الرئيس برّي. فخطابه وأداؤه في موضوع المقاومة لم

> **السفير اللبناني في واشنطن: «أخبار خاطئة منقولة عن المصدر الخاطئ نفسه»**

ولن يتغيّرا. لا داعي هنا للعودة الى كل تصريحات رئيس مجلس النواب في ما خص الصراع مع إسرائيل والتأكيد على خيار المقاومة. يكفي التوقف عند كلام برّي أمام بومبيو حين سأله «هل تعرف تاريخي؟ أنا من أطلق المقاومة». وهذه جملة وحدها كفيلة بإزعاج الضيف الأميركي.

> **برّي: ما أخذ بالقوة يسترد بالمقاومة**
>
> حذر رئيس مجلس النواب نبيه برّي من أن «الآتي أعظم، بعد قراري الرئيس الأميركي، اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وتشريع احتلال الجولان السوري»، مؤكداً أن «ما أخذ بالقوة أو بالهبة، التي لا يملكها، لا يسترد إلا بالوحدة والمقاومة».
>
> وقال برّي في كلمته أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة: «هناك الكثير من القضايا الضاغطة على الشرق الأوسط، التي لا يمكن لنا تجاهلها، وفي الطليعة قرار ترامب، اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل والاغتصاب الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية، والآتي أعظم على ما أعتقد». وعدّد برّي الجرائم الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، معتبراً أن هذه الجرائم الإسرائيلية الموصوفة «تتماثل مع يد الجريمة التي قصفت مسجد العباسية في جنوب لبنان العام 1978، ومجزرتي قانا الأولى، التي ارتكبتها بطاريات الدفاعية الإسرائيلية العام 1996، والثانية التي ارتكبتها الطائرات الحربية ضد المدنيين، العام 2006». وأعلن برّي تأييد المقترح التي تقدمت به المجموعة العربية (لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ورفض الاعتراف بضم الجولان لإسرائيل)، على الرغم من اقتناعه بأن «ما أخذ بالقوة، أو بالهبة، التي لا يملكها، لا يسترد إلا بأمرين اثنين: الوحدة والمقاومة».
>
> (الأخبار)

حتى اللحظة، لم يصدر أي موقف رسمي لبناني ولا من حركة أمل حول ما أشيع. لا خبر مؤكّداً باستثناء اللقاءات التي سيعقدها الوفد البرلماني اللبناني المؤلف من رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية ياسين جابر مع مسؤولين في الإدارة الأميركية، على هامش الاجتماعات التي ينظّمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن الأسبوع الجاري لشرح الواقع في لبنان وتأكيد التزامه ومصارفه بالقوانين المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. لكن سفير لبنان في الولايات المتحدة الأميركية غابريال عيسى، كتب على صفحته على موقع «فايسبوك» أن «الصحافة المرتهنة بدأت تهلل لعقوبات جديدة. هذه أخبار خاطئة منقولة عن المصدر الخاطئ نفسه». غير أن مقربين من برّي وضعوا هذه المعلومات في إطار «التهويل»، وخصوصاً أن «دبلوماسيين أميركيين نقلوا رسائل بأن الجو الذي خرج ليس جدياً». وقد رجح هؤلاء بأن يكون توقيت نشر هذه المعلومات «مرتبطاً بزيارة الرئيس برّي الأخيرة للعراق، حيث أجرى جولة على مرجعيات سياسية ودينية حققت نجاحاً كبيراً»، معتبرة أيضاً أنه «ليس من باب الصدفة أن تكون الجهة التي نشرت المعلومات هي إماراتية، بالتزامن مع وجود برّي في قطر».

مهما تكن الخلفيات، فإن أكثر من جهة اعتبرت أن «مثل هذه الخطوة ــ إذا تأكدت ــ ستكون ضرباً من الجنون». واستغربت مثل هذا القرار، ولا سيما أنه «رغم متانة العلاقة الاستراتيجية بين برّي وحزب الله، لطالما كان هناك إرادة غربية وعربية بالفصل بينهما، من أجل إبقاء جسور التواصل مفتوحة مع الطائفة الشيعية». وما وضع برّي في المنزلة نفسها مع الحزب إلا «محاولة لعزل طائفة بأكملها». كما اعتبرت أن «مثل هذه الخطوة لا يُمكن أن تضرب الحزب ولا الحركة، بل على العكس ستقويهما وستجعل حلفهما أمتن في وجه الولايات المتحدة». كما لا يُمكن أن تدفع «بحركة أمل ورئيسها الى التخلي عن دعم الحزب في مقاومته ضد إسرائيل والإرهاب، بل ستؤدي بهما الى التشدد أكثر في وجه الاستكبار الذي تمارسه الإدارة الأميركية».

وتوقفت المصادر عند العبارات التي نقلتها الصحيفة، وهي تقال للمرة الأولى، إذ وصفت «برّي بأنه رجل إيران في لبنان». لا يُخفى على أحد في الداخل والخارج أن «برّي لم ينكر يوماً أنه يحمل مسؤولية الطائفة الشيعية وهو ممثلها الأول في الدولة»، وهو «من الأوائل الذين نسجوا علاقات قوية مع إيران من قبل حزب الله». لكن الخطير في مثل هذا القرار (إذا صحّ وسلك مساره نحو التطبيق) أنه لا يستهدف تياراً أو حزباً وحسب، بل بطاول بالدرجة الأولى شخصاً هو رئيس لمجلس النواب، وتربطه علاقات متينة مع معظم الأطراف السياسية في البلد أصدقاء أو خصوماً. وأي تعامل معه خارج هذا السياق هو «دعسة ناقصة»، تعني إما «المغامرة بطرف شيعي استطاع الاحتفاظ بعلاقته بأطراف داخلية وخارجية عربية وغربية وإبقاء التواصل مفتوحاً معها في عزّ الخلافات مع لبنان، وخاصة أنه ليس هناك أي طرف خارج حزب الله وحركة أمل في البيئة الشيعية يُمكن التعويل عليه في أي دور»، وإما «اتجاه أميركي لضرب المؤسسات والدولة يُمكن أن يبدأ من مجلس النواب ويصل الى بعبدا»، فهل بلغ التهور الأميركي هذه الدرجة؟

هل لمسة قرار أميركي بضرب المؤسسات والدولة يُمكن أن يبدأ من مجلس النواب ويصل إلى بعبدا؟ (هيثم الموسوي)

قضية

معامل الكهرباء: امتياز بلا قانون!

خطة الكهرباء على جدول أعمال مجلس الوزراء مجدداً. السعي جدي للبدء بمعالجة الأزمة الممتدة منذ عشرين عاماً. «صيدنيّا لا عودة إلى الوراء». يقولها وزراء تاركين بابًا للقلق نتيجة التجارب السابقة. لكن يبقى الصراع الأخير: وزارة الطاقة تريد إبعاد شبح إدارة المناقصات عن صفقاتها

نقطتان يسعى رئيس الحكومة سعد الحريري إلى التوافق بشأنهما، قبل الدخول إلى جلسة مجلس الوزراء اليوم، بعدما فشلت اللجنة الوزارية المكلفة دراسة ملف الكهرباء في حسمهما: تأليف الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء أو تأجيل الأمر إلى حين تعديل القانون 462، وإجراء مناقصة إنشاء معامل إنتاج الكهرباء عبر إدارة المناقصات أو عبر اللجنة الوزارية.

هذا خلاف يمكن أن يتفاقم في مجلس الوزراء في حال وصلت الأمور إلى مرحلة التصويت، وهو ما يسعى الحريري إلى تفاديه، خاصة أن فوز أي خيار بأصوات النصف زائد واحد من عدد الوزراء لن يكون، في السياسة، حلاً، بل سيؤدي إلى مزيد من التعقيد، علماً بأن النصف زائداً واحداً يمكن تأمينه باتفاق وزراء كتلتي المستقبل ولبنان القوي، اللتين تسعيان إلى كفّ يد إدارة المناقصات عن ملف الكهرباء، ما يعني بالتالي التغاضي عن رأي كل الكتل الباقية التي تؤيد تولّي إدارة المناقصات للمهمة.

BOT في إدارة المناقصات

وبحسب التوصية المرفوعة من اللجنة الوزارية إلى مجلس الوزراء، فإن مسألة المناقصة تركت مفتوحة على خيارين:

أ- يُطبق قانون المحاسبة العمومية على تلزيم مشاريع بناء معامل تعتمد التمويل والانتاج والتشغيل والتسليم إلى الدولة بعد فترة زمنية تحدد في دفتر شروط خاص تعده وزارة الطاقة.

يستثنى من أحكام قانون المحاسبة العمومية كل ما لا يتفق مع طبيعة التلزيم والعقد وفق الطريقة المذكورة سابقاً.

يعود لمجلس الوزراء بتّ أي التباس ينشأ بين الوزارة وإدارة المناقصات.

ب- اتخاذ القرار بإجراء المناقصات إما عبر إدارة المناقصات بعد تعديل القانون 288 (إعطاء صلاحية الترخيص إلى مجلس الوزراء بدلاً من الهيئة الناظمة للقطاع) لجهة قانون المحاسبة العمومية، بما يتعارض مع البناء والتمويل والتشغيل وتحويل الملكية إلى الدولة، أو عبر اللجنة الوزارية، بعد تمديد القانون الرقم 288، مع الاستعانة بمن تراه وزارة الطاقة والمياه مناسباً من إدارات أو خبراء ومستشارين.

وإذ يبدو أن صيغة تولي اللجنة الوزارية للمناقصة هي صيغة هشة ولا يمكن الدفاع عنها، ربطاً بعدم قدرتها على القيام بالإجراءات الإدارية للصفقة، ولأن مهمة مجلس الوزراء، بحسب المادة 65 من الدستور، هي اتخاذ القرارات لتطبيق القوانين والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة، لا الحلول محلها، فإنه يُتوقع أن تبقى إدارة المناقصات وحيدة في الميدان، علماً بأن صيغة التوصية تؤكد التوجه للحفاظ على دور إدارة المناقصات من ناحية، لكنها من ناحية أخرى تسعى إلى قضم صلاحياتها أو على الأقل مشاركة وزارة الطاقة ومجلس الوزراء فيها، بما يحوّل إدارة المناقصات إلى ساعي بريد، لا إلى منفّذ للمناقصة. فالصيغة «الملتبسة» تسمح بالتوسّع بتفسيرها لتشمل أي «خلاف» مع إدارة المناقصات قد ينتج عن ملاحظاتها على دفتر الشروط أو على طلب اعتماد إجراءات غير قانونية أو تجاوز بعض الشروط القانونية.

بحسب التوصية، فإن التعديل جاء ليعطي إدارة المناقصات الحق في إجراء مناقصات BOT (أن يشيّ القطاع الخاص المعمل ثم يشغّله لفترة من الزمن ويبيع انتاجه، ثم يعيد ملكيته وإدارته إلى الدولة)، والذي لا يتناوله قانون المحاسبة العمومية. لكن في المقابل، فإن رأياً آخر في اللجنة يعتبر أن إدارة المناقصات يمكنها إجراء مناقصات BOT من دون الحاجة إلى تعديل قانون المحاسبة العمومية، انطلاقاً من أن القواعد الإجرائية للمناقصات تطبّق على أي صفقة مهما كانت طبيعتها ومهما كان منفذّها. الداعون إلى التعديل ينطلقون من أن قانون المحاسبة العمومية فرض وجود اعتماد للصفقة قبل عقدها، وكذلك فرض الاحتفاظ بمبلغ تأمين يصل إلى 10 في المئة من قيمة الصفقة. وعليه، وجب استثناء عقود الـBOT من هذين الشرطين. لكن بحسب وزير في اللجنة، فإن الشرطين يجب توافرهما متى كانت الدولة هي من سيموّل المشروع، أو إذا كان مبلغ التأمين سيسهم في تعزيز المنافسة أو ضمان جدية العارضين. ولهذا، لم يحدد القانون نسبة ثابتة للتأمين، بل ترك تقديرها لإدارة المناقصات، على أن لا تتعدى 10 في المئة، أي إن هذا المبلغ يرتبط بطبيعة الصفقة ولا قاعدة واحدة له. وهذا الأمر سبق أن شكّل جزءاً من ملاحظات إدارة المناقصات على

> الحريري يصطدم برفض التخلي عن إدارة المناقصات؟

«الطاقة» تسلّم تعديلاتها على قانون الكهرباء: عمل هيئة إدارة القطاع مخالف للدستور (هيثم الموسوي)

مناقصة البواخر، حين اعتبرت أن مبلغ التأمين المقدّر حينها بخمسين مليون دولار هو مبلغ ضخم يحدّ من المنافسة. باختصار، يقول المصدر إن تطبيق قانون المحاسبة إلزامي إذا كان تمويل المشروع من الموازنة العامة واعتماداته متوافرة فيها أو من اي مصدر آخر. وبالتالي، لا مبرر لإجراء المناقصات خلافاً لقانون المحاسبة العمومية أو خارج إدارة المناقصات. لكنه يذهب أبعد من ذلك، مشيراً إلى أنه يمكن اختصار الطريق واللجوء إلى الجهة المعنية، أي ديوان المحاسبة، لاستشارته في قانونية إجراء إدارة المناقصات لصفقات على أساس الـBOT.

وإذ يرى أكثر من طرف أن كل ما يطرح إنما يصب في خانة رغبة وزارة الطاقة في كفّ يد «المناقصات» عن صفقاتها، معتمدة على حجة الوقت والبيروقراطية التي تحكم عمل إدارة المناقصات، فقد أسقطت هذه الحجة بعدما تبيّن أنه إذا كان دفتر الشروط مراعياً للقانون، يمكن إنجاز المناقصة خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر. وهو الوقت نفسه الذي تحتاج إليه أي مناقصة فعلية حتى لو أنجزت في اللجنة الوزارية.

تعديلات مخالفة للدستور

بقيت مسألة اعتبار عدد من أعضاء اللجنة أن قانون المحاسبة العمومية لا ينطبق على عقود الـ BOT، وبالتالي وجب إقرار قانون يسمح لإدارة المناقصات بإجراء هذا النوع من العقود. لكن أبعد من الصيغ «الغامضة» التي أوصت بها اللجنة لتعديل أحكام قانون المحاسبة العمومية، يذهب مصدر قانوني إلى اعتبار أن النقاش بشأن إدخال الـBOT ضمن نطاق أحكام المحاسبة العمومية، هو نقاش في غير محله. كما يعتبر أن ربط مسألة المناقصات بضرورة تمديد العمل بالقانون 288، بما يسمح لمجلس الوزراء بتوقيع عقود الانتاج بدلاً من الهيئة المنظمة للاتصالات (القانون 462) هو أيضاً في غير محله. فذلك القانون يتحدث عن تراخيص تعطى للشركات بعد تحرير القطاع، وهذه التراخيص لا ترتبط بشرط استعادة الدولة للمنشأة بعد انتهاء تاريخه، خلافاً لعقد BOT. وعليه، يعتبر المصدر القانوني أن ما ينطبق فعلياً على هذه العقود هو المادة 89 من الدستور التي لا تجيز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار، إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود، علماً بأن وزارة الطاقة ذهبت أبعد من ذلك في التعديلات التي اقترحتها على القانون 462، والتي وزعت على أعضاء اللجنة الوزارية في جلستها ما قبل الأخيرة، أن واحدة من مشاكل القانون أنه يعطي صلاحية إعطاء التراخيص للهيئة، بينما هذه التراخيص هي في الواقع امتيازات يجب أن يصدر فيها قانون عن مجلس النواب.

ومسألة إنشاء الهيئة هي في صلب الخلافات أيضاً. فإذ تعتبر وزارة الطاقة أنه يجب تعديل القانون قبل إنشائها، انطلاقاً من أن القانون 181 (5 تشرين الأول 2011) ينص على ذلك، فإن مصدراً قانونياً يستند إلى الفقرة السابعة من القانون 181 ليذهب في عكس الاتجاه الذي سلكته الوزارة، إذ تشير الفقرة إلى أنه «تشكّل لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء... للنظر بالتعديلات على القانون رقم 462 تاريخ 2002/9/2 (تنظيم قطاع الكهرباء) خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر، والالتزام بالقانون وتشكيل هيئة تنظيم قطاع الكهرباء خلال هذه المهلة بناءً على اقتراح وزير الطاقة والمياه». كما تشير الفقرة الثامنة إلى أنه يعيّن مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان خلال مهلة أقصاها شهران. وعليه، يخلص المصدر إلى أن القانون 181 قد فصل بين مساري الاتفاق على التعديلات وتنفيذ القانون 462، لكن في النتيجة فإن القانون لم ينفّذ، بصرف النظر عن تفسيره.

مقالة

تحالف السياسة الخارجية والمال والأمن

هيام القصيفي

تتحدث معلومات مطّلعين على الموقف السعودي عن أن الرياض قررت سحب نفسها من التورط في الملف اللبناني، وأن سياستها تجاه لبنان في الوقت الراهن، ومعها دول خليجية حليفة، ستكون سياسة مهادنة وعدم القيام بأي مبادرة وتحرك فاعل يفهم منه تحول إيجابي أو حتى سلبي. وبناءً على طلب أميركي، قررت الرياض الابتعاد عن بيروت وعن تفعيل أي دور لها، وهذا ينطبق على الدبلوماسية المعتمدة في لبنان، وهو أمر تتعمد إظهاره، أو داخل المملكة. وبناءً على ذلك، فإن المطالب التي رفعها رئيس الحكومة سعد الحريري إليها، وهي كثيرة ومتنوعة مالياً وسياسياً، في حكم المجمدة، بما أن الرياض لا تزال غير راضية عن سياسة رئيس الحكومة والإطار السياسي الذي بات يجمعه مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وحزب الله، ولا تتفق معه على مبدأ تعرضه لضغوط كثيرة داخلية وخارجية، ما دام أنه استجلبها لنفسه. كذلك فإنها تنتظر ما تقبل عليه واشنطن من تحرك تجاه إيران، وإلى أين سيؤدي هذا التحرك، مواجهة أو مفاوضات تتناول ملفات المنطقة.

بحسب الترجمة اللبنانية لموقفَي واشنطن والرياض، فإن لبنان سيدفع الثمن مهما كانت نتيجة هذا التجاذب. فإذا حقق التفاوض الأميركي الإيراني مهمته، فإن واشنطن ستسلّم لبنان الى إيران، كما فعلت بعد التسعينيات حين سلّمته الى سوريا. وإن تحققت المواجهة، فإن الساحة الأكثر عرضة للاهتزاز ستكون لبنان بطبيعة الحال، علماً بأن واشنطن تعي حتى الآن أن لا حلفاء لها في الداخل لهم القدرة على التعامل مع أي مستجدات تفترضها في إطار كباشها مع إيران، كما كانت الحال سابقاً. وهي تتصرف في الوقت الراهن على أساس أنها وحدها، مراكمة أوراقها الإقليمية والدولية في إطار حملة الضغط التصاعدة ضد طهران وحزب الله.

وإذا كانت السعودية تمتنع حالياً عن التدخل، في مقابل تحرك أميركي ضاغط، فإن لبنان في المقابل يقدم للطرفين نموذجاً مستجداً، بعدما اختلطت أوراق حلفاء الرياض وواشنطن وخصومها. فترويكا الحكم حالياً، بعد المشهد الجديد الذي قدمه رئيس الجمهورية ميشال عون في المحافل الدولية والإقليمية، مختلف عما سبق وعرفه لبنان، لأن عون بات ممسكاً بسياسة لبنان الخارجية، ليس فقط

> واشنطن تعي حتى الآن أن لا حلفاء لها في الداخل لمواكبة كباشها مع إيران

عبر وزارة الخارجية، إنما في شكل مباشر يضع فيه رئاسة الجمهورية معززة برؤية سياسية متكاملة، وهو بذلك يرفع سقف التحدي على كل المستويات. يضاف الى توجه عون الخارجي، إمساك حزب الله بالورقة الأمنية العسكرية الإقليمية، وبتحوّله الى أحد أركان السلطة الأكثر تأثيراً، في له. في المقابل، بات الحريري الوجه المالي لهذا المشروع، حاملاً على عاتقه سياسة لبنان المالية الخارجية، ومسوّقاً لفكرة استيراد الأموال والمشاريع. فهو، بصرف النظر عن مناكفات داخلية لتحصيل حصص من هنا ومكاسب محلية من هناك، يضع رصيده الإقليمي على المحك، مقابل تأمين الأموال، من مصادر ومؤتمرات متنوعة، أبرزها حالياً عبر الفرنسيين ومؤتمر سيدر. ما تقوم به هذه الترويكا الجديدة، إذا تمكن الحريري من استجلاب الأموال اللازمة، تعني أنها ستتحكم بلبنان للسنوات المقبلة، وستضع البلد تحت سقف مشاريعها وسياستها العامة محلياً وإقليمياً، فيما يتفرج عليها بقية الأطراف السياسيين الذين باتوا أقلية في مواجهة هذا المشهد المستجد. وقد بدا واضحاً المنحى الذي تمارسه ثلاثية الحكم هذه في تطوير حضورها الداخلي والخارجي، وصياغتها أحلافاً وسياسات مستجدة، وفي تقديمها مشاريع داخلية تصب في منحى تحكمها بالوضع القائم، فتمسك السياسة والمال والأمن. وهنا يبرز دور الحريري، الذي بالغ أخيراً في تبرير أدائه بتصوير نفسه ضحية أزمات مالية وسياسية، في تأمين غطاء مالي بحجة تفعيل الحياة الاقتصادية والمالية وتنشيطها، ليس لحكومة وحدة وطنية، بل لمشروع متكامل، لأن دور عون وحزب الله المتكامل أمر تلقائي بفعل التحالف السياسي القديم.

وفق ذلك، يتم تداول مجموعة من السيناريوات حول دور واشنطن وموقفها مما يجري، وهل ستغض النظر عن دخول الأموال الى لبنان عبر سيدر، أم ترفع سقف تطويقها المالي للبنان، علماً بأن رصيد حزب الله وتمكّنه من فرض إيقاعه على الساحة اللبنانية سيؤديان الى ارتداد العقوبات عليه، سلباً على لبنان كله فيدفع ثمن الضغط الأميركي باهظاً. إضافة الى أن الأسئلة تتمحور حول دور القوى السياسية غير المشاركة في هذه التركيبة، وتحوّلها إلى مجرد متفرجة على ما يجري من دون أي ممانعة. لا بل إن أطرافاً تنخرط في لعبة المؤتمرات الدولية وسيدر ومخصصاته، من دون أن تحسب الكلفة السياسية لهذا الأداء.

تقرير

سلوك جنبلاطي مستجد: تصويب على سلاح المقاومة

هل كشف جنبلاط ما يضمره فعلاً من وراء قرار أبو فاعور بتصويبه على السلاح؟ (مروان طحطح)

فراس الشوفي

«ستبقى مياهنا عذبة طاهرة تنبع من تلك العين المقدّسة»، بهذه الكلمات اختار النائب السابق وليد جنبلاط الرّد عبر تغريدة، على تقرير «الأخبار» أول من أمس. كشف التقرير عن مقاطعة حزب الله لجنبلاط، على خلفيّة قرار مخالف للقانون أصدره وزير الصناعة وائل أبو فاعور، ألغى فيه قرار سلفه الوزير حسين الحاج حسن بإعطاء ترخيص لمجمع صناعي في جبال عين دارة.

مرّة جديدة، عاد جنبلاط ليعطي قرار أبو فاعور غطاءً أخلاقياً بيئياً، ملمّحاً إلى حرصه على مياه نبع عين الصفا، التي تنبع من جبال عين دارة، علماً بأن حكاية طلبه من بيار فتّوش، صاحب رخصة المجمّع الصناعي، تعبئة أكياس ترابة الأرز المنوي تصنيعها في مجمع عين دارة، بترابة من معمل سبلين الذي يملكه جنبلاط وتوريده إلى سوريا، ليست سرّاً. وهذا السلوك، «السلبطة»، جزء من نهج جنبلاطي قديم، نشأ خلال الحرب الأهلية وبعدها، عماده استحواذ جنبلاط وأزلامه، من دون وجه حق، على حصص تفوق النسب في بعض الحالات، في أي مشروع ينوي أي مواطن أو جهة إنشاءه في الشوف وبعض قرى عاليه ومناطق النفوذ الجنبلاطية، أو حيث تطال يد البيك. وإن لم يرضخ صاحب العلاقة للشراكة المفروضة، فعلى المشروع السلام!

غير أن هذا ليس كل ما أدلى به جنبلاط أول من أمس، بعد يوم عصيب (السبت)، أمضاه مع مقرّبين منه، في تحليل ما توهّم أنه «رسائل» و«توجيهات»، من غرفة عمليات ما في محور المقاومة! خلال استقباله اللواء أمين العرم مع وفد من عائلات المختارة ومحيطها، فذلكتها بعبارات متعددة في البيانات الوزارية لكل الحكومات الماضية ما بعد العام 2005، وفي الإشارة في المقاومة؟ خصوصاً، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي التقاه جنبلاط، والموفدين الأميركيين قبله وبعده باتوا يؤشرون إلى عودة التركيز الأميركي على ملف السلاح والاستراتيجية الدفاعية.

أم أن جنبلاط، الغارق في أزمة توريث ابنه النائب تيمور جنبلاط، وشركاته المتعثّرة بعد فشله في إيجاد بديل عن مدير ماليته بهيج بو حمزة، وخروجه من دائرة القرار في الداخل اللبناني وتأزم علاقاته الإقليمية والخارجية، زاده تقرير «الأخبار» توتّراً، فذهب بعيداً في الهجوم العشوائي على المقاومة، مسدّداً تصريحاً «تحت الحزام»؟

حسن والاستخفاف بموقف الحزب، كما استهل جنبلاط في الماضي تحويل حكومة فؤاد السنيورة إلى منصّة للهجوم على سلاح المقاومة في الداخل، خصوصاً، أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي التقاه جنبلاط، حتى الرئيس سعد الحريري تخلّى عن ترداد هذه المعزوفة، أي «وحدة الإمرة الأمنية والدفاعية للجيش فقط»! خطّان تحت فقط، فيبدو كلام جنبلاط رسالةً موجّهة للمقاومة.

لا أحد من اللبنانيين يرغب في أن يكون للجيش شريك في الإمرة الأمنية والدفاعية. حتى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، يشرّح المقاومة دائماً على أنها رد فعل شعبي في مواجهة الأعداء، إسرائيل والتكفيريين، في ظلّ غياب الدولة، أو بسبب عدم قدرة الجيش على تنفيذ هذه المهام خصوصاً في مواجهة العدو الإسرائيلي. من هنا، أطلق نصر الله ثلاثيته الذهبية، الجيش والشعب والمقاومة، وجرت فذلكتها بعبارات متعددة في البيانات الوزارية لكل الحكومات الماضية ما بعد العام 2005، وفي الحكومة الحالية، قال جنبلاط: «للمناسبة، أتمنى أن تكون وحدة الإمرة الأمنية والدفاعية في مواجهة الأعداء للجيش اللبناني، الجيش فقط»! خطّان تحت فقط، فيبدو كلام جنبلاط رسالةً موجّهة للمقاومة.

لا أحد من اللبنانيين يرغب في أن يكون للجيش شريك في الإمرة الأمنية والدفاعية. حتى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، يشرّح المقاومة دائماً على أنها رد فعل شعبي في مواجهة الأعداء، إسرائيل والتكفيريين، في ظلّ غياب الدولة، أو بسبب عدم قدرة الجيش على تنفيذ هذه المهام خصوصاً في مواجهة العدو الإسرائيلي. من هنا، أطلق نصر الله ثلاثيته الذهبية، الجيش والشعب والمقاومة، وجرت فذلكتها بعبارات متعددة في البيانات الوزارية لكل الحكومات الماضية ما بعد العام 2005، وفي الحكومة الحالية، قال جنبلاط: «للمناسبة، أتمنى أن تكون وحدة الإمرة الأمنية والدفاعية في مواجهة الأعداء للجيش اللبناني، الجيش فقط»! خطّان تحت فقط، فيبدو كلام جنبلاط رسالةً موجّهة للمقاومة.

لا أحد من اللبنانيين يرغب في أن يكون للجيش شريك في الإمرة الأمنية والدفاعية. حتى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، يشرّح المقاومة دائماً على أنها رد فعل شعبي في مواجهة الأعداء، إسرائيل والتكفيريين، في ظلّ غياب الدولة، أو بسبب عدم قدرة الجيش على تنفيذ هذه المهام خصوصاً في مواجهة العدو الإسرائيلي. من هنا، أطلق نصر الله ثلاثيته الذهبية، الجيش والشعب والمقاومة، وجرت فذلكتها بعبارات متعددة في البيانات الوزارية لكل الحكومات الماضية ما بعد العام 2005، وفي الحكومة الحالية، قال جنبلاط: «للمناسبة، أتمنى أن تكون وحدة الإمرة الأمنية والدفاعية في مواجهة الأعداء للجيش اللبناني، الجيش فقط»! خطّان تحت فقط، فيبدو كلام جنبلاط رسالةً موجّهة للمقاومة.

جبهة في جبل الشيخ: مقاطعة الاشتراكي لا توتّر

أعادت زيارة وزير الصحة العامة السياسي لمثلث جيوسياسي في جميل جبق إلى راشيا وحاصبيا، أول من أمس، التذكير بواقع قرى جبل الشيخ ووادي التيم، المهمشة والمحرومة في الإنماء والاقتصاد، والغارقة في الهجرة، بعد 19 عاماً على التحرير. ومع أن زيارة جبق تأتي ضمن سلسلة جولاته الاستطلاعية على المناطق، إلا أن الزيارة اكتسبت أبعاداً سياسية، في ظلّ الصراع داخل طائفة الموحدين الدروز، واحتكار أبو فاعور «حصّالة» الخدمات في المنطقة، والسوء الذي أوصل النائب السابق وليد جنبلاط علاقته بحزب الله إليه. في السنوات الماضية، بدا أبو فاعور الأكثر حضوراً في جبل الشيخ، لتأتي الانتخابات البلدية عام 2016 وتسمح للحزب الاشتراكي بالسيطرة على اتحادين بلديين، في راشيا وحاصبيا، وتحرّك الركود الذي أصاب قوى 8 آذار في المنطقة، إذ لا يمكن للمقاومة وسوريا أن لا تعيرا اهتمامهما

(هيثم الموسوي)

ومما لا شكّ فيه أن مقاطعة حزب الله لجنبلاط أثّرت على الاستقبال الذي أقيم في مستشفى راشيا، بالإشارة إلى غياب واضح للحزب الاشتراكي وحضور أبو فاعور مع وفد ضئيل العدد لاستقبال جبق. إلّا أن الأساس هو في الطريقة التي حاول أبو فاعور فيها تعديل برنامج زيارة الوزير، بذريعة ارتباط تيمور جنبلاط بمواعيد أخرى. كما أن ذلك انعكس أيضاً على المقاطعة من قبل أنصار الاشتراكي في حاصبيا، مع حضور خجول لممثل عن أبو فاعور، عدا عن حضور النائب أنور الخليل، الذي استقبل جبق في المستشفى ثم في بيته، لكنّه غاب عن الغداء الذي دعي إليه، ورتّبه النائب علي فياض وآل الحمرا في مطعم البحصاصة الشهير على نهر الحاصباني.

في المقابل، لم يؤثّر قرار الاشتراكي على مستوى المشاركة الشعبية، إن في راشيا التي تقول مصادر متابعة إن أبو فاعور انتظر ليرى حجم الحضور قبل أن يقرر المشاركة في استقبال الوزير، ثمّ عاد واضطر إلى ذلك بعد أن تبيّن أن الأهالي والفعاليات حضروا لاستقبال وزير الصحة، أو في حاصبيا التي زار عدد المشايخ الذين استقبلوا جبق مع النائب طلال أرسلان في بيته في عين تنورة على 250 شيخاً من مختلف قرى حاصبيا وحضور النائب أسعد حردان والوزير صالح الغريب، في دلالة واضحة على المزاج الشعبي في القضاء الذي يركب بوزير الصحة وما يمثّل في السياسة. ولعلّ الأهم، هو أوّلاً تذكير نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي أمام أبو فاعور خلال استقبال جبق، بأن مستشفى راشيا لكلّ الناس، واطلاع جبق على الوضع المزري في مستشفى حاصبيا، وتأكيده أن حال المستشفى سيتغيّر سريعاً لتأمين الجزء الأكبر من حاجات الأهالي.

ف.ا

على الغلاف

وقعت الحرب بين «قضاة العهد»

لم تشهد العدلية، منذ عقود، ملفاً أكثر خطورة من قضية «الفساد القضائي» المفتوحة منذ أسابيع. رغم ذلك، انكفأ المدّعي العام التمييزي عن متابعة القضية، ليتركها في عهدة المدّعية العامة في جبل لبنان، القاضية غادة عون، التي تشتبك مع اثنين من زملائها المحسوبين، مثلها، على «تيار العهد»

رضوان مرتضى

تستعر الحرب في قصر عدل بعبدا. معسكر بقيادة القاضية غادة عون وفرع المعلومات يُواجهه معسكر تتعدد رؤوسه وأذرعه: من قاضي التحقيق الأوّل في بعبدا نقولا منصور إلى مدّعين عامين وموظفين قضائيين ومحامين. أما خارج بعبدا، فمعسكر ثالث «متحالف» مع خصوم عون، يقوده مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس الذي يشارك في «الحرب» القائمة، متكلاً على الإعلام، وعلى جهاز أمن الدولة المقرّب منه، على قاعدة أنّ فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي معادٍ له.

كُلّ معسكر يتّهم الآخر بالفساد. علماً أنّ القضاة الثلاثة يتقاسمون ملف مكافحة الفساد. إذ يحضر عون وجرمانوس في الادعاء العام التمييزي نتيجة انكفاء المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود. يليهما في هرم «مكافحة الفساد»، قاضياً للتحقيق، نقولا منصور الذي تولى التحقيق في ملف فساد الضباط وملاحقة محامين اشتُبه بدفعهم رشى للتغطية على مطلوبين أو التلاعب بملفات قضائية. علماً أن القضاة الثلاثة المتصارعين «ينتمون» إلى التيار السياسي نفسه: تيار عهد الرئيس ميشال عون

ورغم ما يُشاع عن غاية سياسية ونوايا مبيّتة خلف حملة مكافحة الفساد القضائي، إلا أنّ الوقائع تُثبت أن الملف فُتح به «رمية من غير رام». بداية القضية كانت بعد قرار رئيس الهيئة الاتهامية في جبل لبنان القاضي منذر ذبيان بإخلاء سبيل المتّهم بتهريب أطنان من الحشيشة، مهدي م. إذ اشتُبه في أنّ المخلى سبيله كان قد رشى عنصراً في «النشرة الجرمية» لإخفاء حُكم صادر بحقّه. توقيف الأخير قاد إلى توقيف ستة أشخاص (أربعة منهم في جبيل) تبين أن أحدهم تربطه علاقة بسائق القاضية عون، الذي اشتُبه في تقاضيه رشى وتعاطيه المخدرات. أبلغ ضباط فرع المعلومات عون بشأنه فأرسلته إلى التحقيق ليتم توقيفه. إثر ذلك، خابر محقّقو الفرع عون بشأن شخصين (إيلي ب. وطراد هـ.) يشتبه في أنهما سمساران لقضاة. اعترف الأول بأن الثاني كان يعمل سائقاً لجرمانوس طوال 15 سنة. ادعى معاون مفوض الحكومة على سائق عون وادعت الأخيرة على سائق جرمانوس. تلا ذلك توقيف شخص زعم أنه «مدير مكتب» القاضي جرمانوس، فثارت ثائرته واعتبر أنه مستهدف ، فزادت الحساسية بينه وبين عون.

أما القاضي منصور فحكايته مختلفة، وهي تعود إلى قضية «سايفكو» الشهيرة. يتردد في أروقة قصر العدل أن منصور يُحمّل عون مسؤولية هرب مدير الشركة شاهي بريفانيان الذي يهاجم، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان. كذلك يتناقل قضاة أنّ منصور يتّهم عون بأنها تُسرّب أخباراً ضده في الإعلام. ولمنصور قصة أخرى مع بريفانيان. إذ كان وكيل الأخير، المحامي وليد حنّا، قد تقدّم بمذكرة دفوع شكلية، طلب بموجبها تنحية منصور لأن وكيل أحد خصومه، المحامي صخر الهاشم، هو في الوقت عينه الوكيل القانوني لمنصور، علماً أنّ الأخير صرّح بأنه عزل الهاشم قبل سنتين. نشر بريفانيان مذكرة الدفوع على صفحته على فايسبوك، فثارت ثائرة القاضي وادّعى على بريفانيان ومحامي وحنّا بجرم الإساءة إلى سمعته. لم توافق نقابة المحامين على ملاحقة حنّا كون موكّله من قام بالنشر، إلا أنّ قرار النقابة استؤنف ليُعطى إذن الملاحقة. إزاء ذلك، كرر المحامي طلب تنحّي منصور لتكوّن خصومة بين بريفانيان والقاضي الذي أصبح مدعياً أمام النيابة العامة على شاهي. لم يتنحّ منصور، مما اضطر المحامي إلى اعتزال الوكالة. فوكّل بريفانيان دائي معكرون بدلاً منه، فيما لا يزال منصور مدعياً على بريفانيان، وفي الوقت نفسه قاضياً للتحقيق في القضية المقامة أمامه ضد الأخير!

يُنكل قضاة العهد ببعضهم بعضاً. يتدخّل جرمانوس محتجّاً على دهم منزل أحد أبناء منطقته، ويتقاذف مع عون مسؤولية فتح تحقيق في قضية العثور على أسلحة حربية في منزل أحد الموقوفين بقضية الفساد القضائي. اما منصور، فيطلب من رئيس قلمه نزار ن. عدم المثول أمام محققي فرع المعلومات، رغم أنه مطلوب للتحقيق، كشاهد، بأمر من القاضية عون. فيما يؤكد مصدر قضائي رفيع بأنه «لا يحق لمنصور منع رئيس القلم من المثول كشاهد بوجود إشارة المدعي العام في ملف جزائي».

لم يكتفِ منصور بذلك، بل عمد إلى ما يُشبه إعلان «ثورة» في عدلية بعبدا بعدما جمع كتّاباً ورؤساء أقلام طالباً منهم التضامن مع زملائهم. لكنه لم يستمر في «تمرّده»، إذ وافق على مثول رئيس قلمه أمام فرع المعلومات كشاهد. علماً أن الأخير يحظى بدعم النائب السابق وليد جنبلاط الذي يرى نفسه محاصراً بعد توقيف ضابط وكف يد قاضٍ والتحقيق مع رئيس قلم محسوبين عليه (مع أن الموقوفين والقضاة الذين كُفّت أيديهم متنوعو الانتماءات المذهبية والسياسية).

في المقابل، ينظّم معارضو القاضية عون «مضبطة اتهام» طويلة بحقها، تتضمّن كل «هفواتها» (راجع التقرير في الصفحة نفسها)، وكل مَنْ مِنَ المعسكرين المتخاصمين على حقّ؟ أم كلاهما مُغرض؟ من يُريد منهم قضاءً قوياً وعادلاً؟ من يُقدّم أوراق اعتماد ومن يسعى لتحقيق العدل؟ كل الأسئلة والصراعات تعود إلى سببين:

1- انكفاء النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود عن أداء دوره. وهنا تبرز معضلة: أحد المدعين العامين في قضية الفساد القضائي هو في الوقت عينه أحد المشتبه فيهم في القضية نفسها!

2- ضعف أداء هيئة التفتيش القضائي طوال السنوات التي مضت.

غياب حمود وضعف الهيئة هما تحديداً ما شجّع جهازاً أمنياً (فرع المعلومات)، ومدعية عامة (القاضية غادة عون) على قيادة حملة محاكمة الفساد في العدلية، وليخوضا معاً في واحد من أخطر الملفات التي يشهدها القضاء منذ عقود.

تحدّه جرمانوس محتجّاً على دهم منزل أحد أبناء منطقته (مروان بوحيدر)

الفساد في «العدلية»: كف يد أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى

لم تتوقف التحقيقات الجارية في فضيحة الفساد القضائي التي تهزّ قصور العدل. فقد بلغ عدد القضاة المحالين على المجلس التأديبي أربعة قضاة، بعدما أعلن وزير العدل ألبرت سرحان أنه، ومتابعة للتحقيقات التي تجريها هيئة التفتيش القضائي، أصدر مجلس الهيئة بتاريخ 2019/4/4 قراراً بإحالة قاض الى المجلس التأديبي الخاص بالقضاة. وقد اتّخذ وزير العدل قراراً، وفقاً لصلاحياته القانونية (المادة 90 من قانون القضاء العدلي)، وبناءً على اقتراح مجلس هيئة التفتيش القضائي، بوقف القاضي المذكور عن العمل مؤقتاً إلى حين البت بوضعه من قبل المجلس التأديبي. وعلمت «الأخبار» أنّ القاضي الرابع الذي جرى وقفه عن العمل هو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ورئيس الهيئة الاتهامية في جبل لبنان القاضي منذر ذبيان الذي كانت «الأخبار» قد نشرت يوم 13 شباط 2019 تحقيقاً بشأن ملابسات إخلائه سبيل أحد المتّهمين في ملف مخدرات بعنوان: «إخلاء متّهم بتهريب أطنان من المخدرات: هل صدر «العفو العام» على تجّار الممنوعات؟».

(مروان طحطح)

غادة عون تردّ التهم: أكافح الفساد... أو أرحل!

رضوان مرتضى

في الملف المسمى «مكافحة الفساد في القضاء»، تبدو المُدعية العامة في جبل لبنان، القاضية غادة عون، أشبه بمدع عام تمييزي. فهذا الملف ربما يكون أخطر ما مرّ على العدلية، منذ عقود. وفي حالات مماثلة، يتولى رأس النيابات العامة في البلاد الإشراف على التحقيقات، وإدارة عمل الأجهزة الأمنية. لكن المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، يتصرّف كأنه «غير معني بإغضاب أحد»، في الأسابيع الأخيرة التي تسبق إحالته على التقاعد.

«تخلّى» عن دوره، لتملأ غادة عون الفراغ. صحيح أن الصلاحية المكانية في القضية تُجبرها على تولي التحقيق فيها، لكن أسباباً أخرى سمحت لها بتصدّر المشهد. فعدا عن «اعتكاف» حمود، تُعدّ عون رأس حربة قضائية في عهد الرئيس ميشال عون. وإضافة إلى ذلك، تساعدها شخصيتها. يقول عنها زملاء لها إنها «صلبة وشرسة ونظيفة الكفّ». وفي الوقت عينه إنسانية». و«شراستها» جعلتها، بحسب مسؤول أمني، تمضي في هذه القضية حتى النهاية، مع أنّ بدايات هذا الملف كانت بتوقيف سائقها الذي عمل معها لنحو سبع سنوات.

غير أنّ هذا الجانب يقابله جانبٌ يُعدّه قضاة «فساداً» من نوع آخر. في «التقدير الملكي» للقاضية عون، لا يُعرف إن كانت متشددة أو متساهلة. تتعدّد الصفات التي تسمعها بشأنها. ورغم أنها رفعت لواء مكافحة الفساد، يُردّد زملاء لها بأنّها تتراخى لصالح المحسوبين على التيار الوطني الحرّ. يُقال إنّ كل من يحكي معها باسم الجنرال ميشال عون، تتجاوب معه. بالنسبة إليها «الجنرال مقدّس». لدى القاضية عون شراسةٌ يُفترض توافرها في قضاة الملاحقة، لكنها أحياناً تُطبّق شراستها في الموضع الخطأ. ولعلّ حادثة طرد القضاة المتدرجين من مكتب محامية عامة في بعبدا قبل أسابيع، واحدة من سلسلة حوادث عُدّت تسلّطاً غير قانوني وغير مُحق من قبل عون. غير أن هناك من يعتبر أن فقدان الكيمياء بينها وبين عدد من القضاة، يدفعهم إلى تضخيم «خلافات صغيرة». وحادثة القضاة المتدرجين (قبل إن عون طردتهم من مكتب مدّع عام في بعبدا) مثال على هذا الصراع.

تتعدّد الملفّات التي يتداولها قضاة وموظفون عن «تجاوزات» ينسبونها إلى القاضية عون، لكنّها لم تُساءل بشأنها. ورغم أنّ معظم القضاة «يبصمون» على أنّ عون نظيفة الكفّ ولا تقبض الرشى، إلا أنهم يتحدثون عمّا يُسمّونه «فساد سياسي» أو صرف نظر عمّن يوالون فئة سياسية معينة، وتحديداً التيار العوني. غير أنّ قضاة مقرّبين من القاضية عون يؤكدون أنّ بابها مفتوح للجميع، وأنّها تتساهل أحياناً مع حالات معينة من باب إنساني.

تكثر المآخذ التي تُسجّل ضد القاضية عون، لكن أبرزها الآتي:

1 - ما تردد عن تأخير مقصود لتعميم منع السفر عن شاهي برقانيان، رئيس مجلس إدارة Sayfco Holding، ما سمح بمغادرته الأراضي اللبنانية قبل توقيفه. وهنا تُتّهم القاضية عون بأنّها سهّلت هرب مطلوب مشتبه في اختلاسه ملايين الدولارات. غير أن مصادر مقرّبة من القاضية عون تؤكد أن الأخيرة أصدرت مذكرة إحضار شاهي فور علمها بوجوده على الأراضي اللبنانية من أحد المدّعين، مشيرة إلى أنه جرى دهم منزله من دون أن يُعثر عليه. عندها طلبت عون من القوى الأمنية تعميم بلاغ منع سفر بحقه. منع السفر صدر الساعة الخامسة بعد الظهر، فيما شاهي سافر قرابة الـ11 ليلاً. لماذا تأخّر تعميم المنع ما سمح بهروبه؟ تُجيب المصادر القضائية بأن المسؤولية تتحمّلها القوى الأمنية وليس القاضية، لأنّ كل ما كان ينقص المسألة إرسال فاكس إلى المطار بمنع السفر. لكن هل طلبت عون فتح تحقيق لمحاسبة المتواطئ أو المقصّر؟ لم تفعل ذلك.

2 - طريقة تعاملها مع قضية ابن مستشار وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، منصور فاضل، بحيث اتخذت قراراً يكاد يكون غير مسبوق في النيابات العامة. فابن فاضل ضُبط في حوزته «ميزان حسّاس» يستخدمه مروّجو المخدرات، إلا أن القاضية عون أشارت بإخلاء سبيله، لكي لا يفوته موعد في إحدى السفارات، على أن يحضر للتحقيق معه في اليوم التالي. رغم أنّ الادعاء عليه كان بجرم ترويج المخدرات، إلا أنها وافقت على قرار قاضي التحقيق إخلاء سبيله. وهذا ليس إجراءً اعتيادياً، لا سيما أنّ النيابة تكون متشددة مع المدعى عليهم بجرائم ترويج المخدرات. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قاضياً آخر أجبر على الاستقالة من القضاء بسبب قراره بإخلاء سبيل موقوف بجرم مخدرات ضُبط في حوزته ميزان حساس، وكُسرت درجة المدعي العام الذي وافق على إخلاء السبيل.

ألا يطرح ما تقدم سؤالاً عن الدافع الذي دعا القاضية عون إلى اتخاذ قرار كهذا؟ وهل كانت ستقعل ذلك مع أي مواطن آخر؟ في هذه القضية ترك مصادر القاضية عون، أشارت بتنفيذ مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحقه وكفّ البحث وتركه مقابل أن يتعهّد بحل الخلاف مع الجهة المدعية، علماً بأنه لا صلاحية للقطري أحمد محمد جاسم العلي، لكون الصلاحية منعقدة حصراً للقاضي الذي أصدر مذكرة التوقيف.

3- قضية امرأة بحقّها بلاغ بحث وتحرّ بجرم تحرير شيك بلا رصيد قيمته 50 ألف دولار. أوقفت المطلوبة بتاريخ 13 تشرين الأوّل عام 2018، إثر وصولها إلى المطار. غير أنّ القاضية عون أشارت بتركها بموجب سند إقامة وحجز هويتها وإبلاغها بمراجعة النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان خلال أسبوع. وهذا أمرٌ يُعدّ مخالفاً على الأقل في الشكل، لكونه لا يحقّ لها أن تتركها. غير أنّ المصادر القضائية المقرّبة من عون ترد بأن الموقوفة نفذت أن تكون قد أعطت شيكاً مصرفياً أصلاً. لكن هل يكفي نفي الموقوفة؟ مدّعى عليه آخر أوقف بموجب مذكرة توقيف بحقه صادرة عن قاضي التحقيق في جبل لبنان، بجرم شيك من دون مؤونة. ولدى مخابرة القاضية عون، أشارت بتنفيذ مذكرة التوقيف الغيابية بحقّه وكفّ البحث وتركه لأن «القاضي إنسان قبل أن يكون قاضياً. ليس عليه أن يحمل السيف لقطع الرؤوس، وكان لدى القاضية عون اقتناع بأن الموقوف يتعاطى المخدرات ولا يروّجها، مستندة الى اجتهاد في محكمة التمييز بأنّ الميزان الحساس وحده لا يكفي للإدانة».

4- حادثة رابعة يتحدّث عنها القضاة تتعلّق بخلاف وقع بين أحد المرافقين المدنيين لأحد الوزراء، وديبلوماسيَّين من التابعية القطرية. المرافق طارد الرجلين، فرفع أحدهما هاتفه ليصوّر المرافق، فعمد الأخير إلى إطلاق النار عليه من مسدس حربي، وأصابه بجرح طفيف في يده. وبدلاً من الادّعاء على المرافق بجناية محاولة القتل لكون التصويب كان باتجاه الصدر والرأس، ادعت عليه بجنحة «إطلاق نار وإيذاء». هذه الحادثة طُرحت بشأنها تساؤلاً أيضاً. غير أن المصادر القضائية تبرر أن القاضية عون ادّعت على المرافق بجرم الإيذاء، لأن الإصابة كانت سطحية. إلا أن مصادر مقابلة اعتبرت أن مجرد استسهال إطلاق النار والتصويب باتجاه الصدر والرأس وحده كافٍ للادعاء بجناية.

5- بموجب محضر المخدرات الرقم 302/1335 بتاريخ 28 آذار 2018، ولدى التحقيق مع الموقوف ج. ع.، أشارت القاضية عون بتركه بسند إقامة. ولدى وصول محضره إلى النيابة أحالته على قاضي التحقيق بجرم ترويج المخدرات. ملفٌ آخر يجري التداول فيه، يتصل بتوقيف عناصر سرية مطار بيروت الدولي، فصيلة الضابطة العدلية، المواطن القطري أحمد محمد جاسم العلي، وفي حوزته كمية من المخدرات قُدّرت بنحو 99 غراماً من حشيشة الكيف و«دفتر لفّ» و6 حبات كبتاغون، بموجب رقم المحضر 41/302 بتاريخ 30 كانون الثاني 2019، لكنّه تُرك لقاء سند إقامة بموجب إشارة القاضية عون. في الحالات العادية، يُفترض توقيف هذا الشخص. غير أن المصادر القضائية ترد بأن مئة غرام حشيشة ليست كمية ترويج، بل للتعاطي. والمشتبه فيه كان في صدد المغادرة، وإن أوقف، فسيتم سجنه لأيام قليلة فقط. لذلك، أشارت عون بتركه (في غالبية حالات ضبط مخدرات مع مواطنين من دول الخليج وهم يغادرون لبنان، يتم تركهم بلا إتهامهم على الإقامة).

الملفات التي تُثار بشأنها التساؤلات لم تقتصر على تلك التي أعطت إشارات بشأنها منذ تعيين عون مدعية عامة في بعبدا، بل يجري التداول أيضاً بملفات وأحكام نظرت فيها وأصدرتها عندما كانت رئيسة لمحكمة الجنايات في البقاع. على سبيل المثال، قضية الموقوف محمد ق. الذي صدر بحقه حكم غيابي في 2017/1/12 بجرم تزوير عقد بيع ووكالة بيع رسمية، وأُلقي القبض عليه بتاريخ 2017/2/21 فقررت عون إخلاء سبيله بعد عشرة أيام من توقيفه، بكفالة قدرها سبعة ملايين ليرة. في هذا الملف انقسمت الآراء. عرضت «الأخبار» الملف على محامين وقضاة للوقوف على رأيهم. وفيما أكّد محامون وقضاة استحالة إخلاء سبيل محكوم بجناية بعد عشرة أيام على توقيفه، ذهب قاضٍ آخر إلى القول إنّه يمكنها إخلاؤه إذا ثبتت لها براءته، لكنه سأل: لماذا لم تُبرّئه إن كان قدّم دليلاً لا يرقى إليه الشك في مظلوميته؟ أما المحامون والقضاة الآخرون فأكدوا أنّ ما فعلته لا يعدّ مخالفة. واللافت في القضية أن المحكمة التي كانت ترأسها عون، عبّرت الجلسة وسيق الموقوف إلى الاستجواب وعُرض الملف على النيابة العامة ثم استُجوب وقدّم سجلاً عدلياً وأُخلي سبيله في يوم واحد، رغم وجود مدعٍ شخصي ضده من أصحاب العقارات التي جرى تزوير مستندات لبيعها. في المحصّلة، تعود للقاضي سلطة التقدير، لكن عندما يتّخذ هذا القاضي قراراً خارجاً عن المألوف،

> **أحد المدّعين العامّين في «الفساد القضائي» هو في الوقت عينه مشتبه فيه!**

يتّهمها زملاء لها بمحاباة التيار الوطني الحر وعدم رد أي طلب لمسؤوليه

فمن يُحاسبه؟ وهل يُصبح التساؤل جائزاً. غير أن مصادر قضائية مقرّبة من القاضية عون ترد بأنه ربما أخطأت القاضية في تقديرها بإخلاء سبيله، لكنها تؤكد أنها أخذت في الاعتبار أنه طبيب وأنه وقع في الخطأ من دون دراية أو تقدير للعواقب، لذلك ارتأت الموافقة على تركه، مشيرة الى أن الموقوف المخلى سبيله لم يتوقف عن حضور جلسات المحاكمة الى اليوم.

رغم كل ما تقدّم، وفي ظل عدد من الملفات التي تُتداول بين الموظفين والقضاة والمحامين، الذين ينتهون القاضية عون بأنّها «مرتكبة كغيرها من القضاة» أيضاً، إلا أنّ النائب العام في جبل لبنان يُصرّ على كونها ستمضي حتى النهاية في عملية تنظيف القضاء، أو ستذهب إلى المنزل. وفي معظم الملفات التي ذُكرت أعلاه، تقدّم عون شرحاً وافياً عن كل حادثة لزملائها الذين يسألونها. تقرّ أحياناً بأنها «ربما» لم يكن يجدر بها إخلاء سبيل أحدهم لسبب أو لآخر، لكنّها تتحدّث عن اقتناع لدى القاضي بأخذها في الاعتبار عندما يتّخذ قراره أو يُصدر حُكمه أو يُعطي إشارته بترك مشتبه فيه أو توقيفه. ما تقدّم أوجد انقساماً بين القضاة بشأنها، لكنه يضيف المزيد من «الجلبة» حول شخصية قاضية «غير عادية»، تقود اليوم معركة طاحنة في «العدلية»، وتؤكد أنها لا تابه إن بقيت في منصبها أو أُقيلت منه.

ملف النجمة السابعة للعهد

بطلٌ لثلاثة مواسم متتالية... وأكثر

علي زين الدين

بدءاً من حضور التونسي إيهاب المساكني في الملاعب اللبنانية، ووجود مئات المشجعين في ملعب صيدا البلدي، حتّى ارتداء محمد حيدر قميص العهد للمرة الأولى، وكل ما ترافق مع صفقة انتقاله إلى النادي، وصولاً إلى بلوغ نصف نهائي كأس الاتحاد الآسيوي، والفوز على الزمالك المصري في البطولة العربية، ووضع الثقة بالمدرب باسم مرمر، والختام بالوصول إلى 46 مباراة في الدوري من دون خسارة. كُلها صوَر لبطل لبنان في السنوات الخمس الأخيرة، شكّلت مراحل انتقالية للنادي بالدرجة الأولى، ولكرة القدم اللبنانية بالدرجة الثانية.

الفوز بثلاثة ألقاب دوري متتالية أمرٌ لم يفعله سوى الأنصار، الذي فاز بـ24 لقباً خلال 12 موسماً متتالياً. ومنذ الظفر بكأس لبنان عام 2003، أي قبل 16 عاماً، وضع العهد 23 كأساً في خزائنه، أكثر من أي نادٍ آخر. مراحل مفصلية عدة مرّ بها العهد، قد تكون أهمها تسلّم تميم سليمان رئاسة النادي وما تبعها من استقرار مالي بالدرجة الأولى، جمهور النادي بات واثقاً من أن فريقه قادر على حصد الألقاب لمواسم كثيرة مقبلة، وجماهير الفرق الأخرى تتخوّف من هذا الواقع.

المساكني وحيدر وما رافقهما

عبارة «الفوتبول اللبناني ما بطعمي خبز» انتهت مع انتقال محمد حيدر من الصفاء إلى العهد عام 2016. صفقة كانت الأكبر لاعب محلي ينتقل من نادٍ إلى آخر في لبنان، سبقها التعاقد مع زميله نور منصور في منتصف الموسم، بعد ضمّ التونسي إيهاب المساكني أيضاً. الأخير يُعدّ من بين أهم اللاعبين الأجانب، اسماً وموهبة، الذين لعبوا في البطولة اللبنانية، حتى ولو أن مشاركته كانت لموسم واحد، لكن ما يُميّزه عن غيره، أنه كان نجماً حتى قبل تعاقد العهد معه، على عكس الكثير من الأجانب الذين لم ينجحوا في الدوري اللبناني. ومثل هؤلاء، لا يُمكن التعاقد معهم دون بدل مادّيٍ كبير، وهو ما فعله العهد في الكثير من صفقاته التي أسهمت بهيمنته على الألقاب في السنوات الثلاث الأخيرة.

صفقة حيدر، بالتحديد، مهّدت لتغيير شكل سوق الانتقالات اللبنانية، فارتفعت أسهم اللاعبين اللبنانيين، وبدأت الأندية المنافسة بالبحث عن النجوم داخل لبنان وخارجه، حتّى تعاقد النجمة مع حسن معتوق وعباس سنو، وضمّ الأنصار عدنان حيدر وسوني سعد. مرحلةٌ انتقالية لكرة القدم المحلّية، ربما لم تكن لتُبصر النور لولا دخول تميم سليمان إلى اللعبة، بعدما سيطر ناديه السابق «السد» على كرة اليد، والأموال التي ضُخّت في النادي لها دورٌ كبيرٌ في ما حققه من ألقاب.

مدرب طوارئ والقاب

بعد إقالة المدرب محمود حمود، أشرف المدرب باسم مرمر على الفريق الأول للعهد قبل تسلّم الألماني روبرت جاسبرت. خسر العهد لقبه في المباراة الأخيرة بمواجهة الصفاء، وأخفق في الظفر بكأس لبنان، قبل أن يخرج من نصف نهائي كأس الاتحاد الآسيوي. بقي المدرب الألماني على رأس الجهاز الفني لموسم ثان قبل إقالته، ليتسلّم مرمر مرةً جديدة، ويقود العهد إلى اللقب. انتهى الموسم، وبدلاً من تجديد الثقة بمرمر، عاد إلى حيث يُفضّل أن يكون، في فرق الفئات العمرية، لتتعاقد الإدارة مع موسى حجيج. النتائج السلبية في الدوري وما رافقها، أدّت إلى فسخ التعاقد مع الأخير، وتعيين مرمر مرة جديدة، ليقود فريقه إلى اللقب السادس، وبعده اللقب السابع، إلى جانب فوزه بكأس لبنان وكأس السوبر.

> منذ الفوز بكأس لبنان عام 2003، أي قبل 16 عاماً، وضع العهد 23 كأساً في خزائنه

تصميم علي فرّاج

الفريق الأول للعهد قبل تسلّم الألماني روبرت جاسبرت. خسر العهد لقبه في المباراة الأخيرة بمواجهة الصفاء، وأخفق في الظفر بكأس لبنان، قبل أن يخرج من نصف نهائي كأس الاتحاد الآسيوي. بقي المدرب الألماني على رأس الجهاز الفني لموسم ثان قبل إقالته، ليتسلّم مرمر مرةً جديدة، ويقود العهد إلى اللقب. انتهى الموسم، وبدلاً من تجديد الثقة بمرمر، عاد إلى حيث يُفضّل أن يكون، في فرق الفئات العمرية، لتتعاقد الإدارة مع موسى حجيج. النتائج السلبية في الدوري وما رافقها، أدّت إلى فسخ التعاقد مع الأخير، وتعيين مرمر مرة جديدة، ليقود فريقه إلى اللقب السادس، وبعده اللقب السابع، إلى جانب فوزه بكأس لبنان وكأس السوبر.

> منذ الفوز بكأس لبنان عام 2003، أي قبل 16 عاماً، وضع العهد 23 كأساً في خزائنه

يمتلك العهد شخصية البطل والنجوم والنتائج (عدنان الحاج علي)

لقباً. المختلف أو الاستثنائي أن العهد أحرز اللقب للموسم الثالث على التوالي، وهو يمتلك سلسلة من 46 مباراة متتالية في الدوري دون خسارة. كذلك فإنه سجّل في 20 مباراة من أصل 21 خاضها. أرقام تؤكد أن هذه السطوة على الأندية المحلية لم تأتِ من فراغ، بل أسهم فيها الاستقرار الإداري والفني، والخطة الواضحة التي تسير عليها إدارة النادي من أجل حصد الألقاب. فنيّاً، يستحق العهد هذا التفوق، وهو يضع نصب عينيه الآن لقب الكأس ليحقق «الدوبليه». أما الطموح الكبير، فهو الفوز بلقب كأس الاتحاد الآسيوي. قطار العهد مستمر وجمهوره الذي ازدادت أعداده كثيراً مع حصد البطولات، رفع شعار «نحو الثامنة». أي إن اللقب الثامن الموسم المقبل لن يكون صعباً إذا ما استمر العمل بهذه الطريقة الاحترافية التي لا تعرفها معظم الأندية اللبنانية الأخرى

في جهات النظر، وبعض الأمور المالية العالقة، لا تغيب عن النادي، لكنها تبقى داخل جدرانه.

رفض محمد حيدر لعرض الانتقال إلى بطل كأس الاتحاد الآسيوي القوة الجوية العراقي، وتفضيل ربيع عطايا العهد على الأنصار والنجمة والعروض الاحترافية، وبقاء نجوم الفريق ضمن صفوفه، أسبابها تعود إلى الاستقرار المالي في النادي، وهو ما يبحث عنه اللاعب اللبناني بالدرجة الأولى. فالانتقال إلى الاحتراف بالنسبة إلى لاعبي الدوري المحلّي، يأتي بغية الحصول على عقود ماليةٍ أكبر، وإذا توافر هذا الأمر في لبنان، يُصبح الاحتراف الخارجي «وجهة نظر».

شخصية بطل

بعد آخر خسارة للعهد أمام النجمة ضمن بطولة الدوري على ملعب صيدا البلدي عام 2014، أشار المهاجم التونسي إيهاب المساكني إلى أن بعض زملائه ضدموا بحجم جمهور الفريق المنافس، الأمر الذي أسهم في خسارة الفريق. بين تلك المباراة واليوم، تغيّرت شخصية العهد، الذي ارتدى ثوب البطل وتصرّف مع منافسيه، محليين كانوا أو أجانب، على أساس أنه الفريق الأفضل على أرض الملعب. لم تعد الجماهير المنافسة تفرض الضغط على لاعبي العهد كما السابق، غالباً، لأنهم عوّدوا أنفسهم هذا الضغط، وتعاملوا مع الجماهير، النجماوية خاصةً، على أساس عدم الرهبة، إلى جانب ازدياد عدد جماهير النادي أيضاً، التي وصلت إلى المرتبة الثالثة من حيث عدد الحضور في الملاعب، بعد النجمة والأنصار.

مقابلة | حاوره **حسين سمور**

تميم سليمان

- نتنافس على لقب أي بطولة
- إدارتنا متكاملة ونركز على الفئات العمرية
- اتحاد اللعبة مقصّر وعليه بذل المزيد

حقّق سليمان 4 ألقاب دوري في 5 سنوات مع العهد (عدنان الحاج علي)

هادئاً يبدو رئيس نادي العهد تميم سليمان، بعد حسم لقب الدوري اللبناني باكراً، الرجل الذي جاء إلى عالم كرة القدم، بعد أن حقق النجاحات مع نادي السد لكرة اليد محلياً وقارياً، ووصل إلى العالمية، «لا يعرف أن يخسر»، بحسب ما يؤكد العديد من عارفيه. 5 مواسم مضت على ترؤس سليمان لنادي العهد، حقق خلالها النادي الأصفر 4 بطولات دوري، بينها 3 متتالية. في حديث مع «الأخبار»، يؤكد سليمان أن الاستقرار الإداري هو الأساس في هذه النجاحات، ويضيف: «العهد يمتلك إدارة متكاملة ومتكاتفة، وهذا الأساس في النادي». يعود إلى الوراء ويقول: «في البداية، لم يكن العهد يبحث عن الألقاب، وكان اللاعبون اللبنانيون كباراً في السن، يأتون إلى العهد في مواسمهم الأخيرة، حيث ينهون مسيرتهم هناك». يتحدث عن فترة انتقالية، قائلاً: «قبل 2004 ـ 2005 بقليل بدأ العمل جدياً على الفئات العمرية، وأصبح هذا الأمر هو الأساسي في النادي، فبات هناك خزان من اللاعبين في العهد، وتخرج من الفئات العمرية لاعبون مميّزون، بينهم هيثم فاعور وأحمد زريق وحسن معتوق والعديد غيرهم». يقول سليمان إن «إدارة العهد تهتم بحصد الألقاب في الفئات العمرية أكثر من الفريق الأوّل، وعدد كبير من لاعبي الفئات العمرية لهم دور أساسي في الفريق الأول حالياً، بينهم حسين منذر وحسين زين ومحمد قدوح، والقائمة تطول». يعتمد العهد على مدرسته الكروية، فهي الرافعة. أما التعاقدات فهي ليست كثيرة، ولكنها تحصل بذكاء، بحسب رئيس النادي الذي يقول: «لا نقوم بالكثير من الصفقات، ولدينا ربما أقل لاعبين مسجلين مع الفريق الأول في لبنان. ميزانية النادي آمر مهم، ولكن الأهم ليس كمية الدفع، بل أن تدفع في الوقت المناسب»، كل هذه الأسباب أسهمت بحصد اللقب في الموسم الحالي والمواسم السابقة. رئيس النادي راضٍ عن الجهاز الفني، ويقول: «نحن كإدارة لا نتدخل أبداً في عمل الجهاز الفني. المدرب باسم مرمر أثبت نفسه وحضوره من خلال النتائج. الوقت أهم من عدد المباريات، فالنادي منذ سنتين وشهرين لم يتلقَّ أي هزيمة، وهذا يدل على أن العمل ممتاز، وأن الجهاز الفني يعمل بإخلاص».

في حديثه مع «الأخبار» يؤكد سليمان أن النادي ينافس على لقب أي بطولة يشارك فيها، وأن «الخطوة الثانية بعد الدوري تتركز على كأس لبنان وكأس الاتحاد الآسيوي، لأن الموسم لم ينتهِ بعد، ويجب أن نقتنع كإدارة بأن الموسم لم ينتهِ». يشرح قائلاً إن «العمل سيكون من أجل المحافظة على العناصر الموجودين المفيدين للفريق، على اعتبار أنه إذا لم تحافظ على المفيد لديك تكون قد خسرت». يتحدث سليمان عن أسيا وبطولة كأس الاتحاد الآسيوي، فيقول: «في أسيا الوضع مختلف. أندية العراق والكويت أفضل من الأندية اللبنانية فنياً، ولكن بالروح والعزيمة والعطش للفوز بالألقاب فإن الأمر مختلف، ونحن أفضل منهم في هذا الأمر. العهد يصل في أسيا أبعد من غيره من الأندية اللبنانية». الحديث عن أسيا يطول، ربما لأن اللقب الآسيوي هو ما يتطلع إليه رئيس نادي العهد، فيعتبر أن «كرة القدم اللبنانية لا ترتفع أو تتطور إذا فاز العهد بلقب آسيوي، لأن العقلية يجب أن تتغير وتتطور، وحتى عمل الاتحاد وإدارات المنتخبات يجب أن يتطور أيضاً». يقول سليمان إن المنتخب ونتائجه الخارجية يعكسان واقع كرة القدم في لبنان، فإذا كانت المنتخبات على اختلاف فئاتها . تحقق النتائج يكون الوضع أفضل، ولكن الواقع عكس ذلك تماماً. يضيف سليمان أن «اللعب في دوري أبطال أسيا، وحتى في غرب أسيا يحتاج إلى منشآت رياضية مجهّزة ودعم كبير على الصعيد الرسمي، ولكن هذا غير موجود». يتحدث عن اقتراح كان قد تقدم به حول اعتماد ثلاثة محترفين على أرض الملعب ورابع على مقاعد البدلاء لكي تقدر الأندية اللبنانية على المنافسة، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح، ويضيف: «في دوري أبطال أسيا هناك 5 محترفين، والأندية هناك تدفع 5 و 6 ملايين دولار للاعب، ولكن في لبنان ليس هناك اهتمام رسمي بهذا الأمر».

خلال السنوات الخمس الماضية، دائماً ما كان سليمان يعلّق على عمل الاتحاد اللبناني لكرة القدم، وينتقد طريقة عمله، وفي حديثه مع «الأخبار» يقول رئيس نادي العهد: «ليس لدي مشكلة شخصية مع الاتحاد. نحن نادٍ تابع لسلطة الاتحاد، ونتبع قوانينه، ولكن نطالب بالعدل في تنفيذ القوانين، لأنه بغير العدل فإن الأمور لن تستقيم». ويرى سليمان أن «هناك تقصيراً بعمل الاتحاد في مختلف المجالات، وهناك عدم جدية وتقصير عند أي حدث رياضي أو استحقاق، كذلك لا توجد خطة للخروج بأي مشروع ناجح، حتى على مستوى المنتخبات الوطنية». لا يشك سليمان في أن الاتحاد بات يمتلك الخبرة، ولكن من وجهة نظره، إن هذا الاتحاد يفتقد الحافز للعمل. وجدد سليمان انتقاده للتلفزيون الناقل لمباريات الدوري اللبناني، معتبراً أن «التلفزيون الناقل مقصّر بحق بطل لبنان لناحية نقل مبارياته، ولا يُنقل عدد مباريات كأي نادٍ هو بطل لبنان».

> يعتمد العهد على مدرسته الكروية ويعتبرها الرافعة الأساسية للنادي

اللاعب اللبناني مظلوم

تعليقاً على اتهامه بإفساد كرة القدم اللبنانية بسبب الأموال التي يصرفها على اللعبة، يقول رئيس نادي العهد: «رأيت أن اللاعب اللبناني مظلوم، وارتأيت أن أعطيه حقه. الرياضة اليوم تعتمد كثيراً على الأموال، وهذا واقع لا يجب تجاهله، وأي حديث بخلاف ذلك غير واقعي. المال جزء أساسي من اللعبة اليوم».

وحول باقي الأندية التي يرى سليمان أنها قادرة على المنافسة في الموسم المقبل يقول: «الأنصار لديه الاستقرار، ويمكن أن ينافس. وأيضاً، النجمة منافس دائم، ويتلقى دعماً كبيراً من جمهوره، وسيكون منافساً له إذا عمل على تسوية بعض الأمور». وعن العلاقة مع الأندية يؤكد أن «العلاقة متوازنة مع جميع الأندية، ونحن موجودون في ذات السفينة، ويجب أن تكون لدينا رؤية واضحة لحماية بعضنا»، يختم رئيس نادي العهد حديثه مع «الأخبار».

ملف | النجمة السابعة للعهد

جمهور العهد: عدد كبير في زمنٍ قصير

بين 2017 و2019 اختلف المشهد كثيراً على مدرج العهد. ذلك المكان الذي لطالما كان يتصف بالهدوء نتيجة غياب الجمهور، أصبح في موسم ونصف موسم مدرجاً يعج بالمشجعين. جهد جبار خلال وقت قصير من مجموعة قليلة من الأشخاص. جنود مجهولون صنعوا البطل لبنان جمهور بكل معنى الكلمة، رغم الصعوبات. والأهم «ظلم ذوي القربى»

اعداد كبيرة تحضر في المدرجات (عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

المكان: ملعب صور البلدي
الزمان: الأسبوع التاسع عشر من الدوري اللبناني
الحدث: مباراة التضامن صور وضيفه العهد

في هذه المباراة، كان من المفترض أن يضمن العهد اللقب السابع للدوري اللبناني لكرة القدم في حال فوزه على التضامن صور. لم يتوّج العهد بعد تعادله. لقب تأجل حتى الأسبوع العشرين حيث ضمن العهد نجمته، بفوزه الكبير على الإخاء الأهلي عاليه. ليست هذه القصة، بل الصورة الجماهيرية التي حملها ملعب صور. المدرج الكبير ويمين المنصة الرئيسية مكتظة جماهيرياً. مشهد بدا مفاجئاً ويعتبره القيّمون على الجمهور «الأصفر» تاريخياً.

العهد يملك مثل هذا العدد؟ ذلك الفريق الذي كانت مدرجاته خالية قبل سنتين؟ ماذا حصل؟

بين ملعب صور وملعب المدينة الرياضية في نهائي كأس لبنان الموسم الماضي، بدا واضحاً أن تغيّراً كبيراً طرأ على الحالة الجماهيرية للعهد. مباريات تشهد حضوراً يناهز السبعة آلاف مشجع. معدّل وسطي ألفي مشجع. أهازيج وهتافات ومشجعون من مختلف الأعمار والألوان السياسية والطائفية. أمرٌ لا يمكن أن يحدث صدفة.

> يتفاخر المسؤولون عن الرابطة بأن جمهورهم من كل الألوان السياسية والطائفية

تلتقي أحد الجنود المجهولين في هذه الظاهرة العهداوية. يحدّثك عن تغيير شكل مدرج العهد كي يصبح أكثر جاذبية وينزع عنه صفة «الناشف». مدرج وجمهور قد لا يشبه في بعض الأحيان النادي القيّمين على النادي تجاه شكل الجمهور. تم إبلاغ المعارضين بأن الجمهور قد لا يشبه في بعض الأحيان عادات العهد. «الدربكة والدف» مرفوضان في عقلية المسؤولين. لكن على المدرج، يعتبران من العناصر الأساسية. الجمهور هو الجمهور.

إذاً، الهدف لدى القيّمين على الجمهور هو تحويل المدرج الى مكان جاذب. ليس بتقديم حوافز للجمهور، بل بتحويله الى مكان فرح وتسلية. الهدف الثاني كان في مد جسور تواصل بين الجمهور واللاعبين. يروي المسؤول العهداوي في رابطة العهد حادثة فتّحت عينيه على مشكلة ما. في أحد التمارين، كان الجمهور حاضراً، وحضر أحد نجوم الفريق وهو أحمد زريق. لم يهتم أحد به. بعكس ما يحصل في باقي الأندية. هنا بدا واضحاً أن الانسجام مفقود، وبالتالي يجب العمل على تقريب الجمهور من اللاعبين. وبالفعل بدأ المشروع من حفل تتويج الموسم الماضي. حفل استثنائي دخل فيه اللاعبون وسط ممر يحتشد على جانبيه الجمهور. هنا كانت البداية، حيث تم العمل على إيجاد الانسجام المطلوب وتقريب الجمهور من اللاعبين. لكن مهلاً، ضمن ضوابط عدم تحويل الفريق الى «بَوَط»، بحيث كل لاعب مدعوم من بعض الجمهور. لا يمكن السماح لأي لاعب بأن يكون صديقاً مع أكثر من مشجع أو اثنين. الجمهور صديق الفريق كمجموعة وليس اللاعبين كأفراد. «الهدف بأن لا يتأثر الفريق في حال غياب لاعب عن مباراة ما أو حتى مغادرته النادي. يذهب من يذهب ويحضر من يحضر. الفريق لا يتأثر».

مثالٌ على ذلك ما حصل مع أيقونتَي النادي عباس عطوي («أونيكا») وحسن شعيتو («مونسي») مع ما يمثلانه للعهد ومحبة الجمهور لهما. انتقلا الى الأنصار، ولم يتأثر النادي. مثالٌ آخر: أكرم مغربي. لم يكمل بعد سنته الأولى مع الفريق، وترى الجمهور يحبه كثيراً، «لا ينادونه سوى أبو عمر، فالجمهور لا ينظر الى اللاعب سوى من زاوية أنه لاعب في العهد». يقول المسؤول العهداوي، «في عيد الميلاد، رفعت لافتة معايدة لخليل خميس مع صورته على مدرج العهد. بادرة لقيت أثراً طيباً لدى اللاعب وأهله، ودلّت على بعد النادي عن الزواريب الطائفية والسياسية. لعل هذه الزواريب كانت الخطأ الاستراتيجي سابقاً لدى العمل على تشكيل جمهور العهد. محاولة جذب الجمهور من زاوية حزبية أو سياسية أو طائفية أضرّت كثيراً، قبل أن يتم تدارك الأمر وفتح المدرجات أمام الجميع» يضيف المسؤول الجماهيري لـ«الأخبار».

انتشار جمهور العهد كان نتاج عمل دؤوب في الصيف، حيث تم تشكيل ما يقارب التسعين مكتباً في البلدات الجنوبية بموازاة ما يقارب العشرين زيارة للنادي من «كبيره الى صغيره» كما يقول مدير نادي العهد محمد شري. فالجنوب يعتبر الخزان الرئيسي للعهد، تليه منطقة الضاحية ومن ثم البقاع، «في الجنوب، يعشقون كرة القدم، وفي كل بلدة هناك ملعب أو اثنان. لذلك تراهم متحمسين للمجيء الى الملعب، بعكس جمهور الضاحية الذي يحب الفريق ويشجعه، لكن ليس في الملعب. مشكلة جمهور البقاع هي في الحالة المادية الصعبة وكلفة المجيء الى بيروت لحضور المباريات. هذا بدا واضحاً حين لعب العهد مع البقاع على ملعب النبي شيت. حضر جمهور كبير للعهد في مشهد غير مسبوق في البقاع، وبالتالي بدا واضحاً أن المشكلة مادية».

قصة جمهور العهد لم تنته في صور أو في بحمدون أول من أمس. يَعد المسؤولون عن الجمهور بحفل تتويج لم تشهد الكرة اللبنانية مثيلاً له. هو تأسيس للموسم المقبل و«تتويج» آخر لجمهور قلّة قليلة صنعت الكثير في مدة زمنيّة قياسيّة. عمل على الأرض تقاطع مع صفحة رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي تعد الأقوى بين الصفحات المماثلة لأندية أخرى. هذه أيضاً بجهود شخصية لجنود مجهولين. البداية بدأت في الموسم الماضي، لكن لا أحد يعلم متى ينتهي مشوار صناعة جمهور العهد.

ظلم ذوي القربى

يبدو الكلام صادماً حين تسمع معاناة القيّمين على الجمهور على الصعيد المادي. مشهد غريب في ناد يتمتع باستقرار مادي ويعقد أغلى الصفقات. ورغم ذلك، لا تقوم إدارته بتخصيص موازنة بسيطة لرابطة الجمهور. «نحن نصرف من اللحم الحي. لا دعم سوى المعنوي وتحديداً من أمين السر محمد عاصي الذي يساعدنا على قدر استطاعته. مع بدء التحضير لحفل تتويج الموسم الماضي، طُرحت الفكرة على الإدارة لإعلامهم. الجواب الأول كان «أوعا تقول بدك مصاري»، يقول المسؤول في جمهور العهد.

عبارة قد تكون مقبولة في نادٍ آخر، لكن في العهد فهي «جريمة» بحسب البعض. جمهور لم يبلغ عامه الثاني بعد ويحتاج الى دعم، يجد إدارة النادي تدير ظهرها له. عجز في الموازنة يبلغ 1500 دولار فقط ولا يجد من يسدّه. لافتات ورسومات بجهد شخصي من أحد المسؤولين في الرابطة الذي يعمل ليلاً في النادي. 200 ألف ليرة مصاريف كل مباراة جماهيرياً لا تجد من يدفعها سوى بعض الجمهور الذي يقوم بحملة جمع تبرعات لسد العجز.

ثانوية البرج الدولية BIC تهنئ ناديي
البرج وشباب البرج الرياضيين
بصعودهم الى مصاف اندية الدرجة الاولى .
الف مبروك للناديين والى مزيد من التألق.

يستقبل نادي تشيلسي الإنكليزي نادي ويستهام يونايتد (الليلة 22:00 بتوقيت بيروت) في المباراة الأخيرة من الجولة 33 من الدوري الإنكليزي الممتاز. أبناء المدرب الإيطالي ماوريسيو ساري مطالبون بالفوز للإقتراب أكثر من المراكز المؤهلة الى دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. ويحتل تشيلسي الآن المركز الخامس برصيد 63 نقطة. ويأتي هذا اللقاء في وقت يكثر فيه الحديث عن إمكانية انتقال لاعب تشيلسي إيدين هازارد الى ريال مدريد الإسباني. ونشرت صحيفة «صن» البريطانية تقريراً صحافياً أمس الأحد يقول إن الراتب المحتمل للاعب البلجيكي في مدريد يصل الى حدود 350 الف جنيه استرليني أسبوعياً.

استراحة

كلمات متقاطعة 3132

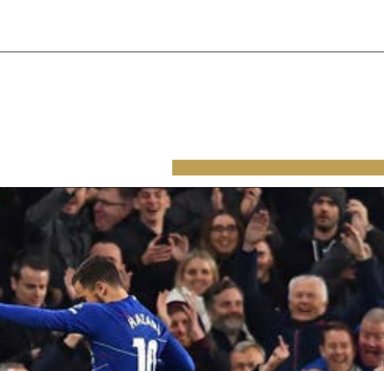

أفقيا

1- طب النفس والسرور – 2- فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي راحل صاحب مقولة "أنا أفكر إذاً أنا موجود" – 3- الأعداد – 3- جزيرة تابعة لدولة الكويت – بلدة لبنانية بقضاء عكار – 4- لا يعلم – بيوض السمك – 5- معرض مشهور في بيروت – 6- غلام أو فتى في أول العمر – الفاجعة وسلسلة الأحداث العنيفة في أدب المسرح باأجنبية – 7- أمراء النحل – من أهم مدن الكوت دازور في فرنسا – 8- من الطيور – الإسم القديم لمدينة تركية قرب الحدود السورية عاصمة الآداب السريانية إشتهرت بمدرستها اللاهوتية هي اليوم اورفا – 9- حرف ابجدي – واظب على العمل – 10- بحيرة روسية من أعمق بحيرات العالم – إقترب منه

عمودياً

1- شاعرة لبنانية راحلة لها ديوان "بوح" وديوان "شوق" – 2- مدينة بلجيكية – إله الخصب عند الفينيقيين – 3- طعامهم وزادهم – أزلي وسرمدي – 4- جبان ضعيف – خيوط معدنية يُنظّمُ فيها الخرز – 5- عكسها انثر الماء في كل إتجاه – رث الثوب – للتفّي – 6- خنزير برّي – حكيم هندي ألف مقدمة كتاب كليلة ودمنة وأهداها لدبشليم ملك الهند نحو القرن الثالث – 7- مهبط الطائرات – خاصم أشدّ الخصومة – 8- قلعة في سوريا بمحافظة حمص – 9- ضوء الصباح – عاصمة جزيرة منورقة وهي إحدى جزر البليار – 10- أرض ضيّقة في أميركا الوسطى تربط بين أميركا الشمالية والجنوبية إجتازها بالبوا عام 1512 فاكتشف المحيط الهادي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كونياك – خوخ – 2- ازوف – برطيل – 3- اسف – لي – 4- هوكر هنتر – 5- أرش – دفاركا – 6- يفوّز – قن – بل – 7- توت – إزرع – 8- يا – لجج – زيق – 9- الإيوان – تب – 10- نهر الكلب

عمودياً

1- كاب هايتيان – 2- وز – ورف – إله – 3- نواكشوط – أر – 4- يفسّر – زوليا – 5- فهد – تجول – 6- كب – نفق – جاك – 7- روتانا – لن – 8- خطّ – رر – زر – 9- ويل – كبريت – 10- خليج العقبة

sudoku 3132

7	6		1	5	4		9	2
			2					
	9	4				6	1	
5			3		9			7
4								8
9			6		2			1
	1	9		2		5	7	
6	5		9	7	8		3	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3131

8	3	4	1	7	9	5	6	2
2	1	7	8	5	6	9	4	3
9	6	5	3	4	2	8	1	7
5	7	2	6	3	8	4	9	1
1	8	9	4	2	7	3	5	6
6	4	3	5	9	1	7	2	8
7	2	8	9	6	5	1	3	4
3	5	1	2	8	4	6	7	9
4	9	6	7	1	3	2	8	5

مشاهير 3132

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مغنية وممثلة كويتية هي أول كويتية تشارك في برنامج ستار أكاديمي في نسخته السادسة، حازت عام 2012 على جائزة أفضل فنانة كوميدية

5+6+8+1+9+4+3 = المضيئة ■ 7+10 = إله مصري ■ 2+11 = نعم بالأجنبية

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: هارولد براون

حول العالم

الحمراء الأولى

تلقى واين روني النجم السابق لمانشستر يونايتد والمنتخب الإنكليزي بطاقة حمراء، هي الأولى له مع صفوف فريق «دي سي يونايتد» الأميركي، وكان ذلك في مباراة شهدت تلقّي فريقه الحالي خسارته الأولى هذا الموسم. وفي مباراة ضد ضيفه «لوس أنجلس»، تلقى دي سي يونايتد خسارة قاسية برباعية نظيفة، أنهاها بعشرة لاعبين بعد أن طُرد روني في الدقيقة 52 من عمر المباراة، وذلك بعد عرقلة قاسية على المهاجم الأوروغوياني دييغو روسي الذي سجل ثلاثة أهداف من أصل رباعية فريقه.

بوردو يشتكي

طلب نادي بوردو من الاتحاد الفرنسي معاقبة المهاجم الإيطالي لنادي مارسيليا ماريو بالوتيلي، بعدما تسبب بكسر أنف مدافعه البرازيلي بابلو في مباراة الفريقين. وأوضح بوردو في بيان له أن «أحد لاعبينا كان ضحية حركة تبدو متعمدة، وهذا أمر غير مقبول»، منتقداً «تصرف اللاعب الخصم بالوتيلي بعد دخوله أرض الملعب». وبعدما أمضى نحو ثلاث دقائق يتلقى العلاج، عاد البرازيلي إلى أرض الملعب حيث تقدم ووجّه دفعة بالكتف إلى صدر بالوتيلي، وأدت هذه الحركة إلى إشهار الحكم البطاقة الحمراء المباشرة في وجه بابلو.

لقب ثامن في 11 موسماً؟

تمكّن النادي الكاتالوني برشلونة من حسم إحدى أهم المباريات في الدوري الإسباني هذا الموسم، وذلك بعد أن تمكّن من تحقيق الفوز على الملاحظ أتلتيكو مدريد بنتيجة (2-0) يوم السبت. وانتظر رفاق النجم الأرجنتيني ليو ميسي حتى الدقيقة 85، حيث تمكّن المهاجم الأوروغوياني لويس سواريز من تسجيل هدف التقدم، ليعود ويسجّل ميسي هدف الاطمئنان بعد دقيقة واحدة من تسجيل سواريز للهدف (86). ومع هذا الانتصار، اتسع الفارق بين برشلونة والأتلتي لـ11 نقطة، مع تبقي 7 جولات لنهاية الدوري.

48 منتخباً في المونديال؟

أكّد ناصر الخاطر، مساعد الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث المنظّمة لكأس العالم 2022 في قطر، أن زيادة عدد المنتخبات من 32 إلى 48، لا تزال فكرة قيد البحث ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها. ويرجح أن يتمّ اتخاذ القرار النهائي بهذا الشأن خلال اجتماع للفيفا يُعقد في باريس في الأيام الأولى من شهر حزيران/يونيو المقبل. من جهته، أعاد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، جياني انفانتينو خلال كلمته في الجمعية العمومية للاتحاد الآسيوي التي عقدت السبت الماضي، إبداء موقفه الداعم لزيادة عدد المنتخبات.

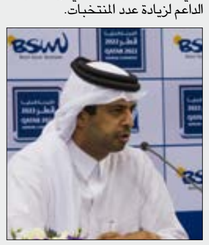

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد بزيع، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري: ads@al-akhbar.com، 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل، 15 - 01/666314، 03/828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

عن الأخلاق وأهل السلطة والمجتمع
متى يُسمح للذات بأن تتنفس؟

محمد عبد الله فضل الله *

الأخلاق الساكنة في عمق الذات المتجذرة في فطرة الإنسان، هذا الموجود المفتَح على الوجود بكليته مطلوبٌ منه كل آن أن يساوق بين لحظاته الأخلاقية وبين فعله في الواقع، وبين غاياته الكبرى في التفاعل مع الله المطلق حيث لا محدوديات ولا مقيّدات. هنا يأتي دور الرقابة الأخلاقية على قدر كبير من الأهمية، إذ يضاهي بأهميته نفس القيم الأخلاقية؛ لأنه هو من يضمن إبرازها إلى حيّز الوجود والتقييم، ويأتي السؤال الغائب والكبير في مجتمعاتنا: أين دور الرقابة الأخلاقية، وإلى متى سيبقى تائها ومغيباً؟!

من المفترض أن الرقابة الأخلاقية تمنع من سلوكيات ومواقف ومبادرات خاطئة مسيئة إلى الذات والجماعة، هذه الرقابة تُرى من يقوم بها؟ الدولة أم الفرد المشكل لنواة المجتمع؟ في مجتمعاتنا كثير من التقديس لتقاليد وأعراف، وحتى لأشخاص يمثلون في وجدان الفرد والجماعة شيئاً ما في عالم الدين والسياسة، حتى لو كان هذا التقديس والانجراف اللاواعي عاطفياً على حساب احترام الأخلاق والقيم.

السلطة، لطالما على مدار الزمن تبتغي الطاعة لها كرهاً أو طوعاً ضماناً لاستمراريتها، ومن شكّل هذه السلطة وتبوأ مناصبها تخلى عن دور المراقب لأخلاقه، التي تحتم عليه أن يتعرف ملياً على وظيفته الحقيقية في أن يكون ناظماً لأمر الناس وقائداً فعلياً لكل خطوة إصلاحية ونهضوية تحقق سعادتهم. وما يحصل اليوم هو عكس ذلك تماماً، فتحول بعض أهل السلطة إلى متنفعين ومتسلطين نكثوا بالتزاماتهم في أن يحكموا بين الناس بالعدل والإحسان، وباتوا يستغلونهم ويضحّون من عقولهم ويلعبوا على جراحاتهم ويسخفوا منهم.

السلطة والفرد والمجتمع أعمدة ثلاثة متكاملة في نظرتها وفعلها وغايتها، وإذا استبد منهم جزء، فهناك خلل كبير، فلا يمكن الدولة أن تكون مشروعاً للاستغلال اليومي للناس، وعنواناً لسرقتهم، وهي في الوقت عينه الجهة المتكفلة بحمايتهم. كذلك، مطلوب من الفرد أن ينظّم قواه النفسية والروحية، ويضبط بين قيمه الأخلاقية وزمانه الخارجي الصاخب بالأحداث، فيحوّل هذا الزمن الخارجي إلى وعاء يفرغ فيه مقدرته على قيادة نفسه وحسن رقابته لأخلاقه، بحيث تكون محققة في كل اللحظات والمواقف هذه الأخلاق الجاهزة للتحدي والاستنهاض والتشخص في كل الظروف وعند كل الإغراءات.

لقد حاربت الأديان النزعة الفردانية النفعية البغيضة ولجمت هذه النزعة، التي تقوم على الفساد والإفساد وتشتيت القوى وهدر الطاقات، ودعت إلى فكرة التوحيد التي تجمع وتوحّد وترفض التقسيم، وتفرض على الفرد والجماعة مسؤولية حقيقية لا رمزية. فالفرد يكتب تاريخه الحقيقي بمقدار ما يقدّم إلى أمته ومجتمعه من آثار طيبة نافعة، وما يشكله من معادلة أخلاقية لا تخرج عن القيم والرقابة، بل يصبح الفرد برقابته الأخلاقية رمزاً وقدوة ومعلماً لنفسه ولغيره.

من يشعر بوحدانية الخالق ووحدة الأصل البشري، وما دام الجميع عيال الله، فلا تسيّد لأحد على أحد، ولا استعباد بحقّ أحد، بل الأخوة والحرية والمساواة واحدة والحرية واحدة والإنسانية واحدة، لذا كان على الأمة أن تمارس دورها الطبيعي في الرقابة الأخلاقية على أفرادها منعاً من الطغيان والاستبداد والإفساد، وعندما تستقيل الأمة من هذا الدور، فإنها تستقيل حتماً من التاريخ وتدخل في موت بطيء لا قيامة منه.

عندما استقالت الأمة من قضاياها الكبرى والاستراتيجية مثل القضية الفلسطينية، التي كانت عبئاً على العرب والمسلمين، ولا تزال، وعندما استقالت الأمة من الدفاع عن حقوقها في امتلاك ثرواتها والتصرف بها لمصلحة حفنة من زعماء طوائف ورؤساء وملوك متهالكين، كانت هذه الأمة تستبدل بدورها الرقابي الأخلاقي على فعلها الأصيل دوراً ملهاتياً واستهلاكياً لا رجاء منه.

عندما تكون الأمة واحدة موحدة على الأقل في إنسانيتها وأخلاقياتها العامة، فلن تقدر قوة استكبارية أو استعمارية أن تسلب لها حضورها وتمنعها من أداء دورها. لقد سمحنا ـ كأفراد وجماعات ـ لكثير من القوى الاستغلالية والاستكبارية أن تستعبدنا وتستغل ضعفنا وتفقدنا دورنا الرقابي الأخلاقي في دوامة ما صدّرته لنا من تحديثات تقنية وغيرها لم نستخدمها لأمننا وأماننا، بل عزّت كثيراً من أحوالنا وأوضاعنا الإنسانية والأخلاقية المهترئة.

لقد كانت مواجهة منطق الاستقواء وسرقة أقوات الناس وتخدير عقولهم واحتكار حقوقهم جزءاً أساسياً في عمل الأنبياء والمصلحين والمخلصين اليومي، فمن يمارس الاعتداء على لقمة العيش يمارس عدواناً مباشراً على الحياة والوجود، من هنا نجد من دون عناء استبسالهم وتصديهم لسارق الخبز والكلمة، مؤمنين بأن دورهم الرقابي الأخلاقي هو في خدمة هذا النضال المشرّف.

عندما تكون الجماعة يداً واحدة، بمعنى انقيادها طوعاً لحسن ضبطها للحظاتها وتناسقها التام مع قيمها الأخلاقية، فإنها تحوّل المجتمع فعلاً إلى مشهد الحياة المليئة بالحيوية والنشاط والفاعلية، ويعكس هذا المجتمع في مشهده العام حجم تعاون الفرد والسلطة في المجال الرقابي الأخلاقي وانعكاساته. من هنا نقيس عمر هذا المجتمع الحقيقي ومدى تحضره بمقدار ما يتجلى فيه من قيم أخلاقية ورقابة ذاتية تدفع باتجاه الإبداع والإنتاج ومحاربة كل رتابة واستهلاكية وتسليع.

> **عندما تكون الأمة واحدة موحدة على الأقل في إنسانيتها وأخلاقياتها العامة، فلن تقدر قوة استعمارية على ان تسلب لها حضورها**

إن خضوع الفرد لسلطة عادلة، خضوع إيجابي. فهو يمنحها ثقة مبصرة مبنية عن خيار وقناعة وتفكير متأنٍ. من هنا فإن تجديد آليات السلطة حتمي إذا كان الإبداع والإنتاج ومحاربة كل رتابة واستهلاكية وتسليع.

إن خضوع الفرد لسلطة عادلة، خضوع إيجابي. فهو يمنحها ثقة مبصرة مبنية عن خيار وقناعة وتفكير متأنٍ. من هنا فإن تجديد آليات السلطة حتمي إذا كان لأمننا وأماننا، بل عزّت كثيراً من أحوالنا وأوضاعنا الإنسانية والأخلاقية المهترئة.

لقد كانت مواجهة منطق الاستقواء وسرقة أقوات الناس وتخدير عقولهم واحتكار حقوقهم جزءاً أساسياً في عمل الأنبياء والمصلحين والمخلصين اليومي، فمن يمارس الاعتداء على لقمة العيش يمارس عدواناً مباشراً على الحياة والوجود، من هنا نجد من دون عناء استبسالهم وتصديهم لسارق الخبز والكلمة، مؤمنين بأن دورهم الرقابي الأخلاقي هو في خدمة هذا النضال المشرّف.

عندما تكون الجماعة يداً واحدة، بمعنى انقيادها طوعاً لحسن ضبطها للحظاتها وتناسقها التام مع قيمها الأخلاقية، فإنها تحوّل المجتمع فعلاً إلى مشهد الحياة المليئة بالحيوية والنشاط والفاعلية، ويعكس هذا المجتمع في مشهده العام حجم تعاون الفرد والسلطة في المجال الرقابي الأخلاقي وانعكاساته. من هنا نقيس عمر هذا المجتمع الحقيقي

وبعض الأقلام المأجورة، بل نريد سلطة ومجتمعاً نصل فيه إلى مستوى يحترم فيه عقل الفرد وكرامته ومشاعره، ولا يجري التعامل معه على أساس أنه رقم في حسابات البعض ولا قيمة له إلا في خدمته لمنافع الآخرين، فأي معنى لسلطة كهذه لا تعمل على إيصال الفرد إلى بر الأمان عبر رعاية لحظاته والعمل على نمائها والتخفيف من ضغط الزمن الخارجي الصاخب عليها وحمايتها من السقوط والتقهقر والانكفاء على ذات متشظية لا تحسن عندها مراجعة أوضاعها والقيام بما عليها إلا حصرهما في تأمين لقمة عيش فيها كل العذابات اليومية.

فالدولة عبارة عن أشخاص وهيئات مؤهلة أخلاقياً أكثر من غيرها بغية التدخل وضبط الواقع عند المفاصل الحرجة والدقيقة من أجل تأكيد الفعل الأخلاقي العام الحافظ للكيان الإنساني، لأن غيابها وعدم تدخلها وتقاعسها يعد خيانة كبرى لشرعية وجودها ونبالة وظيفتها، فهل تحولت السلطة في مجتمعاتنا إلى عنصر ضغط على الواقع بدل إراحته ورحمته؟

إننا بحاجة ماسة إلى خلق مرونة سياسية وذهنية فكرية مترفعة وواعية ومنزّهة عن الصغائر والمحدوديات والأنانيات المعوّقة لممارسة الرقابة الأخلاقية من أجل حفظ الكيان الاجتماعي من التهاوي أكثر وإعادة التوازن إلى مفاصله المتبيسة.

لقد عانت، ولا تزال، الشخصية العربية والإسلامية والمشرقية بوجه عام من تغييب لفعلها وتأثيرها في مجريات الأحداث، واختصر تاريخها ووجودها حفنة من الأزلام، أو المتأزلمين، همّهم التسيّد وضمان الاستمرارية، ولو في العالم بأسره، فعانت، إذ ذاك، من اغتراب قاتل وانقطاع عن الجذور المعرفية والدينية الأصيلة المحفزة على تكريس الدور الرقابي الأخلاقي وجعله معياراً وميزاناً لتقدّم الأفراد والجماعات وحيوية السلطة وجدارتها لعملية قيادة الذات الجمعية نحو بر الأمان.

فمتى يسمح لهذه الذات بأن تتنفس وتعانق روحها الأصيلة وتمارس دورها الأخلاقي من تلقاء نفسها ومن دون تدخلات وفرض وإكراه من هنا وهناك؟

لا مناص من إيجاد الفرصة الساحة والتربي على الفضائل وتعوّدها من قبل أجيال لا بد من سلخها عن تاريخها الوهمي المستغرق في تقديس الأعراف والتقاليد والزعامات والانتماءات المذهبية والطائفية، هذه العلائق التي أفنت الذوات من أجل ضمان عنترياتها الوهمية وتسلطها. لقد تعزز المخيال السياسي السلطوي الفاخ على معزوفة التخندق الطائفي والمذهبي والهتاف لخلود الزعيم، وباتت الدولة مرتهنة لهذا المخيال، الذي لا يسمح لأدنى فرصة جدية في المحاسبة والمراجعة والعدالة؛ لأن ذلك ينظر بداية سقوط هذه الإمبراطوريات الطائفية التي تنادي ليل نهار بالدولة، وتعمل ليل نهار على سحقها وإزالتها من مخيال الناس واختصارها بخطابات الطوائف والمذاهب، التي تختصر الفرد وتخنق دوره الرقابي الأخلاقي لمصلحة عصبيات لا تزال تفعل فعلها في واقعنا.

التعفف عن حبّ الذات والحكمة والعدالة

الفضائل الأخلاقية العملية هي انعكاس لفضائل تبرز أصالة الفطرة والعقل المتوهج الذي يتقن النظر والتدقيق والسؤال والاستنتاج والمحاسبة. فالسؤال المعرفي والأخلاقي يمتلك قوة الباعث على النهوض الغائب لمصلحة مسرحيات سياسية وتنظيرية شكلية ومستهلكة لا جدوى منها سوى أنها تمعن في تشظي الذات ودفعها نحو الانغماس في الصخب الجاري وفي التفاصيل التي لا طائل منها غير الابتعاد عن الدور الرقابي الأخلاقي السليم.

من الفضائل هناك التعفف عن النزوات والأنانيات القاتلة وحب التسلط البغيض والسلطانهم الذي يدخلون تحته كل من يتجند معهم ويردد معهم كالببغاء.

الدين سياسة صالحة، بكل بنيانه الروحي والمعرفي والإنساني والحضاري يؤمن بالتحولات الطبيعية الدائمة التي تأخذ بيد الناس بطريقة عفوية ومباشرة في عملية تصالح بين الفرد والسلطة والواقع كثلاثية فاعلة تنتج واقعاً متجدداً بإنسانه، مرتفعاً إلى مستوى القيم والنصوص المفتوحة على كل اجتهاد وقراءة رحبة تتناسب مع الآفاق الواسعة للإنسان في تحدياته الوجودية.

السياسة المتدينة هي جملة محفزات ومنشطات لتفلسف وتفكير يرتقي بالإنسان ولا يخذله، بل يجعل منه مركزاً لعقل مدرك منتج ووحي حيوي متحرك، وفهمنا للدين لا بد وأن يشكل مناسبة لإعادة خلقه ومعرفته، كما يجب بما نحوله إلى قوة دفع وطاقة روحية ومعرفية ناشطة، فالإيمان حقل خصب ومرتع لتعقلات بشرية لا تنتهي، وليس سجناً كبيراً كما صوره ويصوره متحدثو الدين الوهميون، والسياسة النظيفة كذلك.

من هنا لا بد لنا أن نأخذ بأسباب المعرفة الحقة كمدخلية صحية وسليمة لا غنى عنها كي نتلمس أكثر ونتعرف إلى روح قواعد الدين والسياسة وخطوطهما المرتبطة عضوياً بدور الرقابة الأخلاقية المتجذرة في وجدان الفرد والأمة، حتى نحلّق بهما في الفضاء الواسع الذي يسهم في كشف اللثام أكثر على أهميتهما ودورهما في الحياة.

لا مناص من إعادة النظر في كثير من الأمور والتوقف عندها ملياً، ومن ذلك تغيير الذهنية العامة النفعية والانتهازية اليوم، والعمل بجدية وأخلاقية على تربية جيل لديه شيء من الرقابة الأخلاقية يتحرزون عن الإساءة إلى الواقع حرصاً على سلطانهم الذي يدخلون تحته كل من يتجند معهم ويردد معهم كالببغاء.

الدين سياسة صالحة، بكل بنيانه الروحي والمعرفي والإنساني والحضاري يؤمن بالتحولات الطبيعية الدائمة التي تأخذ بيد الناس بطريقة عفوية ومباشرة في عملية تصالح بين الفرد والسلطة والواقع كثلاثية فاعلة تنتج واقعاً متجدداً بإنسانه، مرتفعاً إلى مستوى القيم والنصوص المفتوحة على كل اجتهاد وقراءة رحبة تتناسب مع الآفاق الواسعة للإنسان في تحدياته الوجودية.

السياسة المتدينة هي جملة محفزات ومنشطات لتفلسف وتفكير يرتقي بالإنسان ولا يخذله، بل يجعل منه مركزاً لعقل مدرك منتج ووحي حيوي متحرك، وفهمنا للدين لا بد وأن يشكل مناسبة لإعادة خلقه ومعرفته، كما يجب بما نحوله إلى قوة دفع وطاقة روحية ومعرفية ناشطة، فالإيمان حقل خصب ومرتع لتعقلات بشرية لا تنتهي، وليس سجناً كبيراً كما صوره ويصوره متحدثو الدين الوهميون، والسياسة النظيفة كذلك.

من هنا لا بد لنا أن نأخذ بأسباب المعرفة الحقة كمدخلية صحية وسليمة لا غنى عنها كي نتلمس أكثر ونتعرف إلى روح قواعد الدين والسياسة وخطوطهما المرتبطة عضوياً بدور الرقابة الأخلاقية المتجذرة في وجدان الفرد والأمة، حتى نحلّق بهما في الفضاء الواسع الذي يسهم في كشف اللثام أكثر على أهميتهما ودورهما في الحياة.

لا مناص من إعادة النظر في كثير من الأمور والتوقف عندها ملياً، ومن ذلك تغيير الذهنية العامة النفعية والانتهازية اليوم، والعمل بجدية وأخلاقية على تربية جيل لديه شيء من الرقابة الأخلاقية

> **لا نريد قهراً وإكراهاً للذات الفردية وإمعاناً في حرمانها وتهميشها من قبل السلطويين من رجال دين وسياسة**

المفقودة، حتى يعيد التوازن إلى الواقع. وعلينا إذا أردنا سلطة لتنظيم الأمور وليس لتنظيم الأخطاء وتغطية الفساد والسرقات أن نجيب عن كثير من أسئلة أجيال اليوم ونحترم طاقاتهم وطموحاتهم في شكل الدولة وطبيعتها وإعادة النظر في تحديث قوانينها بما يليق بإنسان اليوم الحر الذي لا يقبل بلغة المذهبية والطائفية ولا يقبل بزعامة رجال الطوائف وأسياد الإقطاعية.

من هنا فإن التجديد يبدأ من شباب واعين ومن مثقفين فاعلين ومن أناس متحررين لديهم الجرأة والصدقية، ولديهم الرقابة الأخلاقية الفعالة والنشطة، التي تعرف حدود مسؤولياتها ومستلزمات أدوارها في ما تعتقد وتطمح وتطلب.

إن الدور الرقابي الأخلاقي يصنعه الفرد كمخلوق مكرم من الله أراده بمقتضى تفضيله أن يراقب نفسه ويراقب مجتمعه ويخلق شكل دولته وراعيته، فمنه البداية وإليه العود والنفع في عملية تصاعدية نحو خطاب السماء.

لحينه يبقى الواقع ينزف بلا رحمة، حتى تستفيق الأمة من غيبوبتها، وتعود إلى فعلها الإنساني والحضاري، فإلى متى مواسم الهجرة الأخلاقية مزدهرة؟!

* أكاديمي وحوزوي

أوروبا والإمبريالية الجديدة

جان بيساني ـ فيري

نشر موقع Project Syndicate أخيراً مقالاً للخبير الاقتصادي الفرنسي جان بيساني ـ فيري، أحد المستشارين الاقتصاديين المقرّبين من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والذي شغل مناصب استشارية عدّة في حكومات فرنسية سابقة. للمفارقة، يعود الاقتصادي في مقاله إلى طروحات فلاديمير لينين في تعريف الإمبريالية ووجوهها وبقارب الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن دولياً وأوروبياً ربطاً بما قدّمه لينين في هذا المجال. في ما يلي ترجمة المقال كما نشره الموقع.

باريس ـ قبل أكثر من قرن من الزمن، كتب لينين أن الإمبريالية يمكن تعريفها من خلال خمس سمات رئيسية: تركّز الإنتاج؛ والدمج بين رأس المال الصناعي والمالي؛ والصادرات الرأسمالية؛ والتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود الوطنية؛ والتقسيم الإقليمي للعالم بين القوى الرأسمالية. حتى وقت قريب، كان الشيوعيون البلاشفة المخلصون فقط هم الذين ما زالوا يرون أن ذلك التعريف مناسب. لكن هذا تغيّر الآن. إذ يبدو تصوّر لينين للإمبريالية الآن دقيقاً على نحو متزايد.

قبل بضع سنوات، كان من المفترض أن تعمل العولمة على تخفيف قوة الأسواق وتحفيز المنافسة. وكان المأمول أن يؤدّي تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى منع الصراع الدولي. وإذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلى مؤلّفَين من أوائل القرن العشرين، فهناك جوزيف شومبتر، رجل الاقتصاد الذي اعتبر «التدمير الخلّاق» قوة دافعة للتقدم، ورجل الدولة البريطاني نورمان أنجيل، الذي زعم أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل جعل النزعة العسكرية فكرة مستهلكة من الماضي. بيد أننا دخلنا رغم ذلك عالماً من الاحتكارات الاقتصادية والمنافسة الجيوسياسية.

تتلخص المشكلة الأولى في عمالقة التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، لكنها في حقيقة الأمر واسعة الانتشار. فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تزايد تركّز الأسواق عبر مجموعة من القطاعات، في الولايات المتحدة وكذلك في أوروبا، وتعمل الصين على خلق شركات وطنية كبرى متزايدة الضخامة تدعمها الدولة. أما عن الجغرافيا السياسية، فيبدو أن الولايات المتحدة تخلّت عن الأمل في أن يؤدي دمج الصين في الاقتصاد العالمي إلى تقاربها سياسياً مع النظام الغربي الليبرالي الراسخ. على حدّ التعبير الفظّ لنائب رئيس الولايات المتحدة مايك بنس في كلمة ألقاها في أكتوبر/تشرين الأول 2018، فإن أميركا تنظر إلى الصين الآن باعتبارها منافساً استراتيجياً في عصر جديد من «تنافس القوى العظمى».

الواقع أن التركز الاقتصادي والتنافس الجيوسياسي لا ينفصلان. ففي حين كانت شبكة الإنترنت تُعَد ذات يوم مجالاً مفتوحاً وعالمياً وتنافسياً، فإنها الآن تُقَسَّم إلى أرخبيل من الأنظمة الفرعية المنفصلة، والتي تدير بعضها الحكومات. ولا يخلو الأمر من مخاوف متزايدة الحدة من إمكانية استخدام هيمنة شركة «هواوي» التكنولوجية الصينية العملاقة في مجال تصنيع الجيل الخامس من أجهزة الاتصال اللاسلكية لتحقيق مكاسب جيوسياسية. والأن تحذّر رابطة الصناعة الألمانية (BDI) من أن الصين دخلت «منافسة جهازية مع اقتصادات السوق الليبرالية» وأنها «تعمل بكفاءة عالية على تجميع القدرات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية».

لكن الولايات المتحدة أيضاً تعيد تحديد موقعها، وخاصة في عالم التجارة والاستثمار. فقد أجاز تشريع جرى إقراره مؤخراً لوزارة الخزانة استهداف الاستثمار الأجنبي (الصيني في حقيقة الأمر) «المحفّز استراتيجياً» والذي من شأنه أن «يشكّل تهديداً لتفوق الولايات المتحدة التكنولوجي وأمنها الوطني»، ما يشير إلى أن إدارة الرئيس ترامب تعتزم استخدام قواعد فحص الاستثمارات لحماية التفوق التكنولوجي الأميركي.

الواقع أن الصين متّهمة على نطاق واسع بالخلط بين الاقتصاد والسياسة. غير أن هذا صحيح بنفس القدر في حالة الولايات المتحدة. ولنتأمل هنا استخدام إدارة ترامب للدولار. الذي اعتاد كثيرون اعتباره سلعة عامة عالمية. ودوره المركزي في التمويل العالمي لفرض عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران. نتيجة لهذا، اضطرت جمعية المعاملات المالية بين البنوك العالمية (سويفت)، التي تقدّم خدمة المراسلات المالية وتتخذ من الاتحاد الأوروبي مقرّاً لها، إلى حرمان البنوك الإيرانية من الوصول إليها وإلا فإنها تجازف بفقدان قدرتها على الوصول إلى النظام المالي الأميركي. على نحو مماثل، اضطر البنك المركزي الألماني في العام الماضي، تحت ضغوط من الولايات المتحدة، إلى اعتراض سبيل تحويل نقدي ضخم إلى طهران من وديعة إيرانية إلى بنك مملوك لإيران في هامبورغ. ومن الواضح أن الولايات المتحدة لم تعد تشعر بأيّ احتياج إلى ضبط النفس في استخدام القوة النقدية والمالية.

من منظور أوروبا، ترقى هذه التطورات إلى صدمة كبرى. فمن الناحية الاقتصادية، يُعَد الاتحاد الأوروبي قائداً للنظام الليبرالي في فترة ما بعد الحرب؛ وبوصفه نصيراً للأسواق التنافسية، قام بإجبار شركات أجنبية قوية مراراً وتكراراً على الالتزام بقوانينه. ولكن على الصعيد الجيوسياسي، كان الاتحاد الأوروبي حريصاً دائماً على الفصل بين الاقتصاد والعلاقات الدولية، وبالتالي شعر بالارتياح والاطمئنان في ظل نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، حيث كانت الممارسة المطلقة لسلطة الدولة مقيدة بالضرورة. وتُعَدّ النزعة القومية والإمبريالية من أسوأ كوابيس الاتحاد الأوروبي.

يتمثل التحدي الذي يواجه أوروبا الآن في وضع نفسها في مشهد جديد، حيث القوة أكثر أهمية من القواعد ورفاهة المستهلك. ويواجه الاتحاد الأوروبي ثلاثة أسئلة كبرى: هل هناك ضرورة لإعادة توجيه سياسة المنافسة؛ وكيف يمكن الجمع بين الأهداف الاقتصادية والأمنية؛ وكيف يمكن تجنّب التحول إلى رهينة اقتصادية لأولويات السياسة الخارجية الأميركية. يتطلب الرد على هذه التساؤلات إعادة تعريف السيادة الاقتصادية.

تخضع سياسة المنافسة لمناقشة محتدمة. يريد بعض الناس تعديل قواعد مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي لتمكين ظهور «الشركات الكبرى» الأوروبية. ولكن تظل مثل هذه المقترحات موضع تساؤل. صحيح أن أوروبا تحتاج إلى المزيد من مبادرات السياسة الصناعية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبطاريات الكهربائية، حيث أصبحت عُرضة للتخلف وراء قوى عالمية أخرى. وصحيح أن الهيئات التنظيمية التي تصدر الأحكام بشأن عمليات الدمج والمساعدات الحكومية لا بد أن تضع في الاعتبار نطاق المنافسة المتزايد العالمية. وصحيح أن التقييمات الثابتة لقوة السوق لا بد أن تُستكمل بالاستعانة بأساليب أكثر ديناميكية وتحترم قيمة الإبداع. لكن لا شيء من هذا قد يغير حقيقة مفادها أننا في هذا العالم الذي تهيمن عليه الشركات العملاقة نحتاج إلى سياسات منافسة أكثر قوة لحماية المستهلكين.

من السهل الخلط بين المنطق الاقتصادي والمخاوف الأمنية. فربما يكون اتخاذ القرار برفض عملية اندماج، أو التصريح بعملية استثمارية تعود بالفائدة على منافس أجنبي له دوافع سياسية، منطقياً من الناحية الاقتصادية، في حين يثير نفس القرار الدهشة في دوائر السياسة الخارجية. والحل ليس التدخل في قواعد المنافسة، بل إعطاء المسؤولين عن الأمن بعض الرأي في عملية اتخاذ القرار. لتحقيق هذه الغاية، نقترح في بحث سيصدر قريباً، اشتراك في تأليفه مع خبراء في السياسة الخارجية وخبراء في الاقتصاد، منح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية الحق في الاعتراض لأسباب أمنية على عمليات اندماج أو قرارات استثمارية تقترحها المفوضية الأوروبية. وتطبق دول الاتحاد الأوروبي بالفعل مثل هذه الإجراءات، وكذلك ينبغي للاتحاد الأوروبي ككل أن يفعل.

أخيراً، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يبذل المزيد من الجهد لتطوير مجموعة أدواته المالية لتشجيع استخدام اليورو على المستوى الدولي. ولا ينبغي لأحد أن يتوهم أن اليورو قد يحلّ محلّ الدولار. ولكن مع إشارة الولايات المتحدة إلى أنها تعتزم استخدام وول ستريت والدولار الأميركي كأدوات للسياسة الخارجية، لم يعد بإمكان أوروبا أن تتخذ موقف المتفرج المحايد السلبي. فمن خلال الاستعانة بخطوط المقايضة مع البنوك المركزية الشريكة وغير ذلك من الآليات، يمكنها أن تجعل اليورو أكثر جاذبية في نظر الأجانب في حين تعمل على تعزيز سيادتها الاقتصادية.

ترجمة: إبراهيم محمد علي

ليبيا

معركة طرابلس تتوسّع: دعم جوي لحفتر... من مصر!

مع استمرار الاشتباكات في جنوب طرابلس، أعلنت حكومة الوفاق الوطني أمس رسمياً عن عملية «بركان الغضب»، التي تهدف إلى بسط سيطرتها على كامل ليبيا، أي توسيع نطاق المعركة إلى خارج العاصمة بمشاركة القوات الأكثر جذرية في معارضة حفتر

تتطور المعركة في العاصمة الليبية طرابلس شيئاً فشيئاً. فبعد شنّ طائرات حكومة «الوفاق الوطني» المعترف بها دولياً غارات على قوات مهاجمة في مدينة غريان (جنوب طرابلس)، نشطت طائرات قوات المشير خليفة حفتر، أمس، وشنت ضربات قرب مطار طرابلس الدولي (خرج عن العمل منذ عام 2014). وهي تنطلق من الأراضي المصرية، وتحديداً من قاعدة محمد نجيب العسكرية، المطلة على ساحل البحر المتوسط، وأكبر قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط. وعلمت «الأخبار»، أن الزيارة التي قام بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، برفقة ولي عهد

> **غابت تهديدات غسان سلامة بالعقوبات الدولية رغم أن المعتدي واضح**

أبوظبي، محمد بن زايد، إلى القاعدة قبل أيام قليلة خلال زيارة الأخير لمصر، كانت بهدف الاطمئنان على القوات المصرية والإماراتية، التي ستشارك في العملية، حيث يوجد عدد من الطيارين الإماراتيين برفقة نظرائهم المصريين من أجل تنفيذ الغارات الجوية التي تدعم تحركات حفتر.

وتقوم الطائرات بالتحرك على مسافة طيران منخفض في الحدود المصرية، قبل أن تحلق على مستوى أعلى مع دخولها الحدود الليبية، حيث تستغرق في الوصول نحو 25 دقيقة، مع الأخذ في الاعتبار أن تحركات الطائرات تتم بالتنسيق بين سلطات الطيران المدني المصري والسلطات العسكرية، لتجنب أي رصد من قبل الطيران المدني لعملية تحرك الطائرات التي توصف بأنها مجهولة داخل الأراضي الليبية.

ولا يبدو مشهد الحرب محصوراً في العاصمة، إذ أعلن الناطق العسكري الجديد باسم حكومة الوفاق، محمد قنونو، إطلاق عملية «بركان الغضب»، التي قال إنها لا تهدف فقط إلى دحر قوات حفتر، بل كذلك إلى «تطهير كافة المدن من القوات الخارجة عن الشرعية». هذا التحول، من حصر العمليات في الدفاع عن طرابلس إلى فتح جبهات قتال على كامل الأراضي الليبية، جاء بعد كلمة ألقاها رئيس حكومة الوفاق، فائز السراج، يوم السبت، أوضح فيها ما يحصل من وجهة نظره، إذ قال إن الحديث كان قبل أيام عن «وجود فرصة حقيقية لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار»، لكن «تم نقض العهد ومحاولة الطعن في الظهر». ويعني ذلك أن المعركة الشاملة رد فعل على هجوم حفتر، وهي في واقع الأمر أخرجت أكثر القوى جذرية في غرب البلاد من سباتها، إذ وصل «لواء الصمود» إلى طرابلس أمس، ويقود هذه القوة صلاح بادي، أحد أبرز الفاعلين المعارضين لحفتر منذ أعوام. بادي كان معارضاً لحكومة الوفاق منذ تأسيسها، وقد شارك في الحرب عليها في الصيف الماضي، عندما هاجم «اللواء السابع مشاة» طرابلس بزعم مقاتلة الميليشيات المحلية هناك، لكنه صار الآن في خندق واحد مع حكومة السراج.

إضافة إلى بادي، تحدث أيضاً قبل يومين إبراهيم الجضران، الذي يقود ميليشيا طردها حفتر من منطقة الهلال النفطي قبل أعوام. وقال الجضران، الذي كان يرأس فرع المنطقة الوسطى لـ«حرس المنشآت النفطية»، والذي شنّ العام الماضي هجوماً مباغتاً على قوات حفتر في الموانئ النفطية، إنه سيطلق عمليات جديدة في المستقبل القريب. وليس الجضران وحده، إذ أعلن قائد «سرايا الدفاع عن بنغازي»، مصطفى الشركسي، الذي دحره حفتر من المنطقة الشرقية، أنه سيطلق هجومات مماثلة على القوات القادمة إلى طرابلس.

لم تعد المعارك محصورة في العاصمة وباتت تشمل الأراضي الليبية كافة (أ ف ب)

في ضوء ذلك، ظهر مهدي البرغثي، بعد غيابه لأكثر من عام، منذ إقالته من منصب وزير الدفاع في حكومة الوفاق، وذلك خلال زيارة أجراها لـ«البوابة 27»، التي استعادتها قوات المنطقة الغربية من تشكيلات حفتر (تم خلال ذلك أسر حوالى 121 جندياً تابعاً لحفتر). والبرغثي معارض شرس لحفتر، وقد جاءت إقالته بعد اتهامه بإعطاء تعليمات لقوات تتبعه بالهجوم على قاعدة «براك الشاطئ» في الجنوب، ما أدى إلى مقتل 140 شخصاً من قوات حفتر.

صمت دولي... علامة رضى

منذ انطلاق الهجوم على طرابلس، لم تزد المواقف الدولية عن الدعوة إلى وقف القتال والاحتكام إلى الحل السياسي، إلى درجة دفعت السراج إلى القول، خلال كلمة ألقاها أول من أمس، إنه «يجب على المجتمع الدولي أن لا يساوي بين المعتدي والمدافع عن نفسه، أو بين الساعي لعسكرة الدولة والملتزم بالدولة المدنية الديموقراطية».

هذا التنديد تجاه جميع الفاعلين الدوليين، لم يمنع السراج من توجيه رسالة إلى داعمي حفتر الخارجيين، بالقول بوضوح، إن الهجوم جاء «نتيجة حسابات سياسية خاطئة من بعض الأطراف المحلية والدولية، وتأتي على حساب قضايا تمس أمن الوطن واستقراره ووحدة ترابه وسلامة أراضيه». كما وجّه «كلمة أخيرة إلى الدول التي تدعم تقاتل الليبيين»، قائلاً: «ارفعوا أيديكم عن بلادي فعلى الباغي تدور الدوائر».

احتجاج السراج على المواقف الدولية الباردة لم يغيّر كثيراً في الأوضاع، فبعثة الأمم المتحدة، التي يرأسها غسان سلامة، اكتفت بالدعوة أمس إلى هدنة بساعتين، لم يستجب لها أي من المتقاتلين، كما غابت تهديدات سلامة السابقة بالالتجاء إلى سلاح العقوبات الدولية على الأشخاص، رغم أن المعتدي واضح. والغريب أن رئيس البعثة لا يزال متمسكاً بعقد «الملتقى الوطني» يوم الأحد المقبل، وهو موقف وافقه عليه الناطق باسم جيش حفتر، أحمد المسماري، ما يصبّ في صالح التحليل القائل بأن حفتر شنّ الهجوم لتقوية موقفه التفاوضي.

رغم ما سبق، خرق الصمت الدولي وزير الخارجية البريطاني، جيرمي هنت، في تغريدة على حسابه في «تويتر» قال فيها: «نراقب الوضع في ليبيا، ولا يوجد تبرير لتحركات قوات حفتر تجاه طرابلس». وفي واقع الأمر، يبدو أن بريطانيا هي البلد الوحيد الذي يعمل على إخراج موقف معارض لحفتر، إذ دعت أيضاً إلى جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي، انعقدت يوم الجمعة، ولم تخرج بموقف واضح عدا دعوة فضفاضة إلى عدم الاحتكام إلى السلاح.

في الأثناء، يواصل الداعمون الإقليميون لحفتر حملة الدعاية لحربه، إذ تعمل وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية والمصرية على ضخّ الإشاعات والتحريض على امتداد اليوم، كما ينشط أيضاً ذبابها الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي، على نحو منظم، تقوده شخصيات بارزة على غرار ضاحي خلفان، الذي صار فجأة فقيهاً في الشؤون الليبية، ويتحدث كما لو أنه أحد قادة القوات على الأرض.

(الأخبار)

تقرير

فصلٌ متجدّد من احتجاجات السودان: دعوات إلى تدخّل الجيش

أثناء اعتصام نفّذه الآلاف من المحتجين المطالبين برحيل الرئيس السوداني ونظامه خارج مبنى القيادة العامة للجيش، حيث كان يجري اجتماع المجلس الأعلى للدفاع والأمن، برئاسة عمر البشير، لمناقشة تطورات الوضع الراهن، خرج المجتمعون بالإقرار بأن المحتجين يمثلون شريحة من شرائح المجتمع ويجب الاستماع إلى مطالبهم

الخرطوم ـ **مي علي**

في تصعيدٍ لافت، انتقلت الاحتجاجات المستمرة منذ أربعة أشهر في السودان، من التظاهر في شوارع العاصمة إلى الاعتصام والتمترس في محيط مقرّات القيادة العامة للقوات المسلحة، شرق الخرطوم، على مقربةٍ من بيت الضيافة المجاور، حيث يقيم الرئيس عمر البشير. وقضى الآلاف ليلتهم الثانية، أمس، أمام المجمع الذي يضم مقر القيادة العامة، حيث التأم المجلس الأعلى للدفاع والأمن الوطني، برئاسة البشير، وبحضور عدد من الوزراء، على رأسهم وزيرا الدفاع والداخلية. وإثر هتافات المعتصمين، أكد مجلس الدفاع والأمن، أن المحتجّين يمثلون شريحة من شرائح المجتمع، وأنه يجب الاستماع إلى مطالبهم، قبل يوم من استماع البرلمان في جلسة ظهر اليوم، إلى بيان وزارتي الدفاع والداخلية بشأن الأوضاع الأمنية في البلاد.

وتتّوج الاعتصام المستمر في محيط مقار القيادة العامة تظاهرة مليونية كانت الأكبر منذ بدء الاحتجاجات، أول من أمس، بدعوة من «قوى الحرية والتغيير» بقيادة «تجمع المهنيين السودانيين»، بالتزامن مع ذكرى انتفاضة 6 نيسان/أبريل 1985، التي أطاحت حكومة الرئيس الراحل جعفر نميري. وكما كان للجيش الدور الأهم في إطاحة النظام السابق إثر انحيازه التام لمطالب الشارع، دعا المتظاهرون والمعتصمون المؤسسة العسكرية إلى دعمهم في معارضتهم، وردّدوا هتافات من سبيل «السودان يتحرّر، الجيش يتحرّر»، في دعوة جديدة بدأت تحملها التظاهرات في السودان، ليكون موقف الجيش على غرار نظيره الجزائري، الذي وقف إلى جانب الشعب في مطلب عزل الرئيس.

ورغم ضبابية موقف المؤسسة العسكرية في السودان من المعتصمين، إلا أنها اتخذت موقفاً شبه محايد أمس، حين شكلت قواتها المتمركزة خارج مقار القيادة، حائط صدّ بين حشود المعتصمين وقوات الأمن والدعم السريع (قوات خاصة تابعة للجيش)، التي سعت إلى فضّ الاعتصام بالقوة، بعد إعلان حظر التجول أمس، إذ استخدمت الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية، ما أدى إلى سقوط خمسة قتلى بالرصاص، وعشرات الإصابات المتفرقة، بحسب ما أعلنت لجنة الأطباء المركزية، ما دفع الجيش إلى التدخل لوقف القمع باستخدام العنف المفرط، الذي يؤكد المراقبون أنه بات رهاناً خاسراً للبشير في سعيه إلى إنقاذ نظامه، وهو ما يفسّر مسارعة حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، أول من أمس، إلى عقد اجتماع برئاسة رئيسه المفوض، أحمد هارون، أشاد خلاله بالأجهزة الأمنية على تعاملهم بحكمة وعالية إزاء الحشد الجماهيري، مؤكداً أن التغيير المحتكم لإرادة الشعب هو الطريق الوحيد للحفاظ على الوطن.

وفي ضوء دعوات المعتصمين و«تجمع المهنيين» للجيش بالانحياز لإرادة الشعب، تشي تسريبات عديدة ومتقاطعة بأن الساعات المقبلة قد

> **شكلت قوات الجيش حائط صدّ بين المعتصمين وقوات الأمن والدعم السريع**

اتجه البشير إلى عسكرة السلطة لتطويق حكمه بمؤيدين من الجيش (أ ف ب)

تحمل تطورات حاسمة لموقف المؤسسة العسكرية على الأرض، في حين يعاني الجيش من انقسامات حادة في صفوفه، بين قيادات عليا تُدين بالولاء للرئيس البشير، وأخرى ذات رُتب أقل ومن صغار الضباط، أبدى بعضهم ميلاً لمطالب الشعب وشاركوا في تظاهرات ضده.

ويبدو موقف المؤسسة العسكرية في الوقت الحالي أكثر ما يتحسّب له البشير، الذي تولى السلطة عبر انقلاب عام 1989، خشية من انقلاب يطيحه بدعم من الجيش على غرار حسمه المواقف في ثورتي 1964 و1985. ولذلك، اتجه الرئيس في مرحلة سابقة إلى عسكرة السلطة، لتطويق نفسه بمؤيدين له من الجيش، من خلال تعيين حكام الولايات وتعيينات في الحكومة عكست قلقاً عميقاً لديه من انشقاقات داخل المؤسسة العسكرية.

الاعتصام الذي انتهت إليه تظاهرة السبت، أعاد الزخم إلى الحراك الشعبي، بعد تراجع نسبي للتعبئة في الأسابيع الأخيرة. ومن المنتظر أن يتواصل أمام مقار القيادة العامة في العاصمة، في ظل استمرار توافد المواطنين، الذين يزودون المعتصمين بالمؤن الغذائية والمياه، متحطين المتاريس التي وضعها الجيش في كل الشوارع المؤدية إلى المقار. كذلك، يعتزم المحتجون ابتداءً من اليوم، تنفيذ اعتصامات أمام فروع القيادة العامة للجيش في مختلف أقاليم السودان، إلى حين إعلان البشير التنحي، وتسليم السلطة إلى مدنيين وفق ترتيبات «قوى الحرية والتغيير»، كما طالب «تجمع المهنيين»، الذي بدت دعواته إلى الاعتصام تلقى استجابة أمس، وذلك عبر إغلاق معظم المحال التجارية والشركات الخاصة في العاصمة، في حين أغلقت السلطات الأمنية عدداً من الشوارع الرئيسية في العاصمة. كذلك، أغلقت السلطات الجسور التي تربط الخرطوم بمدينتي بحري (شمال) وأم درمان (غرب)، بالإضافة إلى إجراءات اتخذتها الجهات المختصة، من شأنها الضغط على المحتجين، كقطع خدمة مواقع التواصل الاجتماعي، وشبه توقف خدمة الإنترنت بشكل عام، ودخول أنحاء البلاد كافة في حالة ظلام تام استمر لأكثر من ساعة، قبل أن يعود التيار الكهربائي تدريجياً إلى المدن.

العراق

زيارة عبد المهدي لطهران: «إخراج الأميركيين» وتنفيذ الاتفاقيات

في مشهد كمّل الصورة التي ظهرت في زيارة حسن روحاني لبغداد في شهر آذار/ مارس الماضي، استهلّ عادل عبد المهدي جولته الإقليمية الأولى من طهران، حيث تم التشديد على تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، ورغبتهما في تطوير علاقاتهما. على أن الأبرز في الزيارة كان موقف المرشد الإيراني الداعي إلى تصعيد الضغوط على الأميركيين في العراق، وهو ما من شأنه إعادة قانون إخراج القوات الأجنبية إلى الواجهة، بعدما بدا أنه دخل مرحلة جمود

مساء أمس، ومن مدينة مشهد (شمال شرق العاصمة طهران)، ختم رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، زيارته إلى الجمهورية الإيرانية. في توقيتها ونتائجها، حملت الزيارة دلالات عديدة، أبرزها عودة العراق إلى قلب المشهد الإقليمي، في ظلّ «حاجة دول الجوار إلى دوره في تقريب وجهات النظر». بتعبير مصدر مطّلع على حراك عبد المهدي، الذي أعلن أنه «بحث مع الرئيس الإيراني، حسن روحاني، قضايا المنطقة، وتطابق المواقف حول القضية الفلسطينية، وأهمية اعتماد الحوار والحلول السلمية لإنهاء النزاع في اليمن، وإبعاد الحروب والأزمات عن المنطقة». وفيما تحفّظت المصادر الرسمية على الإدلاء بتفاصيل في شأن ما دار خلال المباحثات، أكد مقرّبون من رئيس الوزراء أن «اللقاءات ناقشت كل شيء... وهي استكمالٌ لما جرى في بغداد مطلع شهر آذار/ مارس الماضي».

الموقف الأبرز جاء خلال لقاء عبد المهدي بالمرشد الإيراني، آية الله علي خامنئي، الذي دعا ضيفه إلى «القيام بما يدفع الأميركيين إلى سحب قواتهم من العراق في أسرع وقت ممكن»، محذراً من أن الأميركيين أينما مكثوا عسكرياً لفترة طويلة في بلد ما، «كانت عملية إخراجهم محفوفة بالمصاعب». خامنئي وصف الحكومة والبرلمان الحاليين في العراق بـ«غير المرغوب فيهما من قِبَل الأميركيين، ولذلك فإنهم يخطّطون لإزاحة هذه المجموعة من المشهد السياسي». توصيف يجلّي حرص طهران على تظهير اصطفاف بغداد إلى جانبها وحلفائها، في مقابل محاولات واشنطن تصدير عبد المهدي على أنه في صفها. أما رئيس الوزراء نفسه، فهو لا يزال يحاول التموضع في موقع وسطي، الأمر الذي عبّر عنه في اللقاء نفسه بالقول إن «نهج الحكومة قائمٌ على تقوية المشتركات، وتعزيز فرص التعاون مع جميع دول الجوار، وعدم الدخول في محور على حساب أي دولة، ورفض سياسة المحاور والرغبة في إقامة علاقات تخدم جميع شعوب المنطقة».

وفي ما يتصل بنتائج الزيارة، أشار بيان صادر عن مكتب عبد المهدي إلى أن الجانبين تابعا «حُسن تنفيذ ما اتفق عليه في بغداد، وإضافة المزيد من الاتفاقات لتحقيق التعاون والتقارب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، إلى جانب «تنفيذ الاتفاقيات حول شط العرب، ومدّ سكة الحديد بين البصرة والشلامجة، والربط الكهربائي، وتسهيل تأشيرات الدخول،

> **اتفاق مبدئي مع العراق على تطوير حقلي نفط نفت شهر وخرمشهر الحدوديين**

وبناء المدن الصناعية، وغير ذلك من أشكال التعاون»، والتأكيد على ضرورة «عقد لقاءات بين المسؤولين الأمنيين حول قضايا الحدود والتهريب والمخدرات».

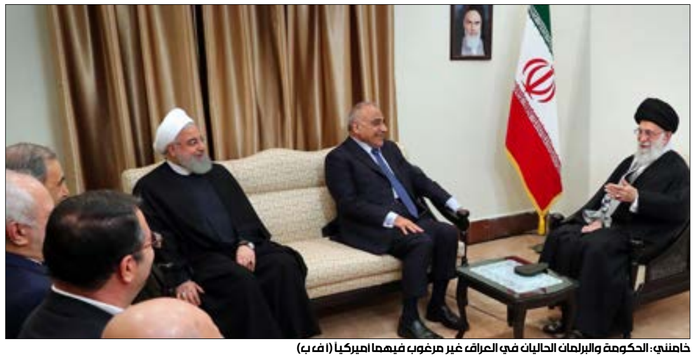

خامنئي: الحكومة والبرلمان الحاليان في العراق غير مرغوب فيهما أميركياً (أ ف ب)

بدوره، شدّد وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني، رضا رحماني، على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين إيران والعراق، ورفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 20 مليار دولار سنوياً، بحدود عام 2021، مشيراً إلى أن الجانبين اتفقا على تعيين ثمانية مواقع لمدن صناعية حدودية مشتركة في جنوب العراق و«إقليم كردستان»، إضافة إلى مذكرات تفاهم لإنشاء بنى تحتية، وتعزيز طرق التجارة والنقل البري والترانزيت. أما وزير النفط الإيراني، بيجن زنكنة، فأعلن التوصل إلى اتفاق مبدئي مع العراق لتطوير حقلي نفط نفت شهر وخرمشهر الحدوديين. وقال إن «مستحقات إيران من تصدير الغاز الى العراق تبلغ حوالى مليار دولار، والبنك المركزي الإيراني سيتابع عملية الحصول على مستحقاته»، في موقف يعكس الحاجة الإيرانية إلى الحصول على عملة صعبة، في ظلّ العقوبات الأميركية المفروضة على الجمهورية الإسلامية.

يذكر أن زيارة طهران تشكّل فاتحة جولة إقليمية لعبد المهدي، تشمل كُلّاً من أنقرة والرياض، على أن تتبعها زيارة للعاصمة الأميركية واشنطن، في خطوة تثبّت نية بغداد بناء ما تعتقد أنه «علاقات متوازنة» مع جميع الأطراف، في مسار يبدو صعباً حالياً في ظلّ الانقسام الحاد في المنطقة من جهة، والنظر إلى العراق من قِبَل أطراف عديدين كساحة لتصفية الحسابات.

(الأخبار)

الحدث

تتسم الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة غداً بكونها تنافساً بين المعسكرات أكثر منها بين الأحزاب، وهو تنافس تدور التوقعات حول أن يفضي إلى فوز معسكر اليمين، الذي ستأتلف أحزابه لاحقاً لدى تأليف الحكومة، لكن هذا الائتلاف لا يُعلم مدى قدرته على الصمود، في ظلّ إمكانية ارتهان رئيسه، بنيامين نتنياهو، لمطالب «الحلفاء»

إسرائيل تستعدّ لانتخاب يمينها: الأحزاب الصغيرة «بيضة القبّان»

يحيى دبوق

لا تشبه انتخابات إسرائيل للعام الجاري 2019 أيّاً من انتخاباتها السابقة، إذ إن الفوز والخسارة فيها لا يرتبطان بالحزب الذي ينال العدد الأكبر من المقاعد في الكنيست، بل بما ستحصّله الأحزاب الصغيرة المترنحة بين البقاء في الحلبة السياسية أو السقوط، وهو الأمر الذي سيحسم تغلّب معسكر على آخر، ما بين يمين ووسط ـ يسار. بناءً على ذلك، لا يعني تحقيق حزب «أزرق أبيض» المرتبة الأولى في الانتخابات أنه فاز بها من ناحية فعلية، وأن رئاسة الحكومة باتت محسومة لرئيسه بني غانتس. والحال نفسها تنسحب على حزب «الليكود»، الذي لا يعني تصدّره النتائج أن بنيامين نتنياهو سيكون رئيساً للحكومة المقبلة.

هذه هي مفارقة الانتخابات المرتقبة غداً، والتي تقاد فعلياً على مستوى المعسكرات أولاً («اليمين والوسط واليسار»)، وعلى مستوى الأحزاب ثانياً، ما يستتبع انتظار النتائج كاملة حتى آخر تفصيل فيها، لتحديد الفائز من الخاسر. معنى ذلك، أن نتيجة الانتخابات ستتحدّد وفقاً للحصيلة الكلية لمعسكر من المعسكرين المتنافسَين: اليمين من جهة، والوسط واليسار من جهة مقابلة.

على خلفية المحددات الواردة في قانون الانتخاب، وأيضاً ما تراكم من استطلاعات رأي خلال الحملة الانتخابية بين الأحزاب، بات بالإمكان الإشارة إلى الآتي:

1ـ تجرى الانتخابات في إسرائيل، وفقاً للقانون، مرة كل أربع سنوات، ما لم تقرر الأغلبية في الكنيست حلّ الندوة البرلمانية والتوجه إلى انتخابات مبكرة، باتت هي القاعدة عملياً في إسرائيل. وتُنظَّم الانتخابات وفقاً للقانون النسبي، على قاعدة الدائرة الواحدة، وبموجب القانون، فإن الحدّ الأدنى من الأصوات المطلوبة لتجاوز اللوائح، العتبة الانتخابية، هو 3,5 بالمئة من عدد الناخبين (نسبة الحسم)، أي ما يعادل أربعة مقاعد. وبحسب آخر استطلاع رأي نُشر في إسرائيل (القناة العاشرة)، يبدو أن سبعة أحزاب قريبة من العتبة الانتخابية، في مقدمها حزب «كولانو» برئاسة وزير المال موشيه كحلون، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الأمن المستقيل أفيغدور ليبرمان، وغيرهما. سقوط اثنَين من تلك الأحزاب قد يؤدي إلى فقدان معسكر اليمين الأغلبية، وبالتالي القدرة مبدئياً على تأليف الحكومة. وبلغة الأرقام، ودائماً بحسب استطلاعات الرأي، إذا لم يتجاوز أحد الأحزاب اليمينية الصغيرة العتبة الانتخابية، فإن معسكر اليمين يتراجع إلى 62 مقعداً (120 مقعداً هو عدد المقاعد الكلي للكنيست)، إلا أنه قد يتراجع إلى ما دون 60 مقعداً إن سقط حزبان يمينيان.

2ـ لا يفرض قانون الانتخابات على الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، تكليف رئيس الحزب الذي يفوز بالعدد الأكبر من مقاعد الكنيست، بل عضو الكنيست الذي يراه قادراً على تأليف الحكومة، الأمر الذي ينفي تلقائية التكليف وفقاً لنتيجة المقاعد ما بين غانتس ونتنياهو، الحزبين الأكبرين في هذه الانتخابات، علماً بأن ريفلين، «الليكودي»، من خصوم نتنياهو داخل البيت الحزبي، وهو ما يثير احتمال اتباعه الاستنسابية على خلفية الخصومة، وتكليفه غانتس، سواء حلّ حزبه أول أو ثانياً.

3ـ يتعذر على غانتس، في حال تكليفه (وفقاً لكل استطلاعات الرأي خلال الأشهر الثلاثة الماضية)، تشكيل ائتلاف حكومي من أحزاب الوسط واليسار، نتيجة فقدان هذا المعسكر أغلبية مقاعد الكنيست، الأمر الذي يفرض عليه أن ينتظر مفاجآت، عبر تعزيز مقاعد معسكره بما يزيد على نتائج الاستطلاعات، التي لا تستبعد في حال سقوط عدد من الأحزاب الصغيرة لدى اليمين، فوز معسكر الوسط، وإن كانت الأرجحية مقلصة.

4ـ في آخر استطلاع للرأي نشر على «القناة 13»، استقرت المعركة على الصدارة بين «الليكود» و«أزرق أبيض» على تعادل في المقاعد، بعدما كانت طوال فترة الحملات الانتخابية، متلاصقة بين الجانبين. إذ حظي كل منهما بـ 28 مقعداً. لكن في المقابل، حافظ اليمين على تفوقه على معسكر يسار الوسط بـ 66 مقعداً. على خلفية هذه النتائج، بات بالإمكان فهم حديث نتنياهو عن أن حكم اليمين في خطر، لأن أنصار اليسار يغادرون منازلهم للتصويت، فيما اليمين مطمئن إلى النتيجة.

> **العملية السياسية مع الفلسطينيين تراجعت إلى الهامش**

إذ يدرك نتنياهو أن الإصرار في وسائل الإعلام على فوز اليمين يقلّص دافعية ناخبيه للتوجه إلى صناديق الاقتراع، ويحفز ناخبي الوسط واليسار. وهي خشية في محلها، وقد تتسبب فعلاً بمفاجآت يوم الانتخاب.

5ـ بات مرجحاً أن يكون عدد الأحزاب الصغيرة كبيراً في الكنيست المقبل (ستة أحزاب)، كما تظهر النتائج الكلية لاستطلاعات الرأي. وهذا يعني أن «الليكود» أو «أزرق أبيض» سيضطر إلى الائتلاف مع عدد منها، ليس باتجاه تحقيق استقرار أكبر للائتلاف المقبل، وإفهام الشركاء الآخرين محدودية الحاجة إليهم في حال التباين والخلاف معهم، بل من أجل تحقيق الأغلبية المطلوبة في الكنيست، الأمر الذي يعني تعرض رئيس الحكومة المقبل لكثير من الابتزاز، وإمكانية تعثر قراراته ما لم يدفع الثمن المطلوب، وخاصة إن كان «الحلفاء» من الأحزاب الدينية التي تزيد شهيتها للمكاسب في ظروف كهذه.

هي إذاً انتخابات بين المعسكرات، أكثر من كونها انتخابات بين الأحزاب. وللصوت الواحد فيها أهمية قد تزيد على أهمية صوت الناخب في النظام الأكثري، كون الأحزاب الصغيرة التي تخوض معركة مصير هي التي ستقرر فعلياً أياً من المعسكرين سيفوز. أيضاً، ثمة شبه غياب لليسار التاريخي عن هذا الاستحقاق. ومع استقرار تصنيف حزب «العمل» على ضفة يسار الوسط بعدما انزاح عن كتلة اليسار منذ التسعينيات، يبقى في ذلك المعسكر حزب «ميرتس» الذي يكاد يلعب وحيداً، مع توقعات بأن يحظى بعدد مقاعد لا يتجاوز السبعة. اليسار في إسرائيل، من ناحية فعلية، سيحوز سبعة مقاعد من أصل 120 مقعداً. ومع عشرة مقاعد لفلسطينيي 48، الذين هم خارج اللعبة السياسية وخارج التأثير فعلياً ـ هذا إن وصلوا إليها ـ، سيبقى للناخب الإسرائيلي 103 مقاعد للتنافس عليها، ما بين أحزاب وتكتلات اليمين الفعلي رغم التفنّن في مسمياته، وما بين الأحزاب الدينية التي بدورها تتراجع وتخسر ناخبيها لمصلحة الأحزاب اليمينية.

من مفارقات هذه الانتخابات، أن العملية السياسية مع الفلسطينيين تراجعت إلى الهامش، وغابت عن صدارة برامج الأحزاب السياسية. إذ ينحو الجميع يميناً، من اليسار إلى الوسط، ومن الوسط إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليمين الأكثر تطرفاً، ويسعى إلى إفهام الآخرين بأنه يميني، حتى وإن جرى وصفه بالوسطية. في إسرائيل عام 2019، باتت كلمة اليسار تهمة، وبات أصحابها يتبرأون منها. وهذا ما يجب أن يكون ماثلاً أمام الجميع، لدى الإعلان عن النتائج.

يدرك نتنياهو أن الإصرار على حتمية فوز اليمين يقلّص دافعية ناخبيه للتصويت (أ ف ب)

«بيبي» غير مطمئن لحلفائه

على رغم أن فوز معسكر اليمين بات مرتبطاً بتخطّي الأحزاب الصغيرة العتبة الانتخابية، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لم يمتنع، على بعد أيام قليلة من التصويت، عن إدخال تكتيك جديد على حملته، من شأنه حرمان تلك الأحزاب، اليمينية تحديداً، من أصوات كان يفترض أن تصبّ في مصلحتها. إذ حثّ نتنياهو، الإسرائيليين، على التصويت لمصلحة حزب «الليكود»، محذراً من أن «(مائير) لبيد و(بني) غانتس (تحالف أزرق أبيض) يتفوقان علينا بأربعة مقاعد، وإذا لم نسدّ الفجوة فسوف يشكلان الحكومة». ويستبطن حديث نتنياهو تخوّفاً من ألا يعمد جميع حلفائه المفترضين إلى ترشيحه لرئاسة الحكومة المقبلة، وخصوصاً بعدما أعلن رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، أنه إذا لم يوصِ 61 عضو كنيست باسم مرشح لرئاسة الحكومة، فقد يلجأ إلى خيار تكليف رئيس أكبر كتلة. سيناريو عمد نتنياهو أخيراً إلى تخويف اليمين والمستوطنين منه، مشدداً على تبنّيه طروحاتهم المتصلة بالضفة الغربية والمستوطنات.

(الأخبار)

تحليل إخباري

نتنياهو بنسخته الجديدة: ابتلاع الضفة الغربية هدفاً تالياً

علي حيدر

تميّزت الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية الإسرائيلية بإطلاق مواقف تنطوي على أكثر من رسالة. في هذا الإطار، كشف بنيامين نتنياهو عن نسخته الجديدة، معلناً على مسافة أيام معدودة من يوم الحسم الانتخابي، عزمه على ضمّ المستوطنات والضفة الغربية بالتدريج. وتبلورت في ضوء تلك المواقف، وفي مقابل برنامج حزب «أزرق أبيض» الذي يترأسه رئيس الأركان السابق بني غانتس، حقيقة أن التجاذب السياسي يتمحور الآن بين مَن يدعو إلى استمرار الوضع الراهن على الساحة الفلسطينية، كما كانت سياسة نتنياهو السابقة، وكما هي مواقف غانتس الحالية، وبين من يرى أن الظرف الدولي والإقليمي يسمح لإسرائيل بالانتقال إلى المرحلة التالية من مخطط اليمين، عبر شرعنة الاحتلال وتكريسه، وهو ما تمثله النسخة الجديدة لنتنياهو، ويعني عملياً، كما رأى رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن، أن ثمة صراعاً «بين نتنياهو القديم الذي يمثله غانتس، ونتنياهو الجديد الذي يدعو إلى ضمّ الضفة الغربية».

إذا ما تم تجاوز الأحزاب اليمينية المتموضعة على يمين نتنياهو، يبدو لافتاً أن حزب «الليكود» لم يقدم برنامجاً سياسياً للانتخابات. مع ذلك، استغلّ نتنياهو مناسبة الانتخابات من أجل كشف خطته السياسية للمرحلة المقبلة، بهدف استقطاب جمهور اليمين، مستفيداً من مواقف دولية داعمة، والاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومن ثم بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل. في المقابل، يلاحظ أن التكتل الذي ضمّ ثلاثة أحزاب، وحمل اسم «أزرق أبيض» برئاسة بني غانتس، وينافس نتنياهو على تأليف الحكومة المقبلة، أبقى جزءاً من مواقفه ضبابياً، ولم يتحدث عن دولة فلسطينية، بل تجاهل التطرق إليها بشكل مقصود، وتعهد بأن لا يكون هناك «انفصال ثانٍ» كما حصل في قطاع غزة، وأن يطرح كل قرار سياسي تاريخي على الاستفتاء الشعبي أو أن يصادق عليه الكنيست بأغلبية خاصة. وهكذا، يكون قد تجنّب تحديد مواقفه من القضايا التي يحاول نتنياهو دفعها

> **يستطيع اليمين أن يتباهى بأنه استطاع الاستفادة إلى أقصى الحدود من اتفاق أوسلو**

إلى الواجهة، بهدف عدم تصنيفه تحت أي عنوان يميني أو يساري. وكان لافتاً أيضاً أن حزب «أزرق أبيض» دعا إلى مؤتمر إقليمي مع دول عربية، لتعميق مسارات الانفصال عن الفلسطينيين، من دون أن يتطرق إلى مضمونه، أو إلى ما إذا كان يتضمن مسألة الاعتراف بيهودية الدولة.

وعلى رغم أن نتنياهو يدرك أن الإسرائيليين، في غالبيتهم، يؤيدون ضمّ الكتل الاستيطانية، وأن الأغلبية تعارض إقامة دولة فلسطينية، فإنه يدرك أيضاً أن الأغلبية ترفض ضمّ الضفة بكل ما فيها من فلسطينيين، وأن الأغلبية تعارض منح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين، وأن الأغلبية تعارض ضمّ مناطق «ج» من دون منح سكانها الجنسية الإسرائيلية. وعليه، فإن نتنياهو يدرك أن الإعلان عن ضمّ الضفة الغربية، في هذه المرحلة، سيؤدي إلى خسارة أصوات كثيرة، وإلى تعزيز فرص خصومه في الوصول إلى الحكم. لذلك، فإن نتنياهو يتحدث عن ضمّ الكتل الاستيطانية، وعن ضمّ مناطق «ج» في حال فوزه بالانتخابات، وعن ضمّ الأغوار في حال فوزه بالانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، وعن ضمّ الأغوار والكتل الاستيطانية في حال فوزه بالانتخابات وتشكيل حكومة جديدة وتوقيع اتفاق مع الأميركيين.

وأوضح أنه لا يتحدث عن كل المنطقة «وإنما، في المرحلة الأولى... عن الكتل الاستيطانية والمستوطنات المعزولة أيضاً». وخطورة هذا الموقف أنه يتناول ضمّ مناطق «ج»، التي تشكل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، وتحتوي كل المستوطنات. وبخصوص الموقف من الدولة الفلسطينية، أكد نتنياهو رداً على سؤال: «أقول بشكل لا لبس فيه أنه لن تقوم دولة فلسطينية... لن أقتلع المستوطنات، بل سأفرض السيادة عليها، وأحافظ على القدس موحدة، وأحافظ على سيطرتنا في كل المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن من أجل منع غزة جديدة». هكذا، بالمقارنة بين ما قدمه «أزرق أبيض» في برنامجه السياسي، وما أطلقه نتنياهو من مواقف، يتضح أن هناك توجهين متقابلين لمعالجة الصراع: اليمين يسعى إلى ضمّ مناطق «ج»، و غانتس الذي يقترح استمرار الوضع الراهن في الضفة، والامتناع عن الضمّ، وهو ما يشكل امتداداً للسياسة التي اتبعها نتنياهو طوال المرحلة الماضية. وفي ما يتعلق بالموقف من قطاع غزة، برّر نتنياهو سياسة الاحتواء التي يمارسها بهدف تعميق الانقسام بين الضفة والقطاع، وقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية تحيط بإسرائيل من جهتين. أما غانتس وزملاؤه السابقون في رئاسة الأركان، فيدعون إلى سياسة أكثر هجومية تجاه «حماس» وقيادتها ومقاتليها.

قد لا تكون مواقف نتنياهو مفاجئة، ولكنها باتت أكثر صراحة ومكشوفة، انطلاقاً من تقدير مفاده أن الظروف الدولية والإقليمية تمثل التوقيت المثالي لخطوة من هذا النوع، وتحديداً في ضوء اندفاع الكثير من العرب للتطبيع مع إسرائيل، من دون أي شروط جدية تتصل بتسوية القضية الفلسطينية، حتى بما يلبي سقف اتفاق أوسلو. وعملياً، يكون نتنياهو، ومعه اليمين الإسرائيلي، نجحا في الإجهاز على كلّ ما كان يُسمى «قضايا الوضع النهائي»، المتمثلة في اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود، والتي تم تأجيل بتّها إلى مفاوضات الوضع النهائي بعد اتفاق أوسلو.

في ما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين، هناك إجماع إسرائيلي على معارضتها بالمطلق، لكونها تمثّل تهديداً للأمن القومي، وللهوية اليهودية للدولة، وبالتالي فهي خارج أي إمكانية تفاوض. أما موضوع القدس، فقد حسمه اليمين من خلال نيل الاعتراف الأميركي بكونها عاصمة موحدة لإسرائيل، وأعلن الآن عزمه على ضمّ المستوطنات، وهو ما يعني ضمّ أغلب الضفة الغربية. وبخصوص الحدود، أعلن استمرار سيطرة إسرائيل على غور الأردن، وهو موقف يحظى بإجماع القوى السياسية والحزبية. بعد ذلك، يستطيع اليمين الإسرائيلي أن يتباهى بأنه استطاع الاستفادة إلى أقصى الحدود من اتفاق أوسلو الذي عارضه، ووجّه ضربة قاضية إلى كل المسارات السياسية التي كان يفترض أن تليه وتستند إليه. وينبع الرهان الإسرائيلي في هذا الموقف من تقدير مفاده أن العرب سيتكيّفون مع السقف الجديد الذي فرضه، كما سبق أن تكيّفوا مع الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة عام 1948، وأخرجوها من نطاق المفاوضات.

«التحالف» يقتل 13 طالباً في صنعاء

كان لتحالف العدوان الذي تقوده السعودية على اليمن ثأراً خاصاً مع طلاب المدارس. بعد أشهر معدودات على ارتكابه «مذبحة ضحيان» بحق طلاب محافظة صعدة، والتي راح ضحيتها عشرات الأطفال، أغارت طائراته أمس على مدرسة ومنازل في منطقة سعوان بالعاصمة صنعاء، ما أدى إلى وقوع أكثر من 100 قتيل وجريح. وأفادت وزارة الصحة في صنعاء بأن من بين الضحايا 13 قتيلاً هم طلاب وطالبات، إلى جانب 92 جريحاً جلّهم نساء وأطفال.

فلسطين

ساعات حاسمة أمام الأسرى: الاتفاق اليوم أو الإضراب

ساعات حاسمة تنتظر الاسرى الفلسطينيين: إما اتفاق يعيد إليهم ما سلبتهم إياه «مصلحة السجون» من حقوق، وإما الإقبال على خطوة ستكون اعنف واصعب من الإضراب العام عن الطعام قبل عامين. مع زيادة عدد الذين ينوون دخول الإضراب هذه المرة، جراء اتساع الهجمة الإسرائيلية الاخيرة

ربطت المقاومة بين الاحداث داخل السجون وخارجها، ولا سيما التصعيد الاخير (أ ف ب)

غزة ــ **هاني إبراهيم**

قررت قيادة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، وتحديداً «الهيئة العليا» لكلّ من حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، إضافة إلى الجبهتين «الشعبية» و«الديموقراطية»، تأجيل الإضراب المفتوح عن الطعام، الذي كان مقرراً أن يبدأ أمس بإضراب قيادة الأسرى، عقب أسبوع من المفاوضات مع «مصلحة السجون» الإسرائيلية أفضى إلى تقدم في بعض المطالب،

> **من المقرر إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة الخميس المقبل**

كما تفيد مصادر من داخل السجون.

تقول المصادر لـ«الأخبار» إن أبرز المطالب التي تقدمت بها قيادة الحركة الأسيرة تتمثل في: إزالة أجهزة التشويش، ورفع العقوبات المفروضة على الأسرى إثر الأحداث الأخيرة كلياً، وتحديداً في معتقلي «رامون» و«النقب»، ومن المطالب: معالجة جميع الأسرى المصابين في الأحداث، ونقلهم إلى المستشفيات (بخلاف مستشفيات السجون)، والسماح بعودة زيارة عائلات أسرى «حماس» و«الجهاد»، وخاصة من قطاع غزة، بعد قرار إسرائيلي بمنع زياراتهم.

تضيف المصادر إن المطالب شملت إلغاء التهديد الإسرائيلي بسحب تصاريح زيارة عائلات الأسرى من الضفة المحتلة، والسماح بتقديم أموال إضافية إلى الأسرى في ضوء ارتفاع الأسعار في «الكانتين» (دكّان الشراء)، وخاصة أن العدو لا يسمح للعائلات بشراء حاجات من الخارج واصطحابها معهم في الزيارات. وليس أخيراً، يطلب الأسرى السماح لهم بمشاهدة المزيد من القنوات التلفزيونية التي كانت قد سُحبت، إضافة إلى رفع العقوبات التي صدرت عن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد أردان.

في هذا السياق، يقول مسؤول «ملف الأسرى» في «الجبهة الشعبية»، علّام الكعبي، إنه جرى تقدم في المفاوضات بين قيادة الحركة الأسيرة وإدارة السجون، وقد استمرت لساعات طويلة في الأيام الماضية، مضيفاً إن تعليق الإضراب يعود إلى «التوافق على قضايا كثيرة... بقيت بعض التفاصيل المهمة التي يفترض أن تحصل قيادة الحركة على إجابات عنها». وشدد على أن خطوة الإضراب مرهونة الآن بـ«مدى إنجاز كل القضايا المطروحة، وخاصة أن إدارة السجون غالباً ما تراوغ في تعهداتها». وعلمت «الأخبار» أن الأمين العام لـ«الشعبية»، أحمد سعدات، انضمّ إلى لجان التفاوض حول مطالب الأسرى، في ظلّ تأجيل الإضراب.

وفق علّام، قام الوفد الأمني المصري بدور مهم في ملف الأسرى على نحو لافت وجديد، بناءً على طلب الفصائل في غزة كشرط لضمان عدم التصعيد، على أن يكون هناك «حوار جدي مع الحركة الأسيرة». ويقول: «الأحداث في غزة شكلت رافعة حقيقية لبواصل الأسرى مطالبهم ودخلوا في حوار متقدم مع مصلحة السجون، فيها أمام اتفاق. وفي كل الأحوال، الحركة الأسيرة على جاهزية تامة لكل الخيارات»، مضيفاً: «غزة تترقب ما سيحدث داخل المعتقلات، علماً بأنها وجّهت خلال الأيام الماضية رسائل قوية داعمة للحركة الأسيرة، وحذرت الاحتلال من التصعيد الذي يمكن أن ينتقل من داخل السجون إلى خارجها».

كذلك، علمت «الأخبار» من مصادر سياسية أن المبعوث الأممي لـ«عملية السلام» إلى الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، أدّى دوراً إلى جانب الوفد المصري، وخاصة أن «حماس» أبلغته أن الصواريخ الأخيرة مرتبطة أيضاً بقضية الأسرى. وأوضحت المصادر أن الموقف الإسرائيلي الحالي ذو بعد سياسي، إذ إن «مصلحة السجون» تنتظر تفويضاً من رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، ووزير الداخلية (أردان) للموافقة على المطالب.

وفي حال الإخفاق في التوصل إلى اتفاق، سيكون الأسرى أمام إضراب جماعي تدريجي، سيشكل، إذا ما بدأ بالتزامن مع الانتخابات الإسرائيلية (غداً الثلاثاء)، ضغطاً على المستوى السياسي الإسرائيلي، وهو ما يزيد الرهان على نجاح المفاوضات اليوم (الاثنين). مع ذلك، تشير مصادر إلى صعوبة وضع الأسرى الحالي، وذلك لسببين: الأول مرتبط بموقف أسرى «فتح» من الإضراب، والثاني اقتراب شهر رمضان الذي يعيد إلى الذاكرة إضراب نحو 1500 أسير في نيسان ـ أيار (أبريل ـ مايو) 2017. تقول مصادر إن هناك انقساماً «فتحاوياً» بشأن الإضراب إذا تقرر، انعكاساً للحالة السياسية الفلسطينية، وخاصة أن الهجمة الإسرائيلية ركزت على أسرى غالبية الفصائل عدا «فتح»، وهو ما فتح بوابة ضغط لمسؤولين في السلطة كي يطلبوا من أسرى الحركة ألا يشاركوا في أي خطوات احتجاجية وإلا أصابتهم عقوبات تنظيمية.

في شأن آخر، علمت «الأخبار» أن عضو «اللجنة المركزية لفتح»، محمد أشتيه، المكلف تأليف حكومة جديدة، سيعلن تشكيلة حكومته الخميس المقبل، على رغم مقاطعة «حماس» و«الجهاد» و«الجبهتين» إضافة إلى «المبادرة الوطنية الفلسطينية». وقال القيادي في «فتح»، أمين مقبول، لـ«الأخبار»، إن قائمة الوزراء المرشحين سلّمت إلى رئيس السلطة محمود عباس قبل يومين، على أن يكون الإعلان نهاية الأسبوع الجاري. وفي الوقت نفسه، أثار قرار الانضمام إلى حكومة أشتيه خلافات داخل حزبَي «فدا» و«الشعب»، وهما من أحزاب «منظمة التحرير»، وهنا تم الاتفاق على تشكيل لجنة من فصائل المنظمة (دون الجبهتين) لإعادة تفعيل لجان الأخيرة بناءً على تركيبة الحكومة.

تقرير

أردوغان في موسكو اليوم: ملفات «أستانا» تتسيّد طاولة المباحثات

يصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، اليوم، إلى روسيا، للقاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين، ضمن اجتماع ثامن لـ«مجلس التعاون الاستراتيجي» بين البلدين. الزيارة الثالثة لأردوغان إلى موسكو منذ مطلع العام الجاري، تأتي في توقيت لافت، بعد انتهاء الانتخابات المحلية التركية، ووسط توتر يغلّف علاقات أنقرة مع واشنطن على خلفية ملف التسليح، والتعاون في شأن مصير منبج وشرق الفرات. ووفق الإعلانات الرسمية المقتضبة عن جدول أعمال الاجتماعات، سيتم إعطاء حيّز واسع للعلاقات التجارية الثنائية بين البلدين، ولكن ذلك لن يغيّب القضايا العالقة في الشأن السوري، ولا سيما ما سيجري بحثه خلال جولة محادثات «أستانا» المرتقبة في أيلول المقبل في سوتشي، وبعزز ذلك ما تشهده حدود منطقة «خفض التصعيد» من خروقات وقصف متبادل، طاول اليوم مدينة مصياف في ريف حماة الجنوبي الغربي، والبعيدة نسبياً عن خطوط التماس. ويصبّ الموقف الرسمي السوري في سياق ضرورة إنهاء المماطلة التركية في تنفيذ «اتفاق

> **يتشارك «ضامنو أستانا» الرغبة في انسحاب الاميركيين رغم اختلاف الاسباب**

المحلية، قد يجد الرئيس التركي نفسه الآن مضطراً إلى تقديم «جديد» على الأرض، في سياق التزامات بلاده بموجب «مذكرة التفاهم» الخاصة بإدلب، والموقّعة في سوتشي في أيلول الماضي. ويعزز ذلك ما تشهده حدود منطقة «خفض التصعيد» من خروقات وقصف متبادل، طاول اليوم مدينة مصياف في ريف حماة الجنوبي الغربي، والبعيدة نسبياً عن خطوط التماس. ويصبّ الموقف الرسمي السوري في سياق ضرورة إنهاء المماطلة التركية في تنفيذ «اتفاق سوتشي»، وهو ما عبّر عنه أخيراً وزير الخارجية وليد المعلم، بالقول إن «الجانب التركي تلكّأ في تنفيذ الاتفاق، ونسمع من الأصدقاء الروس أن تركيا مصمّمة على تنفيذه، ونحن ما زلنا ننتظر ذلك، لكن أيضاً للصبر حدود، ويجب أن نحرر هذه الأرض»، قبل أن يلفت إلى أن «الأصدقاء الروس بدأوا يشعرون بنفاد صبرنا، وهم يتواصلون مع الجانب التركي الذي نعتقد أنه يفتقد العقلانية والحكمة».

ولم يكن الوقت الإضافي الممنوح لأنقرة منفصلاً عن تقلبات الموقف الأميركي المعلن في شأن مستقبل الوجود العسكري في سوريا، والذي لا تخفي روسيا وإيران وتركيا تنسيقها العالي المستوى حوله. ولا شكّ في أن «ضامني أستانا» الثلاثة يتشاركون الرغبة في رؤية الجنود الأميركيين خارج الميدان السوري، وإن تباينت أسبابهم. وبينما أكدّت روسيا وإيران غير مرّة أن عودة القوات الحكومية إلى شرق الفرات سيكون «الحل الأفضل» إذا ما تم الانسحاب الأميركي، لفتت تركيا إلى أن الجانب الأميركي أوضح أنه لن ينسحب «لحساب عودة قوات النظام».

وعلى رغم نجاح واشنطن في كبح جماح التصعيد الميداني بين تركيا و«وحدات حماية الشعب» على طول خطوط التماس بين منبج والمالكية خلال الأشهر الماضية، فإن ما يخرج من معطيات يؤكّد غياب «توافقات منجزة» بين الجانبين التركي والأميركي حتى الآن، إذ لا تزال تنتظر تركيا من حليفتها تسليمها قوائم باسم الإدارات المحلية في منبج، لفحصها والتوافق على الأسماء الواردة فيها، بينما يبدو مشروع «المنطقة الآمنة» عالقاً ضمن إطار نظري، مع غياب رؤية مشتركة بين مؤسسات البلدين المعنية، أو بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، بعدما طلب منهم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المشاركة في تشكيل «قوة عمل مشتركة» في الشرق السوري تتولى مهمة «حفظ السلام».

(الأخبار)

افتتحت «الشؤون الدينية التركية» معهدين لتحفيظ القرآن في اعزاز (الاناضول)

موسكو وعمّان: لإغلاق مخيم الركبان

تركّزت تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال زيارته للأردن أمس، على ملف مخيم الركبان الحدودي، إذ دعا إلى إغلاقه وعودة قاطنيه إلى بلداتهم وقراهم. وذكّر لافروف بأنه «وفقاً لمراقبين من الأمم المتحدة زاروا هذا المخيم، فإن معظم النازحين هناك يرغبون في العودة إلى بيوتهم... ومن الضروري وقف الجهود التي تمنع حريتهم». ولفت إلى أن «الحل الأكثر بساطة وفعالية يتمثل في إنهاء الاحتلال الأميركي في تلك المنطقة السورية»، معتبراً أن «الركبان ذريعة على ما يبدو للأميركيين للحفاظ على احتلال غير مشروع في الجنوب» السوري.

وتساوق موقف الضيف الروسي مع نظيره الأردني، أيمن الصفدي، الذي أكد أن «الحل الأساس والجذري للركبان هو في عودة قاطنيه إلى مناطقهم... وظروف التوصل إلى هذا الحل باتت متاحة الآن». ولفت إلى وجود «اجتماع ثلاثي مقبل (أميركي ـ روسي ـ أردني) من أجل التوافق على حل هذه القضية الإنسانية الكبيرة».

(الأخبار، أ ف ب)

فنزويلا

مادورو يمدّ يده رغم العقوبات: لطاولة حوار في أقرب وقت

تجرّب الولايات المتحدة، للمرة الثالثة، حظها في مجلس الأمن، سعياً لاستصدار قرار ضد الرئيس نيكولاس مادورو، مساعٍ تتزامن مع استمرار التحركات التي يقودها الانقلابي خوان غوايدو، والتي لا تزال تقابلها كاراكاس بالدعوة إلى الحوار، في وقت تعمل فيه على تعزيز عوامل صمودها بوجه العقوبات الأميركية

في الوقت الذي شدّدت فيه الولايات المتحدة عقوباتها الاقتصادية على الحكومة الفنزويلية، شهدت الشوارع، أول من أمس، تعبئة جديدة للمعسكرين. فقد تظاهر أنصار الرئيس نيكولاس مادورو، ومؤيدو الانقلابي خوان غوايدو، في شوارع العاصمة كاراكاس ومناطق أخرى. وارتدى أنصار مادورو قمصاناً حمراً ضد «الإمبريالية»، بينما دعا الرئيس الاشتراكي، أمام حشد من أنصاره بالقرب من قصر ميرافلوريس الرئاسي، عدداً من دول المنطقة إلى المساهمة في فتح حوار بين الفنزويليين. وقال إن «فنزويلا تطلب دعماً ومرافقة لإجراء حوار كبير للسلام والتوافق».

وكانت المكسيك والأوروغواي اقترحتا، في كانون الثاني/ يناير، المساهمة في حوار بين مادورو وغوايدو الذي رفض أيّ نقاش. وبالإضافة إلى هذين البلدين، طلب مادورو أيضاً المساعدة من بوليفيا ودول الكاريبي. وقال: «لنضع كل الأوراق على الطاولة، ولتتوقف كل الهجمات الإرهابية والكمائن. وبمواكبة المكسيك وبوليفيا والأوروغواي ودول الكاريبي، يمكن لفنزويلا تنظيم طاولة حوار في أقرب وقت ممكن مع كل القطاعات». غير أن غوايدو الذي يرفض أي حوار، دعا في وقت متأخر، الجمعة، إلى النزول بأعداد كبيرة إلى شوارع كاراكاس، مُعلناً مؤيديه في رسالة عبر الهاتف بدء «أكبر تصعيد في الضغط الذي نشهده في تاريخنا». ولضمان استمرار التعبئة، دعا إلى تظاهرات جديدة، الأربعاء، بناءً على ما سمّاه «المرحلة النهائية لإزاحة مادورو. وقال غوايدو: «نحن هنا وسنبقى هنا؛ كلنا في الشارع من أجل المرحلة النهائية التي ستقضي على اغتصاب السلطة!».

تأتي هذه التطوّرات في وقت تشهد فيه فنزويلا أسوأ تقنين للتيار الكهربائي منذ مطلع آذار/ مارس الماضي، بلغ ذروته قبل عشرة أيام جراء انقطاع الكهرباء بشكل متقطع ولفترات منتظمة، ما يتسبّب بمشاكل في توزيع المياه مع توقف مضخات مياه المنازل والمباني التي تعمل على الكهرباء. وخفّضت الحكومة ساعات العمل من ثماني ساعات إلى ستّ، فيما عطّلت الدروس في المدارس. ومن المتوقع أن يستمر تقنين الكهرباء طوال شهر نيسان/ أبريل، إذ دعا مادورو السكان إلى تخزين المياه. وفي حين يعتبر الرئيس الفنزويلي العقوبات الأميركية مسؤولة عن المشاكل الاقتصادية التي تمرّ بها فنزويلا، فقد أشار في الوقت ذاته إلى أن هجمات استهدفت شبكة الكهرباء في فنزويلا أطلقت من تشيلي وكولومبيا، بدعم من الحكومة الأميركية.

> **دعا غوايدو إلى تظاهرات جديدة تحت شعار «المرحلة النهائية»**

في غضون ذلك، حذّر الممثل الأميركي الخاص بالأزمة في فنزويلا، إليوت أبرامز، في مقابلة مع شبكة «إن تي إن 24»، من أن توقيف غوايدو «سيكون خطأً فادحاً، وربما الأخير الذي يرتكبه النظام». وقال: «أؤكد لكم أن الرد سيكون قوياً جداً، ولدينا الخطط لذلك»، رداً على تجريد الحكومة لغوايدو من حصانته البرلمانية، والسماح بملاحقته بتهمة إعلان نفسه رئيساً انتقالياً، ومنعه من تولي منصب عام على مدى 15 عاماً.

وسيعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً، الأربعاء، بطلب من واشنطن، وبحضور نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، لمناقشة الأزمة الإنسانية في فنزويلا، وذلك بعدما أعلن بنس عقوبات جديدة على 34 سفينة تابعة لشركة النفط الفنزويلية، وشركتين تشحنان النفط إلى كوبا. وقال، في خطاب في هيوستون، إن «الولايات المتحدة ستواصل ممارسة كل الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية، للوصول إلى انتقال سلمي إلى الديموقراطية»، مضيفاً أن «كل الخيارات مطروحة، ويجب ألا يحاول نيكولاس مادورو اختبار تصميم الولايات المتحدة الأميركية».

من جهته، كتب مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، في تغريدة أول من أمس، أن «هذه مجرد خطوة أولى»، في إشارة إلى العقوبات. ونبّه وزير الدفاع الفنزويلي، فلاديمير بادرينو، في تغريدة أخرى، إلى «مسؤوليته الدستورية عن حماية المدنيين الأبرياء الذين يتظاهرون بشكل سلمي». وفيما رأى بولتون أن كوبا شريك للنظام الفنزويلي، فقد أشار إلى أن «الولايات المتحدة حاضرة لمحاسبة أي دولة أو شركة تسهّل قمع الشعب الفنزويلي».

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

سوريا: السرطان يتقدّم على «سلّم القتل»

نمى علي

في مشفى «البيروني» الخاص بمعالجة الأورام، تجلس آمنة (52 عاماً) وابنتها، في انتظار دورها لتلقي جرعة العلاج الشعاعي. مع بسمة لا تفارق وجهها، وتوتر تعكسه حركات جسدها، لا تمانع آمنة في سرد تفاصيل علاجها من سرطان الثدي، المستمر منذ عام 2010 حتى اليوم، وتنقلها بين مشفيي «البيروني» و«الأسد الجامعي» الحكوميين للحصول على أدوية وجرعات وصور وتحاليل بالمجان. رحلة العلاج الصعبة التي تخلّلتها عملية استئصال للثدي أثمرت، وباتت آمنة تشعر بأنها تخطت المراحل الصعبة في مرضها نفسياً وجسدياً؛ إذ تعود بعد كل جرعة إلى حياتها الطبيعية وعملها في المنزل وخارجه. تعتقد آمنة بأن غياب ثقافة الكشف المبكر عن الأورام، أوصلها إلى عملية الاستئصال بعد تأخر العلاج، ومع ذلك تقول: «كثّر خير الدولة ما عم تقصر مع كل المرضى».

أما ديمة (27 عاماً) التي فقدت والدها قبل أشهر بعد معاناته لأكثر من 3 سنوات، فلا تتذكر من مراحل علاج أبيها من سرطان الرئة إلا ألمه خلال جلسات العلاج الكيميائي، والانتظار في الدور، وصعوبة التنقل بين منزلها والمشفى الوحيد الخاص بعلاج الأورام، والموجود على أطراف العاصمة. وترى أن ارتفاع نسب الموت بسبب السرطان يقع على عاتق الجهات المعنية المسؤولة عن «ضعف الجانب الطبي» وفق رأيها. وتضيف: «الفقر هو اللي موّت أبي، لو معنا مصاري لكنا سافرنا لبرّا عالجناه».

يلفت أحد الأطباء، في وزارة الصحة (رفض ذكر اسمه) إلى أن 70% من حالات السرطان تُكتشف في مراحل متأخرة في سوريا، وأن الإحصاء الأخير الذي أعلنته الوزارة، والذي يقول إنه في عام 2016 وصل عدد حالات الإصابة بالسرطان إلى 18450 حالة تقريباً، فيما بلغ معدل الإصابة 138 حالة لكل مئة ألف من السكان، غير دقيق. ويضيف إن تلك الأرقام «تساوي تقريباً 75% من الرقم الواقعي... لأن الدراسة التي يعتمد فيها السجل الوطني للسرطان للوصول إلى إحصائية شاملة تقوم على قاعدة المشافي فقط، أما القاعدة السكانية فهي غير موجودة».

تشير بعض الإحصاءات العالمية إلى أن مرض السرطان سيصبح «القاتل الأول» في عام 2030. أما في سوريا، فيوضح الطبيب نفسه لـ«الأخبار» أنه «وفق الإحصاءات الرسمية، يُعد مرض السرطان السبب الخامس للوفيات... إلا أن الواقع يقول غير ذلك، وخاصة أن سجل الوفيات غير مضبوط الجودة، ولا يمكن الاعتماد عليه في معرفة ترتيب مسببات الوفيات الحقيقية، فهو قائم على التقدير، وهناك العديد من مرضى السرطان يكتب في ملفاتهم عند وفاتهم أن السبب هو احتشاء عضلة قلبية، وهذا يعود إلى عدم وجود منهجية صحيحة لتعليم الإحصاء الطبي في الجامعات والمعاهد الطبية». ويرأيه، فإن «الأمراض القلبية عادت بعد انحسار الحرب لتحتلّ مرتبة القاتل الأول، ويليها السرطان في المرتبة الثانية».

ومن اللافت في ملف علاج السرطان، ما كشفته أرقام صادرة عن «المكتب المركزي للإحصاء» (2016) من أن عدد الأطباء المتخصصين في جراحة الأورام انخفض من 35 طبيباً في عام 2013، إلى 20 طبيباً فقط في عام 2016.

تقرير

إردوغان لا يتحمّل الخسارة:
مساعٍ لإلغاء انتخابات إسطنبول

لا يزال رجب طيب إردوغان، وحزبه الحاكم، غير متقبّلين الصفعة التي تلقياها في انتخابات إسطنبول المحلية. وبعدما تبيّن أن إعادة الفرز الجزئية لن تأتي بنتيجة مرضية، قرّر «العدالة والتنمية» طلب إعادة الفرز في كل الدوائر، في مقدمة على مايبدو لإلغاء الانتخابات في المدينة

إسطنبول ــ **حسني محلي**

بعد أسبوع من إعادة فرز وعدّ الأصوات المغاثة في انتخابات تركيا المحلية، وفي إسطنبول تحديداً، عقد نائب رئيس «حزب العدالة والتنمية»، علي إحسان ياووز، مؤتمراً صحافياً ليعلن أن حزبه سيعترض على نتائج انتخابات إسطنبول بالكامل، وسوف يطلب من الهيئة العليا للانتخابات إعادة فرز وعدّ جميع الأصوات في الولاية. وتحدث ياووز عن «عمليات تزوير كبيرة في العديد من صناديق الاقتراع»، وحمّل أعضاء اللجان الانتخابية المسؤولية عن عمليات التزوير هذه. وبالفعل، تقدّم الحزب الحاكم بطلبه إلى اللجنة الانتخابية من أجل إعادة الفرز والعدّ لجميع الأصوات في مدينة إسطنبول، على أن تقوم اللجنة اليوم الإثنين بإحالة الطلب إلى الهيئة العليا للانتخابات، التي ستقوم بدورها بالنظر في الطلب قبل الـ11 من الشهر الجاري.

الرد على الخطوة جاء سريعاً على لسان رئيس بلدية إسطنبول المنتخب، أكرم إمام أوغلو، الذي ناشد رئيس وأعضاء الهيئة العليا «الالتزام بالدستور والقوانين واتخاذ قرارات عادلة تنهي الأزمة المفتعلة، وتسهم في تحقيق الانفراج السياسي والاجتماعي في البلاد». وعقد إمام أوغلو مؤتمراً صحافياً في إسطنبول، قال فيه: «لقد انتهت اللجان الانتخابية من عدّ وفرز 78% من الأصوات الملغاة، وبناءً على طلب حزب العدالة والتنمية، وتبين أن الفرق بيني وبين بن علي يلدريم هو 16380 صوتاً». وأضاف: «قبل أن ننتهي من عدّ الأصوات الملغاة، وبناءً على طلب العدالة والتنمية، خرج المتحدثون باسم الحزب ليقولوا إنهم سيعترضون على نتائج الانتخابات، وسيطالبون الهيئة العليا بإعادة فرز وعدّ جميع الأصوات في إسطنبول، وعددها أكثر من 9 ملايين». وتوقع إمام أوغلو لمثل هذه العملية أن «تستمر أكثر من ستة أشهر، وكحدّ أدنى شهراً في حال زيادة عدد لجان الفرز والعدّ». وقال: «إنني أناشد الرئيس إردوغان تحمّل مسؤولياته من أجل الاستقرار السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية، وأنا على استعداد للتعاون معه، فهو رئيس الجمهورية، وعليه أن يتذكر أن العدالة والتنمية يحكم إسطنبول منذ 25 عاماً، كما على الجميع أن يتذكر أن المناصب ليست أبدية، ولا يمكن لأحد أن يأخذ منصبه معه إلى الآخرة». واستغرب إمام أوغلو «الضجة المفتعلة التي يثيرها مسؤولو العدالة والتنمية والإعلام الموالي لهم في ما يتعلق بالتزوير في إسطنبول التي فزت فيها، ولكنهم يفتخرون بنزاهة الانتخابات في الولايات التي فاز فيها العدالة والتنمية». وزاد بالقول: «لقد انتصرت، ليس بالأرقام، بل في وجدان وضمير وقلوب الشعب التركي بأكمله، ولن نسمح ـ باسم الملايين الذين صوتوا لي ـ بتمرير أي مؤامرة تستهدف إسطنبول، وسندافع عن حقوقنا بالطرق الديمقراطية».

> **انتهت اللجان الانتخابية من عدّ وفرز 78% من الأصوات الملغاة**

بدوره، استغرب نائب رئيس «حزب الشعب الجمهوري»، بولنت تازجان، قرار «العدالة والتنمية»، وقال: «هم يتحدثون عن عمليات تزوير خلال عملية فرز وعدّ الأصوات، ولكن ينسون أن السلطات الحكومية هي التي قامت بتعيين رئيس وأعضاء اللجان الانتخابية المشرفة على صناديق الاقتراع، كما كانوا يفتخرون بأنهم كلّفوا حوالى مليون من أعضاء العدالة والتنمية مراقبة العملية الانتخابية». وأضاف: «الرئيس إردوغان هو الذي يعيّن أعضاء الهيئة العليا للانتخابات، ووزيرا العدل والداخلية يعيّنان أعضاء اللجان الانتخابية الفرعية».

وكان «حزب العدالة والتنمية» قد تقدم بطلب إلى الهيئة العليا للانتخابات لإعادة فرز وعدّ الأصوات في العاصمة أنقرة أيضاً، حيث تقدم مرشح «الشعب الجمهوري»، منصور يواش، على مرشح «العدالة والتنمية»، محمد أوزجسكي، بأكثر من 123 ألف صوت. ووافقت الهيئة العليا للانتخابات حتى الآن على 58 من طعنون «العدالة والتنمية» في عموم البلاد، فيما رفضت معظم الطعونات التي تقدم بها حزبا «الشعوب الديمقراطي» و«الشعب الجمهوري». وكان مرشحو «حزب الشعب الجمهوري» قد فازوا في انتخابات الأحد الماضي في 21 ولاية مهمة، من بينها أنقرة وإسطنبول، فيما فاز «حزب الشعوب الديمقراطي» في 8 ولايات جنوب شرق البلاد، حيث الأغلبية السكانية من الأكراد.

وتتوقع الأوساط السياسية لـ«العدالة والتنمية» أن يعترض الحزب على انتخابات إسطنبول ويطالب بإلغائها إذا لم تتغير النتائج بعد عملية فرز وعدّ جميع الأصوات. وقالت الأوساط المذكورة إن «العدالة والتنمية» الذي يحكم مدينة إسطنبول، وعدد سكانها 16 مليون نسمة، يتخوف من أن يكشف رئيس البلدية الجديد، أكرم أمام أوغلو، جميع ملفات الفساد. وتقدر المعلومات الصحافية حجم هذه الملفات بما لا يقلّ عن 200 مليار دولار منذ 1994، عندما أصبح إردوغان رئيساً للبلدية بعدما حصل على 25 % من الأصوات، حين فشلت الأحزاب اليسارية الثلاثة آنذاك في الاتفاق على مرشح مشترك.

إمام اوغلو: لن نسمح باسم الملايين الذين صوتوا لي بتمرير اي مؤامرة (أ ف ب)

تقرير

واشنطن توحّد الإيرانيين:
استهداف الحرس الثوري له عواقب

وسط انقسام في المؤسسات الأميركية حول القرار المرتقب اليوم بشأن تصنيف الحرس الثوري منظمة إرهابية، والتشكيك في جدوى الخطوة، توحّدت المؤسسات الإيرانية على التحذير من أن الإجراء الأميركي لن يمر بلا ردّ

عادت الولايات المتحدة إلى المواقف التصعيدية ضد إيران، على مسافة شهر من انتهاء المهلة الزمنية (حتى 2 أيار/ مايو المقبل) للإعفاءات التي منحتها لثماني دول من العقوبات على النفط الإيراني. وللمرة الأولى، صوّبت واشنطن على القوات الإيرانية، وتحديداً حرس الثورة الإسلامية، من خلال اعتزامها تصنيفه كيان إرهابي، أسوة بالمنظمات التي تغضب الأميركيين. ويُعدّ الإجراء خطوة غير مسبوقة في التعامل مع قوات مسلحة تابعة لدولة، في رسالة واضحة من البيت الأبيض تؤكد اعتزام تكثيف الضغوط ضد طهران، والتي بدأت منذ إعلان الرئيس دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي.

وخرجت مختلف المؤسسات الإيرانية بردود فعل غاضبة، بعدما نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين أميركيين معلومات عن أن واشنطن ستقدّم اليوم الإثنين على تصنيف الحرس الثوري «منظمة إرهابية أجنبية». وفي انتظار أن تكشف ساعات اليوم توجّه البيت الأبيض، فإن المواقف المندّدة في طهران بلغت حدّ التهديد بالردّ على القرار الأميركي. ونقلت وكالة «فارس» عن قائد الحرس الثوري، محمد علي جعفري، تحذيره من أنه «بهذه الحماقة لن ينعم الجيش وقوات الأمن الأميركية بعد الآن بالهدوء السائد اليوم في منطقة غرب آسيا». من جهته، نبّه وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إلى أن المسؤولين الأميركيين الراغبين في تصنيف «الحرس» منظمة إرهابية يريدون «جرّ أميركا إلى مستنقع» نيابة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وكتب ظريف في حسابه على «تويتر»: «أنصار نتنياهو الذين يسعون منذ وقت طويل إلى إدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، يفهمون تماماً عواقب ذلك على القوات الأميركية في المنطقة. هم في الحقيقة يسعون إلى جرّ أميركا إلى مستنقع بالنيابة عنه».

وأكد بيان وقّعت عليه أكثرية أعضاء البرلمان (255 نائباً) أن طهران سترد بالمثل على الإجراء الأميركي «غير الملائم والأخرق». وكشف رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، حشمت الله فلاحت بيشه، عن صياغة «اقتراح قانون عاجل بموجبه ستدرج إيران القوات الأميركية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، مثل داعش، فور إدراج الأميركيين للحرس الثوري». يذكر أن قائد «الحرس، محمد علي جعفري كان هدّد في 2017 بأنه إذا صُنّفت واشنطن القوة الإيرانية إرهابية «فسيعتبر الحرس الثوري الجيش الأميركي مثله مثل تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم». وظلّت فكرة تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية محطّ جدل في الولايات المتحدة وبين مؤسسات صنع القرار، ولا يزال بعضها مسؤولون في البنتاغون خطوة غير ذات جدوى، فيما كان حذّر في السابق رافضون للفكرة من أنها تفتح الباب أمام تعريض مسؤولين في الجيش والمخابرات الأميركية لإجراءات مماثلة قد تقوم بها دول غير صديقة لواشنطن. ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين أن واشنطن ستعلن اليوم قرارها بشأن تصنيف الحرس الثوري، مشيرة إلى أن الـ«بنتاغون» والـ«سي آي إيه» يخشيان من أن تتسبب الخطوة في زيادة المخاطر على القوات الأميركية أكثر من إضرارها بالاقتصاد الإيراني.

(الأخبار، رويترز)

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ وفيات ►

إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
الشيخ
عبدالله يوسف زين العابدين مغنية
زوجته: الحاجة سهام يحيى
والدته: المرحومة الحاجة رقية علي كمال
ولده: الصيدلي الدكتور حسن
بناته: الحاجة إيمان والحاجة سهى وريما وزينة
أشقاؤه: الأستاذ خليل والمرحومون الشيخ مصطفى والدكتور حبيب والشيخ محمد
شقيقته: الحاجة أسية
أصهرته: الحاج غسان حدرج والحاج علي حدرج والسيد جهاد فتوح والسيد علي ريحان وشمس الدين
وورى الثرى في جبانة بلدته طيردبا
تُقبل التعازي في بيروت يوم الثلاثاء الواقع في 9 نيسان 2019م للرجال والنساء من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء - قرب مركز أمن الدولة.
كما تقام ذكرى أسبوع ومجلس عزاء عن روحه في حسينية بلدته طيردبا نهار السبت الواقع فيه 2019/4/13 الساعة الرابعة عصراً.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل مغنية ويحيى وحدرج وفتوح وريحان وشومان
وعموم أهالي بلدة طيردبا وقضاء صور

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا
في المعاملة رقم 2018/653
طالب التنفيذ: بيت التمويل العربي ش.م.ل. وكيله المحامي عارف العارف
المنفذ عليه: محمود عدنان عيتاني
وكيله الاستاذ حسان منيمنة
السند التنفيذي: سندات بقيمة /236240/د.أ. عدا اللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2017/12/7 - تاريخ تسجيله: 2017/12/21
المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار 4/1475 حارة حريك:
مستودع - طابق سفلي ثاني حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق - يشترك ملكية الحقين المختلفين 1 و 3 و3 A وفي كل ما ورد عليها - تأمين كامل العقار رضائي درجة اولى مع حق التحويل حسب شروط العقد الدائن بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي).
مساحته: 470/م2 تقريباً.
التخمين: /235000/د.أ. الطرح بعد التخفيض 10%: /126900/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة:
وقد تحدد موعد المزايدة نهار الجمعة الواقع في 2019/5/3 الساعة العاشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة إيداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة بالعشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/3/21 على المتهم احمد راجح السحمراني جنسيته لبناني/13 دوره - عكار محل اقامته عكار - ملك والده والدته سهام عمره 1977 أوقف احتياطياً بتاريخ 2016/7/27 ووجاهياً في 2016/11/12 ثم أخلي سبيله في 2018/4/30 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم أحمد راجح السحمراني بجناية المادة 440/443 ع والحكم عليه لأجلها بعقوبة الاشغال الشاقة مدة سبع سنوات مع غرامة مليون ليرة لبنانية على ان تحتسب له مدة توقيفه الاحتياطي وعلى ان يحبس يوماً واحداً عن كل عشرة آلاف ليرة لبنانية من الغرامة اذا تخلف عن ادائها وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بأمواله المنقولة ومن اقامة أي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الأخبار.
وفقاً للمواد 440/443 ع - 636 ع من قانون العقوبات. لارتكابه جناية ترويج عملة أميركية مزورة واستعمالها واحتيال وسرقة هاتف محمول.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/3/21
الرئيس الأول جدايل
التكليف 602

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة على المتهم أحمد راجح السحمراني جنسيته لبناني/13 دوره - عكار محل اقامته الدوره - عكار والدته سهام عمره 1977 أوقف احتياطياً بتاريخ 2016/10/3 ووجاهياً في 2016/10/31 ثم أخلي سبيله في 2018/4/30 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم أحمد راجح السحمراني بجناية المادة 440/443 ع والحكم عليه لأجلها بعقوبة الاشغال الشاقة مدة سبع سنوات مع غرامة مليون ليرة لبنانية وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الأخبار.
وفقاً للمواد 440/443 ع - 636 ع من قانون العقوبات. لارتكابه جناية ترويج عملة أميركية مزورة واستعمالها واحتيال وسرقة هاتف محمول.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/3/21
الرئيس الأول جدايل
التكليف 602

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة على المتهم أحمد راجح السحمراني جنسيته لبناني/13 دوره - عكار محل اقامته الدوره - عكار والدته سهام عمره 1977 أوقف احتياطياً بتاريخ 2016/10/3 ثم أخلي سبيله في 2018/4/30 وحالياً فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم أحمد راجح السحمراني بجناية المادة 440/443 ع والحكم عليه لأجلها بعقوبة الاشغال الشاقة مدة سبع سنوات مع غرامة مليون ليرة لبنانية وتجريده من حقوقه المدنية ومنعه من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن اقامة اي دعوى لا تتعلق بأحواله الشخصية طيلة مدة فراره من وجه العدالة والإصرار على انفاذ مذكرة القاء القبض بحقه ونشر خلاصة الحكم في الجريدة الرسمية وفي جريدة الأخبار.
وفقاً للمواد 440/443 ع - 636 ع من قانون العقوبات. لارتكابه جناية ترويج عملة أميركية مزيفة.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/3/21
الرئيس الأول جدايل
التكليف 602

إعلان
تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/04/30، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم آلة طباعة لونين لزوم مطبعة المديرية العامة للأمن العام لسنة 2019، موضوع دفتر الشروط الادارية الخاصة رقم 93/م ل تاريخ 2019/04/03.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 612

إعادة إعلان
تعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية اجراء مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تقديم قطع غيار لزوم محطات الرصد الجوي في محطة تل العمارة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع.
الزمان: الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2019/5/7.
فعلى من يهمّه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة – رياق – البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الغنار – جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون ألف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة وتسلم باليد الى ادارة مصلحة الابحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على ان تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 02 APR 2019
رئيس مجلس الادارة - المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف 598

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لتقديم وتركيب مولد ديزل لزوم معمل بعلبك. يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000/50 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً ان آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2019/5/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
مدير عام الأمن العام
عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 612

إعادة إعلان
تعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية اجراء مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تقديم قطع غيار لزوم محطات الرصد الجوي في محطة تل العمارة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع.
الزمان: الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2019/5/7.
فعلى من يهمّه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة – رياق – البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الغنار – جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون ألف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة وتسلم باليد الى ادارة مصلحة الابحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على ان تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 02 APR 2019
رئيس مجلس الادارة - المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف 598

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء 1000 خرطوش فيزيبل 10 - 16 - 25 - 40 أمبير - 24 ك.ف.، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ خمسماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 30 نيسان 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 620

◄ خرج ولم يعد ►

غادر العمال البنغلاديشيون
MUSTAFA
ANOWAR HOSSAIN
MOMINUL ISLAM
SUMON MOLLIK
NASIR MIAH
NASIR UDDIN
TAJUL ISLAM
MOHIDUL ISLAM
KRISNA CHANDRA DAS
AMIN UR RAHAMAN
MOHAMMAD ALI MONDOL
KALAM
TANVIR MIAH
KHOKON MIAH
MOHAMMED ZIA UDDIN ANIK
SHEIK BADSHA
ASHRAFUL
RASEL MIAH
MOHAMMAD MOHIDUL APU
TAZAL ISLAM
SOHEL MIAH
SUMON BHUIYAN
MOHAMMED SALIM
MAMUN MIYA
MOHAMMED JAMAL
MOHAMMAD UZZAL MOLLA
MD ABUL HANNAN
MOHAMMAD MAMUN KHAN
MOHAMMAD ALAM
JAHANGIR ALAM
MD MAMUN MIAH
NAZRUL
RATAN MIAH
SUMON DOB (1990)
MOHAMMAD SERAJUL ISLAM
SAKHWAT
MOHAMMAD SENTU HOWLADER
ASHIKUL ISLAM BHUIYAN
SHEIKH MD BILAL
MOHAMMAD RAJU AHMMAD
من مكان عملهم الرجاء لمن يعرف عنهم شيئاً الاتصال على
PALMERS GROUP 03/527447

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

A pharmaceutical co. is hiring medical representatives to cover the areas Dahieh, Metn/Keserwan. For those interested CV to boctico@boctico.com.lb

مطلوب مهندس معماري خبرة 5 سنوات للعمل لدى مكتب دراسات وإشراف في الحمراء
Bashir.itaniiciintl@gmail.com

تدعو الجمعية التعاونية لصيادي الاسماك في الاوزاعي الجمعية العمومية للانعقاد في مركزها في الاوزاعي بتاريخ الاثنين في ٢٠١٩/٥/٦ الساعة ٩ صباحاً. واذا لم يكتمل النصاب تعقد الجلسة بعد ساعة في المكان نفسه وعلى جدول أعمالها زيادة اعضاء مجلس الادارة عبر تعديل الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من النظام الاساسي.

دعوة
تتشرّف الهيئة الاداريّة لاتحاد جمعيّات خريجي جامعة القديس يوسف بدعوة أعضاء الاتحاد الى جمعيّة عموميّة تُعقد في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ نيسان ٢٠١٩ في مركز الاتحاد (حرم الرياضة والإبتكار في الطابق السادس المبنى B) وذلك لانتخاب هيئة اداريّة جديدة ورئيساً جديداً للاتحاد.

قضية

عن حظر أغنيات مايكل جاكسون بعد اتهامه بالبيدوفيليا

الفنّ والأخلاق: ما العمل حين يكون الوحشُ جميلاً؟

جودي سليم

يقول بلزاك إن «المجد هو شمس الموتى». أحياناً يمكن لهذا المجد نفسه أن يصبح مصدراً لظلمات إضافية داخل قبور هؤلاء. بعد نحو تسع سنوات من موته، عاد اسم مايكل جاكسون إلى الواجهة بكثافة في الشهر الأخير، ليس عبر أغانيه أو نتاجه الفني الذي لم يغب أصلاً بغيابه، ولكن عبر فتح ملف ظننا أنه أُقفل في العقد الماضي، وهو ملف اتهامه بالتحرش الجنسي بالأطفال. أحدث وثائقي Leaving Neverland (إنتاج HBO، إخراج دان ريد) ضجّةً كبيرة قررت على إثرها إذاعات عدة حول العالم الامتناع عن بثّ أغاني مايكل جاكسون مجدداً، بالإضافة إلى قرارات لمؤسسات أخرى بمقاطعة الإرث الفني لـ«ملك البوب»، إلى جانب الانقسام الذي أحدثه الوثائقي على مواقع التواصل الاجتماعي بين محبّي جاكسون ومهاجميه. حتى إنّ المعجبين نظموا في بعض الدول وقفات تضامنية في الشارع مع الفنان، في وقت أعلنت فيه مؤسسة مايكل جاكسون مقاضاتها شبكة HBO بمبلغ مئة مليون دولار، متهمةً الفيلم بأنه اغتيال معنوي لجاكسون بشكل فضائحي، و«محاولة شنيعة ومثيرة للشفقة لاستغلال وجني المال من مايكل جاكسون، وإعادة صياغة ادعاءات قديمة وفاقدة للشرعية».

الوثائقي المكوّن من جزءين والهزّة التي أحدثها في عالم الفن والميديا، يلقيان الضوء من جديد على نقاش قديم وإشكالية غير محلولة حول إمكانية فصل الفنّ عن الفنان، ويثيران سؤالاً حول ضرورة مقاطعة أعمال فنان ما، عقاباً له ـ خصوصاً إذا كان لا يزال حيّاً ـ على فعلٍ غير قانوني أو سلوكٍ غير أخلاقي. هذا النقاش وصل إلى مستوياتٍ جديدة في السنتين الأخيرتين، لا سيما بعد فضيحة هارفي وينستين وبدء حراك Me too في أعقابها، لمحاربة التحرش والتمييز على أساس الجنس.

هل نستمر في الاستماع إلى مايكل جاكسون؟

عقب عرض الوثائقي، انتشر هاشتاغ #MuteMJ («اسكتوا مايكل جاكسون»). أصدرت إذاعات كندية، أسترالية ونيوزيلاندية قراراً بالامتناع عن بث أغاني جاكسون. متحف كرة القدم في بريطانيا أزال تمثالاً للفنان الأميركي. مسلسل «ذي سمبسونز» أزال حلقة تعود إلى عام 1991 لأنها تتضمن أغاني جاكسون، وشركة «لوي فويتون» ألغت مجموعة الملابس المستوحاة من أسلوبه. كل ذلك مقابل رفض المعجبين، الذين يصل جزء كبير منهم إلى حد الهوس بالفنان، ما ورد في الوثائقي وانصرافهم إلى الدفاع الحاد عن أيقونتهم. يكفي أن تختار حالياً أي أغنية لجاكسون على موقع «يوتيوب» حتى تعثر على التعليقات التي ازدادت في الأسبوعين الأخيرين، والرافضة جميعها تصديق ما جاء على لسان الضحيتين في الفيلم.

على المستوى الفردي، قد تباغتك أغنية لمايكل جاكسون على إحدى الإذاعات بعد أن تكون قد شاهدت الوثائقي أو سمعت الأخبار عنه. ماذا تفعل؟ هل تطفئ الراديو مثلما يفعل المتدينّون وقت الأذان؟ أم تغيّر الإذاعة بحثاً عن مغنٍّ «أكثر أخلاقيةً» من جاكسون؟

أحدث وثائقي Leaving Neverland ضجة وانقساماً كبيرا بين معجبي جاكسون ومهاجميه

ما تعرفه يصعب أن تتصرف بعده كأنك لا تعرفه. على الأرجح، ستطاردك صور جايمس سابيفتشاك ووود رويسون، حين كان الأول في العاشرة والثاني في السابعة من العمر، في كل مرة تستمع فيها إلى أغنية لجاكسون أو تشاهده في فيديو أو ربما فقط حين تسمع باسمه. كان كلا الطفلين في تلك السنّ عندما بدأ جاكسون يقيم ما يرويه الشابان بعد نحو ثلاثين سنة من تعرفهما وعائلتيهما على جاكسون الذي استقبلهم في قصره «نيفرلاند» في كاليفورنيا، جاعلاً من الطفلين نجمي عروضه، حيث رقصا لفترات طويلة بجانبه على المسرح، كلّ على حدة. تفاصيل تصويرية للعلاقات الجنسية بين جاكسون الثلاثيني آنذاك، وبين طفلين لم يصلا إلى سنّ البلوغ بعد. تفاصيل يمكن القول إنها مثيرة للغثيان، وقد تتركك في صدمةٍ وانزعاجٍ يدومان أياماً. لكن ماذا بعد؟

> عام 1985، اصدر سيرج غينسبور كليب Un zeste de citron حيث ظهر مع ابنته نصف عاريين في مشهدية إيروتيكية

صحيفة «كوريير انترناسيونال» الفرنسية جمعت بعض آراء لصحافيين يؤيدون مقاطعة أغاني جاكسون وآخرين عارضوا ذلك.

الصحافي ستيفن هايدن في موقع «أب روكس» رأى أن الوثائقي «يدمر ترف الاستماع الأناني لموسيقاه، والذي (الترف) يمكنه أن يجردها من حياته الشخصية، كأننا لسنا جزءاً من المنظومة البيئية التي سمحت له بالاعتداء جنسياً على الأطفال». بالنسبة إلى هايدن، فإن جاكسون، بفضل شهرته، تمكن من إغراء هذين الطفلين وكسب ثقتهما وثقة عائلتيهما، مشيراً إلى أن «نيفرلاند» يذكرنا بأن الفرح الذي خلقته أغنية يوب (من أغاني جاكسون) عند ملايين الأشخاص، كان ثمنها الأمامً رهيبة تعرضت لها مخلوقات بريئة. في المقابل، رأت الصحافية في موقع «سي أن أن»، كايت مالتبي، أن موسيقى جاكسون تحافظ على مكانة عظمى في الإرث الثقافي الأميركي، وأغانٍ لها أثر مثل Billie Jean وغيرها «ليست أوراماً سرطانية معزولة يمكن أن نقوم باستئصالها»، متسائلةً إن كان علينا أن نفترض أن الفنانين الذين نحبهم، «هم رجال ونساء جيدون». أما مديرة البرامج في Antenne Bayern، أكبر إذاعة خاصة في ألمانيا، فقد اعتبرت أننا «لسنا قضاة كي نحاسب فناناً». الإذاعة اختارت أن تظل تبث أغاني جاكسون، وتدافع عن هذا القرار بالقول: «هذا لا يعني أننا نتجاهل النقاش حول سوء معاملة الأطفال أو أننا نتقبل استغلالات كهذه. ولكن الموقف بمجمله مربك».

من جهته، لفت موقع «ذي كونفرسايشن» الأسترالي إلى مشكلة أساسية في قرارات عدد من الإذاعات عدم بثّ أغاني جاكسون، وهي أننا ننسى عموماً أن صناعة الموسيقى ليست صناعة شخص واحد، وأن أغنية لمايكل جاكسون، هي في الواقع أغنية عشرات الأشخاص الذين عملوا على إصدارها، بدءاً بالموسيقي وصولاً إلى مهندس الصوت. أي إن عقاب جاكسون على أفعال مشينة، يطال عمل وتعب أشخاص لا ذنب لهم. المقال يذهب أيضاً إلى ضرورة «التذكير المستمرّ بما فعله جاكسون بغرض التوعية ضد الاستغلال الجنسي الذي يشتهر فيه المجال الموسيقي عوضاً عن منع بثّ أغنياته».

فاشية المنع

هذا النقاش الطارئ يأخذنا إلى نقاش أعمّ وقديم جداً مرتبط بالموقف من نتاج فنّان ما بناءً على حياته الشخصية. امتلأت السنوات الماضية بالأمثلة في هذا المجال، لا سيما مع تنامي الخطاب المناهض للاعتداءات الجنسية والتحرش، وازدياد الوعي عموماً بمناهضة التمييز على أساس جنسي. لعلّ المخرج رومان بولانسكي كان أوّل الفنانين المعاصرين الذين افتتحوا السجال حول هذه الإشكالية، بعد اتهامه عام 1977 باغتصاب فتاةٍ في الثالثة عشر من العمر (سامانثا غيمر). اسم بولانسكي يرد في صدارة أسماء المشاهير الذين أثاروا الجدل وخلقوا معضلةً لدى الرأي العام بين الاستمرار في استهلاك نتاجهم الفني وبين اتخاذ موقفٍ أخلاقي يقاطع أعمالهم.

ألفرد هيتشكوك، بابلو بيكاسو، وودي ألن، برناردو برتولوتشي، تشارلي شابلن، وعشرات غيرهم وصولاً إلى كيفن سبيسي. كل هؤلاء طالتهم اتهامات باعتداءات جنسية تجاه نساء أو أطفال (في حالة تشابلن يجري الخلط بين تهمة البيدوفيليا وبين زواجه من فتاة في السادسة عشرة). إلى جانب فنانين كانت مواقفهم السياسية جالبةً للعار تاريخياً بسبب تأييدهم سلطات الفاشية أو النازية، ومعاداة اليهود، وصولاً إلى التهليل للمجازر الإسرائيلية، منهم إزرا باوند، ريتشارد فاغنر، سعيد عقل وغيرهم.

في مقال له عام 2017 في «الغارديان»، يرى جوناثان جونز أن منع الفنّ هو «عمل الفاشيين في كل زمن». يمكننا النقاش حول عمل فني أو حول أعمال لفنان معين، لكن المنع هو فعلٌ غير صائب برأيه، مشبّهاً إياه بما كان يفعله تنظيم «داعش» في تدمر. لكن لنتوقف لحظة عند السياق الذي أورد فيه جونز هذه الخلاصات. لقد كان الكاتب في حينه ينتقد مطالبات البعض متحف «المتروبوليتان» في نيويورك بإزالة لوحة «تيريز الحالمة»، لأنها برأي هؤلاء «تحضّ على البيدوفيليا». اللوحة تصوّر طفلةً جالسة بطريقة قابلة لـ«الجنسنة» (to be sexualized) يرتبط هذا السياق بنقد المنع والرقابة على الأعمال الفنية بسبب مضمونها، وهو الأمر الذي يكاد يصبح مشتركاً بين المتطرفين دينياً وبين راديكاليي الصوابية السياسية (Political correctness). ينتمي دعاة إزالة «تيريز الحالمة» إلى الصنف الثاني، ويمكننا بالحديث عنهم تذكر ما قاله الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك مرةً للدلالة على المبالغة والتطرف الذي بات ينتهجه هؤلاء لا سيما في تعاطيهم مع الفنون. يذكّر جيجك بقرار «ويست أوستراليا أوبرا» الحكومية عام 2014 حذف عرض أوبرا كارمن من جدولها، كون بعض أحداثها تجري داخل وأمام مصنع سجائر، ما قد يمثل تعدياً على غير المدخنين و«إرسال رسائل غير صحية» (!). هذا الإفراط في مقاربة الفنون من زاوية الصوابية السياسية اعتبره بعض النقاد شبيهاً بالممارسات الأيديولوجية القمعية التي اعتمدت تاريخياً التوجيه الأخلاقي للفنّ خدمةً لمجموعة أفكار معينة، غالباً ما يقول دعاة الصوابية السياسية، الليبراليون، إنهم ضدها.

بالطبع مسألة مايكل جاكسون تختلف عما سبق. نحن هنا نتحدث عن محاكمة الفن أو مقاطعته على خلفية الحكم على الحياة الشخصية للفنان. هل نمنع أغاني جاكسون لأنه قد يكون معتدياً متسلسلاً على أطفال؟ هل نتوقف عن مشاهدة أفلام وودي ألن الماضية والآتية لأنه معتدٍ محتمل على طفلة (ديلان فارو)؟ هل نمتنع عن الاستمتاع بتمثيل كيفن سبيسي بعد اتهامه بالاعتداء الجنسي على عشرات الأشخاص بينهم قاصر؟ بالمختصر، هل يمكننا الفصل بين الفنان وفنّه، أو علينا في حال النفور الأخلاقي من الفنان أن نرمي تاريخه الفني كله في سلة المهملات؟

يمكن القول إن هذا السؤال يرتقي إلى مرتبة الأسئلة الوجودية. والخاصية الأولى لهذا النوع من الأسئلة هي بقاؤها بلا إجابة نهائية. لكن الأكيد أن الموضوع ليس متعلقاً بـ«خدش المشاعر» بقدر ما هو مرتبط بدورنا في تقوية الفنان وتعزيز نفوذه الذي مكّنه في المكان الأول من أذية الآخرين. هنا نعود إلى كلمة السرّ في أي علاقة استغلالية: القوة. لو لم يكن جاكسون بهذه الشهرة والقوة والنفوذ الشعبي والمادي، لما تمكن من إغراء الأطفال/ الضحايا. في هذا السياق، يستغرب مخرج الفيلم الوثائقي دان ريد في مقال في «الغارديان» أنه لا يزال هناك مشككون في جريمة جاكسون. يُرجع ريد ذلك إلى ما يسميه «الاحترام الغريزي للموهبة والثروة». والسؤال هنا: لو كان جاكسون لا يزال على قيد الحياة، هل كان خيارنا المضي في الاستماع إلى أغانيه، والأهم شراء أسطواناته وحضور حفلاته ليمثّل تواطؤاً مع الجاني، إذ إن هذا الخيار سيعزز من قوته وامتيازاته اللتين أتاحتا له في الماضي استباحة الأطفال. وإذا كان لا معنى لهذا السؤال في حالة جاكسون، فهو بالتأكيد يصحّ في حالة فنانين آخرين مثل ألن وسبيسي وصولاً إلى المغني المغربي سعد لمجرد، الذي اتُّهم مرتين بالاغتصاب.

«موت المؤلف»

إذا كانت إشكالية «الوحش ـ العبقري» قديمة في تاريخ الفن ونقده، فإن العديد ممن قاربوا هذه المسألة قد استعانوا بنظريات في النقد الأدبي لمحاولة حلّ ما بدا في أحيان كثيرة معضلة. أهم هذه النظريات، نظرية «النقد الجديد» ونظرية المفكر الفرنسي رولان بارت عن «موت المؤلف». النظرية الأولى أطلقها بداية الشاعر الأميركي تي. أس. إليوت حين كتب أنه على القراء، كي يقيّموا القصيدة التي بين أيديهم، ألا ينظروا إلى آثار حياة المؤلف، ولا إلى ما يمكن أن يكون قد قصده المؤلف، لكن عوضاً عن ذلك رؤيتها كمرجع لذاتها منفصل عن العالم. لكن نظرية «موت المؤلف» تظلّ الأكثر شهرةً في هذا المجال، حين أعلن بارت عام 1967 أن الكاتب لا يخلق نصاً، بل القارئ هو من يفعل ذلك.

يرفض بارت تضمين أي حكم نقدي لعمل فني بُعداً أخلاقياً يصل إلى مؤلف العمل نفسه، لأن برأيه لا يجب أن يكون النقد مهتماً بالمؤلف بل بالعمل فقط. وإذا استخدمنا هذه النظرية التخصصية في مقاربة الفن بشكل عام، يصبح مثلاً لا علاقة لجاكسون، كشخص، بأغانيه، ولا لوودي ألن بأفلامه، ولا لكيفن سبيسي بالشخصية التي يؤديها. النظر إلى العمل الفني من هذه الزاوية، ينزع الامتياز عن الفنان، ويرفع من القارئ (المستمع، المتفرج) ليصبح خالقاً مشتركاً مع الفنان في المادة الفنية. يقول بارت: «في كل مرة، نهتم فيها بنيّات المؤلف وحالته النفسية، نعود إلى المؤلف ـ الإله. نعطي المؤلف قوة تأويلية (على ما نفكر به نحن) وقوة مؤسساتية (على كيف يمكنه أن يتعامل مع الناس من دون عواقب)». ويضيف: «لنقل إن المخرج يخرج فيلماً. ما أن يُسرد الموقف وصولاً لنهاياته اللازمة (...) يصبح (المخرج) خارجاً عن أي وظيفة إلا عن التمثيل القوي للرمز. يحدث هذا الفصل، يفقد الصوت مصدره، يدخل المؤلف موته، وتبدأ الكتابة».

يرى بارت أن صورة الأدب الموجود في الثقافة المعاصرة متمركزة بشكل استبدادي على المؤلف، شخصه، تاريخه، مذاقه، شغفه، والنقد لا يزال يعتمد في أغلب الأحيان على القول مثلاً «إن عمل بودلير الأدبي هو نتيجة فشل بودلير الرجل، عمل فان غوغ هو نتيجة جنونه، عمل تشايكوفسكي هو نتيجة سيئاته؛ تفسير العمل دائماً يعتمد على الرجل الذي أنتجه». يمكن أن نرى بسهولة كيف ينطبق هذا الرأي على معظم الفنانين وليس فقط في المجال الأدبي، وهو ما يؤكده نقاش إمكانية فصل الفن عن الفنان.

تبني نظرية بارت يأمل بقاء الفنّ الجيد بمعزل عن كيف يشعر الناس حيال صانع هذا الفن. من الأدلة على صحة هذه النظرية وواقعيتها، احتفال كثيرين بقصائد سعيد عقل العاطفية وحتى الوطنية، في الوقت الذي يرفضون فيه مواقفه السياسية. الأمر نفسه ينطبق على إزرا باوند شاعر الفاشية. ريتشارد فاغنر وتي. أس. إليوت كانا كارهين لليهود، فيما اشتهر بيكاسو بكراهيته للمرأة. وعلى الرغم من ذلك، يصعب رفض الاستماع إلى مقطوعات فاغنر أو قراءة شعر إليوت، أو مشاهدة لوحات بيكاسو.

> احتفل كثيرون بقصائد سعيد عقل العاطفية وحتى الوطنية، في الوقت الذي يرفضون فيه مواقفه السياسية

الفن والأخلاق: هل من صلة؟

لماذا تبدو لنا مسألة الفصل بين الفن والفنان أشبه بمعضلة؟ ولماذا نعتبر أن هناك ضرورة للتوفيق بين الاثنين؟ في الواقع، لقد شغل السؤال حول العلاقة بين الفن/ الجمال والأخلاق الفلاسفة باكراً. في الأساس، لقد كان «الجميل» و«الخَيّر» يعنيان شيئاً واحداً في الحضارة الإغريقية. ولقد أخضع سقراط الجمال للدين والسلوك الأخلاقي، فكان الجمال يهدف بنظره إلى ما يحقق الفائدة أو الغاية الأخلاقية العليا. أما أفلاطون، فقد رأى أن الفن الأصيل هو ما نتج عن معرفة بالحق وأرشد إلى الخير. كان أفلاطون يرى أن «الفن هبة مقدسة للإنسان من العالم الإله»، ولذلك لا يمكن للفن لديه أن يقتصر على مجرد الإحساس باللذة أو الانفعال اللاشعوري وحده، كما حارب الفيلسوف الاتجاه المتفوي في الفن. من جهته، لم يختلف أرسطو بتأكيده على أهمية الفنون في التربية والإرشاد الخير والفضيلة، لكنه اختلف عن أفلاطون في تفسيره لطبيعة اللذة الجمالية. رأى في هذه اللذة تصفية للانفعالات الضارة بالنفس (Catharsis) وتنظيماً للمشاعر المضطربة في حين خلط أفلاطون بينها وبين الوجدان الصوفي أو اللذة الحسية. واعتبر أرسطو أن تربية الذوق الجمالي عامل أساسي في تربية المواطن وتكوينه «تكويناً لائقاً بالإنسان» وصولاً إلى نظرية كانط عن الحكم الجمالي التي تعد الأهم في هذا المجال. رأى الفيلسوف الألماني أن الجميل هو رمز الخير، وهو الفكرة العقلانية التي يتضمنها الحدس في هذا الحكم.

والدليل على ذلك بالنسبة له أن الكل متفقون على أن اللذة التي نستمدها من الشعور بالجميل إنما هي لذة مختلفة عن مستوى اللذات الحسية. أبرز اختلاف بينهما أن الأولى غير نفعية وذات خاصية كونية. وهناك آراء معاصرة لفنانين وخدوا مسعى الجمال والأخلاق، مثل المخرج الروسي أندريه تاركوفسكي الذي قال في كتاب «النحت في الزمن» إن الفن يكون واقعياً حين يسعى إلى المثال الأخلاقي. وفي كتابه «ما هو الفن»، انتقد تولستوي كلاً من شكسبير، غوته وفاغنر، لأنهم «فشلوا في تعبيرهم عن حقائق بسيطة حول الأخلاق/ الخير، في حين فضلوا برأيه أن يستعرضوا ذكاءهم الشاعري».

في مقابل هذه النظرة، رأى الفيلسوف الإيطالي بينيديتو كروتشه مثلاً أن الفن حدس، وبالتالي أنكر أن ينظر للفن على أنه فعل أخلاقي على الطريقة الكانطية. ما دام الحدس فعلاً نظرياً، فهو متعارض مع كل نوع من أنواع التأثير العملي، كما أن الفن ليس قوامه الإرادة التي هي قوام الإنسان الخيّر. فإذا كان الفن غير ناشئ عن الإرادة، فطبيعي أن يكون في حلّ كذلك من كل تمييز أخلاقي. الصورة قد تعبر عن فعل يُحمد أو يذم من الناحية الأخلاقية، ولكن الصورة نفسها من حيث هي صورة لا يمكن أن تحمد أو تذم من الناحية الأخلاقية. في رأي كروتشه، لا تستطيع أن تحكم على شخصية روائية مثلاً بأنها منافية للأخلاق. وهنا يمكن الإشارة إلى بعض المقالات التي نُشرت عقب مقابلة ديان فارو مع مجلة «فانيتي فير» عام 2013 (مثلت أول بوح عام لها في قضيتها مع آل منذ صدور الحكم في القضية عام 1992، قبل كتابة افتتاحية شهيرة في «نيويورك تايمز» عام 2014) التي ربطت بين تصوير آل للفتاة القاصر في أفلامه، لا سيما شخصية تراسي في فيلم «مانهاتن»، وبين تحرشه المفترض ببديلان. يجدد كروتشه النظرة القائلة بأن الفن قادر على تنمية الذوق والإحساس بالجمال وعلى تهذيب الإنسان: «يكفي الفن أنه وسيط رائع للارتفاع بمستوى الإحساس... لكنه عمل إبداعي، لا أخلاقي قبل ذلك وبعده».

خاتمة

عام 1985، أصدر الموسيقي والمغنّي الفرنسي سيرج غينسبور أغنية Un zeste de citron وصوّر فيديو كليب ظهر فيه مع ابنته الطفلة آنذاك، شارلوت، نصف عاريين في مشهدية إيروتيكية، في حين أن كلمات الأغنية تنطوي على معانٍ تلمح إلى حبّ غير أبوي، بين أب وابنته (عنوان الأغنية في الفرنسية هو لعبٌ على كلمة Inceste التي تعني «سفاح قربى»). الأغنية والكليب أثارا الجدل بشكل واسع حينها، لكنهما لم يُمنعا بالطبع. وعلى السلم «الأخلاقي»، لعلّ المعاني التي تحملها الأغنية أكثر «دناءةً» مما رأيناه في قضية مايكل جاكسون، ومع ذلك بقي العمل الفني متاحاً ولم يُمحَ من التاريخ. قد يقول البعض إن هناك فرقاً بين نقاش محتوى عمل فني قد يحض على فعل غير قانوني أو غير أخلاقي، وبين اعتداء حدث بالفعل قام به الفنان بسبب امتيازاته وقوته، غير أن فكرة منع العمل الفني تظلّ واحدة في الحالتين.

قد يقرر المرء الامتناع عن المساهمة في دعم فنان ما مدان بجرائم، لما لذلك من تورط في مأزق أخلاقي، أو قد يقرر عدم مقاطعة نتاج هذا الفنان، لأنه مقتنع بأن الفنّ بحد ذاته يقرّب الناس من الخير بمعناه المثالي، أو قد يختار أن يفصل لدى المبدع بين شخصيته الجمالية وشخصيته الأخلاقية، على غرار ثنائية «دكتور جيكل ومستر هايد» ربما. المسألة نسبية وعائدة إلى معايير كل فرد وضوابطه الخاصة والأنظمة القيمية التي يتقبلها أو يرفضها. إلا أن المنع والحجب المؤسساتيين سيظلان موضع تساؤل وتشكيك. وربما من المفيد في هذا الإطار الإشارة إلى جملة جونز في مقال «الغارديان» المذكور سابقاً حين قال: «مارس رقابة على الفن... فإنك بذلك تقلّص المستقبل المشترك للبشرية»

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 نيسان 2019 العدد 3731

صورة وخبر

للسنة السادسة على التوالي، نظّمت وزارة الثقافة اللبنانية أوّل من أمس «ليلة المتاحف» في ختام الشهر الفرنكوفوني الذي انطلق في الأوّل من آذار (مارس) الماضي. فُتحت أبواب أكثر من 13 متحفاً وموقعاً أثرياً في مناطق عدّة، مجاناً، أمام الزوّار، بين الساعة الخامسة بعد الظهر وحتى الحادية عشرة ليلاً، شهدت هذه الفضاءات إقبالاً كثيفاً جداً من الناس من مختلف الأعمار تنقلوا بينها مستمتعين بمحتوياتها وبالأنشطة الترفيهية التي رافقتها. (مروان طحطح)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مشيئةُ نفسي

بالتأكيد، أنتم أذكياء وصالحونْ
تَعملون، دائماً، ما هو أثمنُ وأجمَلُ وأَحقُّ
بالأوسمةِ والهدايا.
أمّا أنا، مهما بذلتُ مِن الجهد ـ الجهدِ الذي
أَنفرُ مِنهُ، ولا طاقةَ لي على بَذْلِه ـ
فلا أعرفُ (لا أعرفُ ولا أرغب)
أنْ أفعلَ غيرَ ذلكَ العاديَّ الشائعَ الرخيصَ
الرخيصَ، بالغَ العاديّةِ والرِّخص،
الذي، مهما تَفَنَّنْتُ في تَزويقِهِ وتَلطيفِ
عيوبِهِ وهفواتِه،
لا يأتي إلاّ كما أَرادتْ مشيئةُ نفسيَ أنْ يأتي؛
وبالتالي: لا يَنُوبُني مِن عطاياه إلاّ
الكثيرُ مِن أوجاعِ العقلِ وحيرتِه
والقليلُ القليلْ
مِنْ رِضا المُعَلِّمِ، وبهجةِ قلبِ الصانع.

2018/1/6

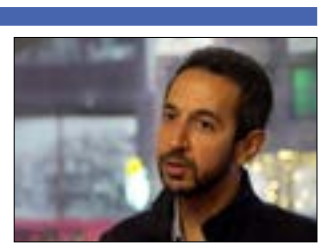

محمد صيام: «أمل» ووعد بالحرية

ضمن فعاليات «مساء الأفلام»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» (بالشراكة مع «أبّوط للإنتاج») في 17 نيسان (أبريل) الحالي إلى عرض شريط «أمل» (83 د ـ 2017) يتبعه حوار مع مخرجه المصري محمد صيام (الصورة). «أمل» مراهقة متمرّدة، تكبر في مصر ما بعد الثورة، فيما تمر هي وبلدها بتغييرات هائلة. في خضم الاضطرابات السياسية المستمرة، تبحث «أمل» عن مكانها وهويتها وجنسانيتها في مجتمع أبوي. تمضي في رحلة من الطفولة إلى البلوغ، تكتشف خلالها «خياراتها المحدودة كامرأة تعيش في دولة عربية بوليسية».

عرض فيلم «أمل»: الأربعاء 17 نيسان ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/367013

فاطمة شرف الدين تروي قصّة «الروزانا»

يوم السبت المقبل، يدعو مقهى «ة» الأطفال من عمر التاسعة إلى 14 عاماً لحضور جلسة مع الكاتبة والمترجمة اللبنانية فاطمة شرف الدين (الصورة)، صاحبة الكتاب المصوّر «الروزانا»، الصادر في عام 2017 عن «دار الساقي». في هذا اللقاء، ستروي شرف الدين قصة الأغنية الشعبية البيروتية الحلبية التي «نسمع أنّها مرتبطة بسفينة تحمل الاسم نفسه أُرسلت من إيطاليا إلى بيروت خلال الحرب العالمية الأولى». وهناك حصّة وافرة للغناء على أنغام العود.

جلسة مع فاطمة شرف الدين: السبت 13 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة الواحدة ظهراً ـ مكتبة مقهى «ة» (الحمرا ـ بيروت). الحضور مجاني. للاستعلام والحجز: 76/680892

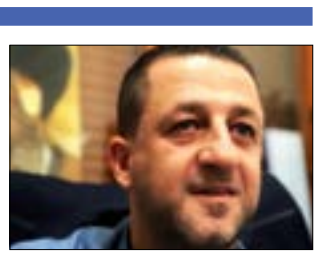

حسين مرتضى «دروس» سورية

يوقعّ الصحافي اللبناني حسين مرتضى (الصورة) بعد غدٍ الأربعاء كتابه «دروس من الحروب النفسية في سوريا» في «ثانوية البتول» (طريق المطار)، برعاية وحضور نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم. يعدّ هذا الإصدار ثمرة تجارب عملية وخبرات ميدانية لصاحبه، كما أنّه يسلّط الضوء على مواضيع عدّة في مجال الحرب الناعمة وماهيتها والحرب النفسية وفعاليتها في التأثير على عواطف وسلوك الناس وقت النزاع... وذلك استناداً إلى «مرجعيات وأبحاث علمية ودراسات أكاديمية، عربية وأجنبية».

توقيع كتاب «دروس من الحروب النفسية في سوريا»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الرابعة عصراً ـ «ثانوية البتول» (قاعة الجنان ـ طريق المطار/ بيروت). الدعوة عامة.

الأخبار
الاثنين 8 نيسان 2019 العدد 53
Lundi 8 Avril 2019 no53

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
الحل البيئي لمشكلة الكهرباء

04
محمد بزيع
فرضية العمل القذر

06
عبد الحليم فضل الله
أيّ منطلقات لبناء سوريا؟

06
برانكو ميلانوفيتش
ذروة الرأسمالية واستياؤنا السياسي

08
غسان ديبة
مواجهة الاقتصاد الركودي

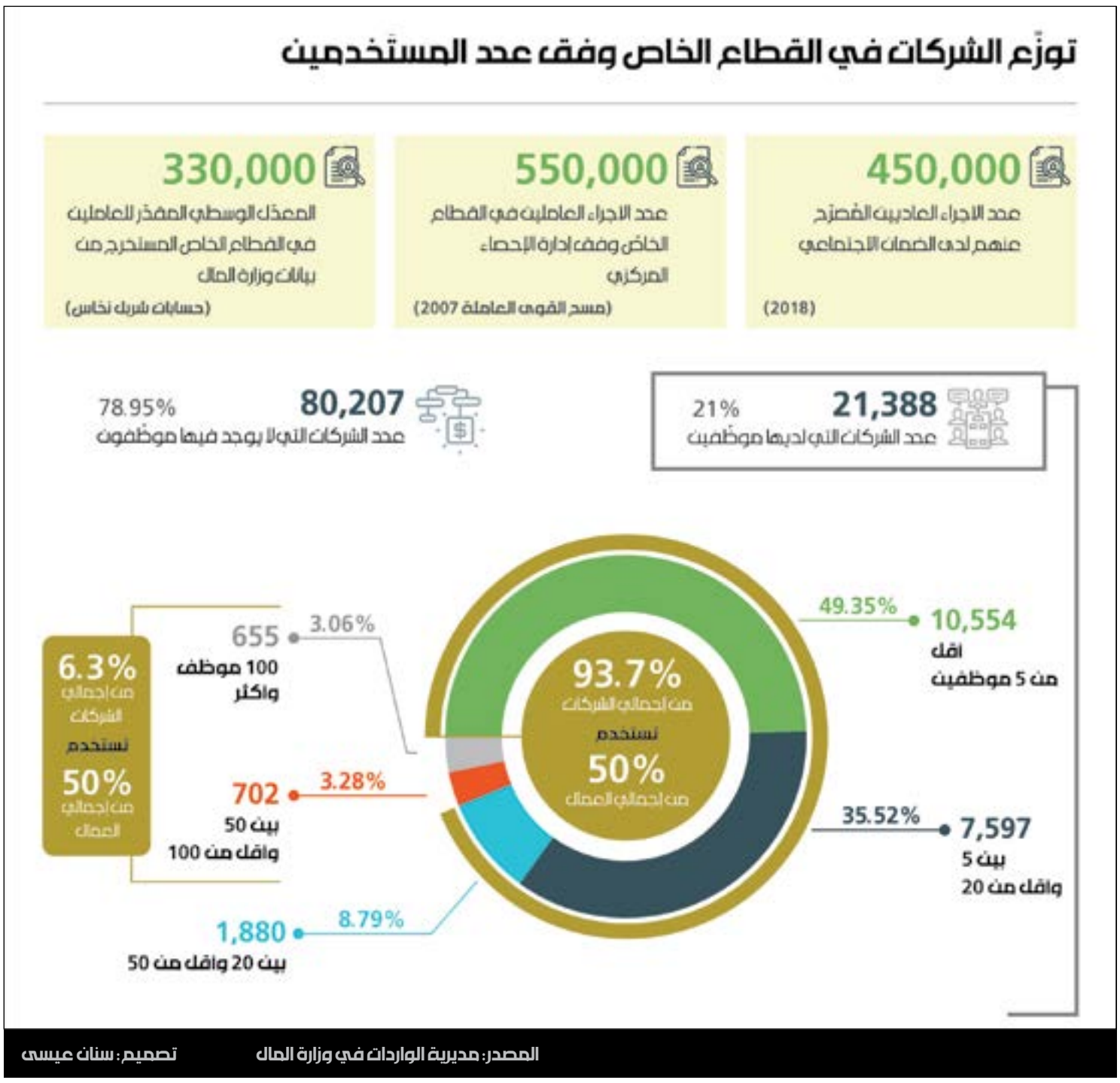

القطاع الخاص اللبناني لا يخلق وظائف

تتصاعد الدعوات إلى تقليص عدد الوظائف في القطاع العام، كجزء من برنامج التقشّف الرامي إلى خفض الإنفاق العام والعجز المالي. وفي هذا السياق، يجري تجاهل إحدى الحقائق الأساسية في الأزمة القائمة، وهي أن القطاع الخاص اللبناني فشل فشلاً ذريعاً في توفير الوظائف المطلوبة، وهو ما تظهره إحصاءات الشركات اللبنانية المُصرّح عنها لدى الدوائر الضريبية في وزارة المال، إذ إن 79% من مجمل الشركات لا تصّرح عن أي عمالة لديها

يبلغ عدد الشركات المُصرّح عنها لدى الدوائر الضريبية في وزارة المال نحو 101,595 شركة، 80,207 شركات منها، أي نحو 78,95%، لا تصرّح عن أي عمالة لديها، وهي إمّا شركات فردية وعائلية، مثل دكاكين الأحياء أو ورش التصليح، أو شركات لا يتطلّب نشاطها وجود موظّفين بالأساس، مثل الشركات العقارية التي تتأسّس لتملّك العقارات وتبادلها عبر شراء الأسهم لتجنّب دفع رسوم تسجيل العقارات، أو شركات أوف شور يؤسّسها أفراد يتعاملون مع الخارج، أو بكل بساطة شركات تكتم عمّالها ولا تصرّح عن أجورهم... في المقابل، يبلغ عدد الشركات التي تصرّح عن وجود عمّال لديها نحو 21,388 شركة فقط، نصفها تقريباً (49%) يستخدم أقل من 5 عمّال، في حين أن 3% فقط من الشركات، أي 605 شركات، تصرّح عن وجود أكثر من 100 عامل لديها.

يقدّر الاقتصادي شربل نحّاس عدد الموظّفين في هذه الشركات، استناداً إلى المعطيات المتوافرة، بنحو 330 ألف عامل، وهو ما يختلف كثيراً عن الأرقام المُصرّح عنها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (450 ألف أجير عادي)، وأيضاً عن أرقام الإحصاء المركزي المُستخرجة من مسح القوى العاملة في عام 2007، والذي يقدّر عدد الموظّفين في الشركات الخاصّة بنحو 550 ألف موظّف.

تدلّ هذه التباينات، وفقاً لنحّاس، على أن «هذه الأرقام غير دقيقة، وأن التصريحات التي تقدّمها الشركات كاذبة»، وبالتالي هناك أعداد من الموظّفين غير مشمولة ضمن هذه الأرقام، وهو ما قد يشكّل مؤشّراً على تفشّي العمالة اللانظامية التي يقدّرها الإحصاء المركزي بنحو 30% من مجمل القوى العاملة في لبنان، والبنك الدولي بأكثر من 50% من العاملين في القطاع الخاص.

لكن وفقاً لنحّاس «تتيح هذه البيانات تقدير المعدّل الوسطي لعدد الموظّفين في كلّ شريحة، بحيث تستحوذ الشركات التي تستخدم أقلّ من 50 موظّفاً على نصف العمالة (165 ألف عامل) بمعدّل 8 عمّال في كلّ مؤسّسة، فيما يتوزّع النصف الآخر على الشركات التي تضمّ أكثر من 50 موظّفاً، مع استحواذ الشركات التي تضمّ أكثر من 100 موظّف على نحو ثلث العاملين (110 آلاف عامل)، بمعدّل 167 عاملاً في كلّ شركة».

يشير الاقتصادي كمال حمدان إلى أن نسبة الشركات الصغيرة، التي لا يتجاوز عدد موظّفيها 5 مستخدمين، تزيد من مسح إلى آخر. وهو ما يتماشى مع دراسة أعدّتها وزارة الاقتصاد عن الشركات اللبنانية، في عام 2015، وتبيّن أن 90% من الشركات هي صغيرة ومتوسّطة ويطغى عليها الطابع العائلي ولا توظّف سوى 50% من القوى العاملة في لبنان، فيما لا تتخطّى مساهمتها نسبة 27% من مجمل عائدات الشركات اللبنانية.

ويشرح حمدان أن «هناك علاقة بين إنتاجية العمل (أي متوسّط القيمة المُنتجة للعامل الواحد) وحجم المؤسّسة، وبالتالي عندما يكون 90% من الشركات لديها أقل من 5 موظّفين، و87% منها تعمل في الأنشطة الخدماتية والتجارية والعقارية التي تعدُّ أنشطة متدنّية القيمة المُضافة، فذلك دليل على وجود مشكلة بنيوية، تظهر بوجود قطبين أساسيين، هما: الشركات الصغيرة (نحو 90%) والشركات الكبيرة (أقل من 1%)، مع صعوبة التحوّل من قطب إلى آخر عبر الفئات المتوسّطة (نحو 9%) من دون التعثّر أو الإغلاق. وهو ما يعني أن هذه القيود البنيوية تمنع الشركات من أن تكبر، لمصلحة توسّع الشركات الكبيرة المتجذّرة منذ عقود، والمستفيدة من ترابط الاقتصاد والسياسة والامتيازات والاحتكارات المقوننة التي تسمح لها بزيادة أرباحها ومراكمة رأسمالها والسيطرة على الأسواق على حساب الشركات الصغرى».

الحلّ البيئي لمشكلة الكهرباء

3 آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية في لبنان

فيفيان عقيقي

يعدّ أمن الطاقة من الهواجس الرئيسية التي تسيطر راهناً على سياسات الطاقة في العالم. إذ تعمد بلدان كثيرة إلى تنويع مصادر الطاقة المُستخدمة فيها، لتكوين مناعة ذاتية تجاه تقلّبات أسعار البترول والحدّ من تأثيراتها، ولتأمين حاجاتها من الطاقة من كل المصادر المُتاحة لديها بأقل كلفة مُمكنة. يوم الجمعة الماضي، نشرت صحيفة The Guardian البريطانية تقريراً عن «استثمارات بقيمة 14 مليار دولار في الطاقة المُتجدّدة بجربها الصندوق السيادي النروجي، الذي يعدّ من أكبر الصناديق السيادية ويصل حجمه إلى 1 تريليون دولار، في مقابل تخلّيه عن استثمارات أخرى بقيمة 8 مليارات دولار في 134 شركة تعمل في التنقيب عن النفط والغاز، وذلك بهدف تنويع مصادر الطاقة لديه». ووفقاً للخبراء فإن «البلدان التي جمعت ثرواتها من النفط ترى المستقبل في الطاقة الخضراء».

لكن في لبنان تختلف الأمور كثيراً؛ فالبحث في سياسات الطاقة في لبنان تتحكّم به مصالح خاصة، ولا تحيد الخطط والاستراتيجيات الموضوعة عنها، بحيث تتمّ المحافظة على أرباح مستوردي وتجّار النفط، في بلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات بلغ 6 مليارات دولار في نهاية 2018، يقوده عجز في الميزان التجاري إذ تتجاوز فاتورة الاستيراد سبع مرّات قيمة الصادرات وتستحوذ الواردات المعدنية (بما فيها البنزين والغاز والمازوت) على 21% من مجمل قيمتها، ووفقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية تجاوزت قيمتها 4 مليارات دولار في عام 2018. وكذلك يتمّ الحرص على وضع آليات لإجراء المناقصات من خارج الأطر القانونية من خلال استحداث لجان عمل يحصل راهناً وايضاً، توزيع مشاريع الطاقة على المستثمرين والمناطق وفقاً للتحاصص الحزبي والطائفي... وحتى عندما تمّ التفكير بإدخال تقنيات الطاقة المُتجدّدة، لم يجرِ الابتعاد ولو قليلاً عن السياق نفسه، فكانت غالبية المشاريع (96%) عبارة عن مشاريع فردية وخاصّة لمساكن ومراكز تجارية ومستشفيات ومصانع، استفادت من القروض المدعومة التي منحها مصرف لبنان بموجب برنامج NEERA، ووفقاً للـ UNDP وصلت قيمتها التراكمية إلى 42 مليون دولار بين عامي 2010 و2017.

هذا الواقع، أدّى إلى مرور أكثر من عقدين بانتظار تنفيذ وعود «24/24»، وبالتالي استمرار معاناة الكهرباء اليومية، وتزايد الأضرار الناجمة عن تبعات هذه الأزمة المستمرّة، ليس فقط على ميزانية الأسر بسبب فاتورة الكهرباء المرتفعة، وإنّما أيضاً على الاقتصاد وإمكانيات نموّه وزيادة تنافسيته فيما كلفة الإنتاج التي تعدّ فاتورة الطاقة جزءاً أساسياً منها باهظة جداً.

أمّا الأسوأ فهو أن كلّ ذلك يحصل فيما يمتلك لبنان إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الشمسية، تقدّرها دراسة حديثة بنحو 3 آلاف ميغاواط في أراضٍ مشاعية، وهي قدرة إنتاجية كافية لاستبدال معملَين على الأقل من المعامل الستة المنوي إنشاؤها، وبكلفة أقل بنحو 2 إلى 4 مرّات بالمقارنة مع أسعار الإنتاج الحالية، إلّا أن هذه الطاقة الإضافية غير مُدرجة في خطّة الكهرباء الجديدة التي تطرح إنتاج ما لا يزيد عن 480 ميغاواط فقط من الطاقة الشمسية.

أعدّ هذه الدراسة «المركز الوطني للاستشعار عن بعد» التابع «للمجلس الوطني للبحوث العلمية» بالتعاون مع «برنامج الطاقة والأمن في معهد عصام فارس للشؤون العامة والسياسات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت»، من المفترض نشرها قريباً. ترصد الدراسة الأراضي اللبنانية التي تمتلك إمكانات مهمّة لإنشاء مزارع للطاقة الشمسية وقد اعتمدت على الخرائط الطوبوغرافية والصور الجوّية التي تنجزها مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني لاختيار الأراضي، على أن تكون غير مُعرّضة للمخاطر الطبيعية (حرائق ومنزلقات وفيضانات)، وفي الوقت نفسه مسطّحة أو ذات تعرّجات خفيفة تسمح ببناء مزارع للطاقة الشمسية، ومواجهة للشمس من جهة الشمال، وبعيدة عن الشاطئ والمناطق المدنية والزراعية.

3,8 %
هي النسبة التي تستحوذ عليها الطاقة المُتجددة ضمن مزيج الطاقة في لبنان وتصل قدرتها الانتاجية إلى 133 ميغاواط، 88 ميغاواط من المياه و45 ميغاواط من الشمس، فيما يستحوذ الفيول على 96,2% من مزيج الطاقة ويستخدم لانتاج 3233 ميغاواط

في الحصيلة، بلغ مجمل مساحة الأراضي التي تنطبق عليها هذه المواصفات نحو 148 كلم مربّع، أي ما يشكّل 1,4% من مجمل الأراضي اللبنانية، وهي تتوزّع بين محافظات بعلبك – الهرمل والبقاع والنبطية والجنوب، إلّا أن المرحلة الأولى من الدراسة ركّزت فقط على محافظة بعلبك – الهرمل التي تستحوذ على القسم الأكبر منها، كونها مُصنّفة من الأملاك العمومية (مشاعات) وتبلغ مساحتها 110,85 كلم مربّع، على عكس المحافظات الأخرى حيث تتداخل العقارات الخاصّة مع الأراضي العامّة.

إلى ذلك، تبيّن دراسة أخرى موازية وصادرة أيضاً عن «برنامج الطاقة والأمن في معهد عصام فارس للشؤون العامة والسياسات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت» أن 30 كلم مربّعاً من مجمل هذه الأراضي صالحة لإنشاء محطّات طاقة شمسية، بقدرة 13 ألف ميغاواط قد تصل في حدودها القصوى إلى 4 آلاف ميغاواط، وبكلفة إنتاجية تقدّر بنحو 4 إلى 5 سنتات لكل كيلواط/ساعة. تتميّز هذه الأراضي بقربها النسبي من خطوط التوزيع (220 و66 kV)، ما يسهّل عملية وصل الطاقة المُنتجة فيها بالشبكة وتوزيعها على المشتركين، فضلاً عن أن هذه القدرة الإنتاجية العالية تسمح بالاستغناء عن 600-800 ميغاواط من الطاقة المُنتجة من معامل الغاز المفترض إنشاؤها، باعتبار أن كلّ 5 ميغاواط من الطاقة الشمسية تعادل ميغاواط واحداً مُنتجاً في معامل الغاز أو الفيول، وهو ما يعني عملياً الاستغناء عن بناء معملَين من المعامل الستة المُدرجة ضمن خطّة وزارة الطاقة، ومن بينها معمل سلعاتا الإشكالي نظراً إلى وقوعه ضمن منطقة محمية مائية وأراضٍ ذات أهمّية أثرية كما يرد في تقرير شركة Mott Macdonalds الاستشارية والذي أعدّ لصالح وزارة الطاقة.

تبيّن هذه الدراسة مكامن حول قدرات لبنان من الطاقة الشمسية، غير ملحوظة في خطّة وزارة الطاقة والمياه، إذ تعالج إشكاليات أساسية في سياسات الطاقة الحالية وهي:

1- التكلفة المُرتفعة التي تعود بالأساس إلى مقارنة أسعار اتفاقيات شراء الطاقة، سواء من المنتجين المحلّيين أو البواخر العائمة، بأسعار إنتاج الطاقة من قبل مؤسّسة كهرباء لبنان، والتي تصل إلى 21 سنتاً للكيلواط/ساعة في بعض المعامل القديمة مثل صور، ذلك بدلاً من قياس فعاليتها من خلال مقارنتها مع أسعار اتفاقيات شراء الطاقة عالمياً وإقليمياً مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وإجراءات الحدّ منها. فالمعدّل الوسطي لسعر الطاقة الشمسية يتراوح بين 3,6-4,4 سنت لكل كيلواط/ساعة مقارنة مع 4,1-7,4 سنت للكيلواط/ساعة للطاقة المُنتجة من الغاز، و14-21 سنتاً للكيلواط/ساعة المنتجة حالياً في مؤسّسة كهرباء لبنان.

2- الاعتماد على مصادر مؤقّتة مثل البواخر العائمة التي تستنزف موارد مالية تقدّر بنحو 700 مليون دولار سنوياً، أي 2,8 مليار دولار خلال 4 سنوات، وهو مبلغ كافٍ لبناء محطّات طاقة شمسية خلال سنة واحدة، بقوّة 2500 ميغاواط وبقدرة تشغيلية تصل إلى 25 سنة، وكذلك بكلفة إنتاج مدنية جدّاً وتنافسية (4 سنتات للكيلواط/ساعة) كون الأرض التي تشكّل جزءاً أساسياً من سعر كلفة الإنتاج هي من الأملاك العمومية.

3- التخطيط لسياسات في الطاقة المُتجدّدة أكثر فعالية وذات جدوى اقتصادية واجتماعية وتنموية وغير مُرتبطة بمصالح خاصّة، خصوصاً أنها تقوم على أراضٍ عامّة وقريبة من خطوط التوزيع بدلاً من أراضٍ خاصّة تتطلّب مدّ شبكات خاصّة بها، ويمكن توزيعها على المشتركين بدلاً من تركيزها في منطقة أو مصالح مُحدّدة.

4- التنويع في مصادر الطاقة وخفض الاعتماد على الفيول الذي يشكّل حالياً 88% من مزيج الطاقة في لبنان في مقابل 12% للطاقة الكهرومائية، وهو ما يؤدّي إلى خفض فاتورة الاستيراد بالدولار وبالتالي تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك تعزيز أمن الطاقة، وتخفيض قيمة الفاتورتين البيئية والصحية.

5- إشراك سياسات الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ إن تنفيذ هذه المشاريع في المناطق الأكثر حرماناً في لبنان ينعكس على الاقتصاد المحلّي لمنطقة بعلبك – الهرمل، ويسهم في توفير طاقة على مدار الساعة، ويخلق فرص عمل بمعدّل 134,8 ساعة عمل لكلّ ميغاواط (120 ساعة للتصنيع، 14 للهندسة والبناء، و0,8 للتشغيل والصيانة).

مزيج الطاقة

يعمد الكثير من البلدان إلى تكوين نموذج لمزيج الطاقة (Energy Mix) خاصّ فيها، مؤلّف من كلّ مصادر الطاقة المتوافرة لديها في كلّ ساعة من ساعات النهار لتأمين الطاقة بالكلفة الأدنى. وهو يبدأ بالاعتماد الكامل على القدرة الإنتاجية المُتاحة من مصدر الطاقة الأقل كلفة في كلّ ساعة من ساعات النهار، ومن ثمّ يُسدّ النقص الباقي بالقدرة الإنتاجية المتوافرة من ثاني أرخص مصادر الطاقة المتوافرة في كلّ ساعة من ساعات النهار، وهكذا دواليك، وصولاً إلى تأمين الطاقة على مدار الساعة طوال النهار.

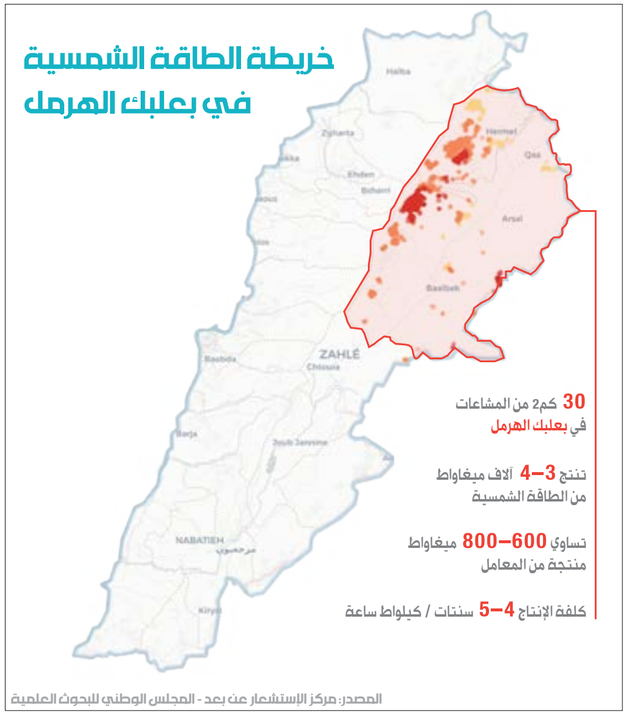

المصدر: مركز الإستشعار عن بعد - المجلس الوطني للبحوث العلمية

رسم بياني

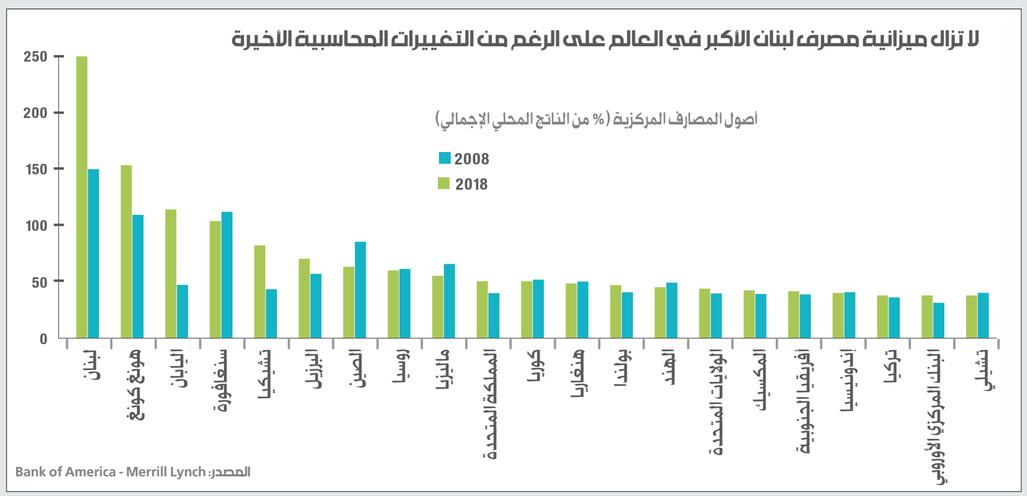

المصدر: Bank of America - Merrill Lynch

مصرف لبنان أضخم البنوك المركزية في العالم!

يتبوّأ مصرف لبنان المرتبة الأولى عالمياً بين كل المصارف المركزية، لناحية حجم ميزانيّته نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. هذه البيانات يستعرضها تقرير صادر عن شركة Bank of America – Merrill Lynch، بعنوان «لبنان عند نقطة تحوّل».

بلغ حجم ميزانية مصرف لبنان نحو 250% عام 2018، بعدما كانت تقلّ عن 150% قبل 10 سنوات، وهي تصدرت ميزانيّة جميع المصارف العالمية في كل بلدان العالم، بما فيها أقوى الاقتصادات العالمية مثلّ هونغ كونغ التي حلّت في المرتبة الثانية بفارق بعيد عن لبنان، وكذلك اليابان التي حلّ مصرفها المركزي في المرتبة الثالثة، والصين التي حلّت في المرتبة السابعة، وروسيا في المرتبة الثامنة، والمملكة المتحدة في المرتبة العاشرة، وحتى الولايات المتحدة الأميركية التي حلّ مصرفها المركزي في المرتبة الخامسة عشرة.

ووفقاً للتقرير، بقي مصرف لبنان في المركز الأوّل عالمياً «على الرغم من كل التغييرات المحاسبية التي أجراها، وآخرها في آذار/ مارس الماضي»، إذ جرى تقليص ميزانية مصرف لبنان بشكل حادّ، فانخفضت قروض مصرف لبنان للقطاع المالي المحلّي إلى النصف، من 37,1 مليار دولار (تشكّل 65% من الناتج المحلي) إلى 15,3 مليار دولار (27% من الناتج المحلي). وهو ما انعكس أيضاً انخفاضاً في ودائع القطاع المصرفي لدى مصرف لبنان، مع العلم بأن هذه الودائع والقروض هي بالليرة اللبنانية ومتساوية من ناحية القيمة وتاريخ الاستحقاق، كما ورد في التقرير المذكور.

وفي سياق التوضيح، يشير التقرير إلى أن تضخّم ميزانيّة مصرف لبنان ناتج من الهندسات المالية، إذ «زوّدت المصارف المحلية المصرف المركزي بودائع العملات الأجنبية الموجودة لديها، وحصلت في المقابل من مصرف لبنان على قروض بالليرة اللبنانية بفائدة 2% وبقيمة تزيد 1,25 مرّة على المبلغ الأساسي لإيداعاتها بالعملات الأجنبية. من ثمّ أعادت المصارف إيداع هذه القروض بالليرة اللبنانية لدى المصرف المركزي بفوائد أعلى، وحققت منها عوائد كافية لدفع الفائدة على ودائع الدولار للعملاء وتحقيق أرباح».

اقتصاد السوء

ترويض الوحش

محمد زبيب

عندما عُيّن رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان في الأول من آب/ أغسطس عام 1993، لم تكن ميزانية البنك المركزي تتجاوز 70% من مجمل الناتج المحلّي. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت هذه الميزانية بوتيرة مستمرة لتبلغ نحو 250% في نهاية عام 2018، وأصبحت بذلك الميزانية الأضخم بين جميع البنوك المركزية في العالم. وهذا ليس مؤشراً جيّداً بكل المقاييس، ولا يعدّ من الأرقام القياسية التي يُحتفى بها، بل هو أحد التعبيرات المُقلقة على رسوخ المصالح المالية وهيمنتها على الاقتصاد اللبناني، واستنزافها الموارد من دون خلق أي ثروة، وزيادة اللامساواة في توزيع الدخل.

بالأرقام، وصلت ميزانية مصرف لبنان في نهاية شباط/ فبراير الماضي إلى نحو 145 مليار دولار، بزيادة نسبتها 232% عمّا كان عليه في نهاية عام 2010. ووفق بنود هذه الميزانية، ارتفعت ودائع المصارف التجارية في باب المطلوبات (الالتزامات والديون) من 39,5 مليار دولار إلى 124,5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 315%. وفي باب الأصول، ارتفعت قروض مصرف لبنان إلى المصارف التجارية من 800 مليون دولار إلى 36,9 مليار دولار، بزيادة نسبتها 4612%، أي أكثر من 46 مرّة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ديون مصرف لبنان إلى الحكومة من 11,7 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، بزيادة نسبتها 265%.

في الحصيلة، باتت المصارف التجارية توظّف نحو 60% من مجمل أصولها في مصرف لبنان، وفي المقابل، بات مصرف لبنان يوظّف أكثر من ربع أصوله في المصارف التجارية نفسها، مُساهماً بنحو 14% من مطلوباتها. وبات يوظّف أيضاً أكثر من 21% من أصوله في سندات الدَّين الحكومية، مساهماً بأكثر من نصف دين الحكومة بالليرة، بالإضافة إلى نسبة غير مُعلنة من الدَّين بالعملات الأجنبية. وبالتالي، باتت المصارف التجارية تتقاضى ما لا يقل عن 6 مليارات دولار كإيرادات سنوية من توظيفاتها لدى مصرف لبنان، وتمثّل المصدر الأساسي لأرباحها المُتكرّرة وغير المُتكررة. في حين أن مصرف لبنان يتقاضى ما لا يقلّ عن مليارَي دولار سنوياً كفوائد على توظيفاته في سندات الخزينة، ويستخدمها في تمويل جزء مهمّ من عمليّاته مع المصارف التجارية على حساب دافعي الضرائب، وتمثّل هذه القيمة ثلث خدمة الدَّين العام المدفوعة من الموازنة العامّة، التي تعدّ السبب الرئيس لتنامي العجز المالي.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ ولماذا هي مهمّة في سياق الحديث عن الأزمة التي يواجهها المجتمع اللبناني اليوم؟ في كتابه الشهير «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، يقدّم توماس بيكيتي شرحاً مبسّطاً لما تقوم به البنوك المركزية في الواقع الملموس. يقول: «من المهمّ أوّلاً أن نعرف أن البنوك المركزية في حدّ ذاتها لا تخلق الثروات، هي فقط تعيد توزيع الثروة. ويشكل أدقّ، عندما يقرّر البنك المركزي أن يخلق مليار دولار إضافية، من الخطأ أن نتخيّل أن رأس المال القومي يزيد بالقدر نفسه، في الحقيقة، لا يزيد رأس المال القومي حتى بدولار واحد، لأن العمليّات التي يقوم بها البنك المركزي دائماً تكون عمليّات إقراض، وهي تؤدّي بحكم التعريف إلى خلق أصول وخصوم مالية يعوّض بعضها بعضاً تماماً في اللحظة التي تطرح فيها».

لنأخذ على سبيل المثال عمليّات الهندسات المالية التي يقوم بها مصرف لبنان مع المصارف التجارية، التي أدّت إلى تضخيم حجمه وميزانيته، فهو بحجّة المحافظة على سعر صرف الليرة الثابت إزاء الدولار، يسعى للاحتفاظ بكتلة كبيرة من الدولارات في موجوداته، ويعمل على إغراء هذه المصارف بأرباح استثنائية عالية لجذب الدولارات وتوظيفها لديه، ففي مقابل كل دولار يحصل عليه مصرف لبنان من المصارف، يمنح هذه المصارف تسليفات بالليرة تساوي 125% من قيمة هذا الدولار بفائدة مدنيّة نسبتها 2% فقط، أي إنه يطبع العملة عبر خلق هذه التسليفات، وبالتالي يرفع أصوله بهذه القيمة، ويرفع في المقابل مطلوبات المصارف بالقيمة نفسها، فتتضخّم ميزانيته وميزانية المصارف معاً. لكن هذه التسليفات بالليرة في حال بقائها لدى المصارف واضطرت إلى توظيفها في الاقتصاد سترتدّ على مصرف لبنان طلباً إضافياً على الدولار، وستؤدّي إلى نتائج عكسية لما يرمي إليه، لذلك يقترض في اللحظة نفسها الليرات التي سلّفها للمصارف بفائدة 2% بفائدة أعلى بكثير نسبتها 10,5% على مدى 10 سنوات، فتزداد مطلوباته وأصول المصارف بالقيمة نفسها مجدّداً، وتتضخّم ميزانياتهما معاً أيضاً وأيضاً، وتحقّق المصارف المزيد من الأرباح المجانية من دون أن تخلق شيئاً في المقابل، لا ثروة ولا عمل ولا إنتاج ولا من يحزنون.

لقد كشفت عملية Netting قام بها مصرف لبنان أخيراً، حجم طبع الليرات التي يقوم بها. إذ أجرى مقاصّة بين القروض بالليرة التي يمنحها للمصارف وتوظيفات هذه المصارف بالليرة لديه، والتي نتجت وتنتج من عمليّات الهندسة المالية الجارية بينه وبين المصارف، والتي تكثّفت وتضخّمت كثيراً منذ عام 2016. أدّت هذه العملية إلى خفض قيمة القروض الممنوحة من مصرف لبنان للمصارف المُسجّلة في الميزانية نحو 21,6 مليار دولار، من 36,9 مليار دولار كانت تظهر في موجز الميزانية في نهاية شباط/ فبراير إلى 15,3 مليار دولار ظهرت في موجز الميزانية في منتصف آذار/ مارس. وأدّت هذه العملية أيضاً إلى تخفيض قيمة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان المُسجّلة في الميزانية نحو 21,3 مليار دولار، من 124,5 مليار دولار إلى 103,2 مليارات دولار في الفترة نفسها. وانعكس ذلك تخفيضاً في مجمل ميزانية مصرف لبنان من 145,2 مليار دولار إلى 124,01 مليار دولار، وهكذا اختفى فجأة نحو 21,2 مليار دولار، تبخّرت من الميزانية، ولكن أرباحها التي تحقّقها المصارف لم تتبخر، بل لا تزال تتضخّم باطراد.

يقول بيكيتي في هذا الصدد: «قد يكون من المدهش إذا تمكّنت البنوك المركزية بشحطة قلم بسيطة أن تزيد من رأس مال بلادها والكون كلّه في اللحظة نفسها، الأمر كله يعتمد فيما بعد على أثر تلك السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي. إذا كان القرض الممنوح من البنك المركزي يسمح للمجتمع المعني بأن يخرج من عثرة، وأن يتفادى بذلك إفلاساً محقّقاً (إفلاس قد يؤدّي إلى نقصان رأس المال القومي)، فإن ذلك قد يمكّننا من القول، بعد أن يستقر الوضع ويُسدَّد القرض، إن قرض البنك المركزي قد سمح بزيادة الثروة القومية (أو على الأقل حال دون نقصانها). وبالعكس، إذا لم يؤدِ القرض إلّا إلى تأجيل الإفلاس الذي لا مناص منه في المجتمع، يمكننا اعتبار أن تلك السياسة النقدية قد أدّت في النهاية إلى تخفيض الثروة القومية».

في مؤتمره الصحافي الأخير، اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، أنه «لا يمكن تصوّر إصلاح جدّي للمالية العامة لا يتضمّن إصلاحاً موازياً للسياسة النقدية». فبرأيه، «إن سياسة رفع أسعار الفائدة والهندسات المالية هي من الأسباب البارزة لرفع كلفة تمويل الدولة والاقتصاد». وبهذا المعنى، إن السياسة النقدية المُتّبعة في لبنان جزء من المشكلة لا الحل، ولا يجوز أن تبقى خارج أي بحث أو نقاش. ولذلك، ليس مفهوماً أن يجري التعامل مع ما قاله بطيش بهذه الخفّة التي تظهر عبر وسائل الإعلام.

ما قاله بطيش جاء ردّاً على تغريدات سلامة (في 22 آذار/ مارس الماضي)، فحاكم مصرف لبنان اعتبر ألا مشكلة في السياسة النقدية وإنّما المشكلة محصورة في حجم القطاع العام الذي يتوجّب تقليصه من دون أي «إصلاح» آخر، في حين أن بطيش، الآتي من العمل المصرفي، يعتبر أن حجم مصرف لبنان نفسه بات مشكلة، وبالتالي فإن استمرار تضخّمه يمكن أن يعطّل أي برنامج يهدف إلى خفض العجز في الموازنة والنهوض بالاقتصاد الحقيقي. لذلك اقترح بطيش إعادة النظر في السياسات والأدوات التي يستعملها مصرف لبنان، مع الالتزام التام بسياسة استقرار أسعار الصرف ولجم التضخّم، ولا سيّما لجهة تخفيض سعر الفائدة، إذ «إن تخفيض 1% يؤدّي إلى خفض الإنفاق العام 900 مليون دولار في العام الجاري». وكذلك إعادة النظر في القروض المدعومة وآلياتها المُعتمدة. إذ «ليس مقبولاً أن يتمّ استغلال بعض هذه القروض بعيداً من أهدافها الاقتصادية المُحدّدة (...) ولا يجوز أن يبقى الدعم مشتّتاً واستنسابياً، ولا يجوز أيضاً أن يبقى من الأسرار، خلافاً للأصول التي ينصّ عليها قانون المحاسبة العمومية».

ليس مستغرباً أن لا يعجب هذا الكلام سلامة وجميع الذين يحقّقون الأرباح من طبع العملة وخلق التسليفات المدعومة، ومن بين هؤلاء المستفيدين وسائل إعلام معروفة.

لقد خلقت الهندسات المالية «وحشاً نقدياً»، وحان وقت ترويضه.

شراء الأصوات في المنظّمات الدولية

فرضية العمل القذر

محمد بزيع

نشر مركز أبحاث السياسات الاقتصادية (لندن)، في العام الماضي، ورقة بحثية بعنوان «شراء الأصوات والمنظّمات الدولية: فرضية العمل القذر». يدرس الباحثون في هذه الورقة كيف تستخدم الولايات المتّحدة الأميركية الدعم المباشر لتحقيق أهداف جيو - سياسية وشراء أصوات الدول في المحافل الدولية، وتحديداً في مجلس الأمن، أقوى مجالس الأمم المتّحدة. أما حين يتعذّر توفير الدعم المباشر وتبريره لأسباب داخلية سياسية أو مالية، تلجأ الولايات المتّحدة إلى الدعم غير المباشر واستخدام صندوق النقد والبنك الدوليين لمكافأة الدول التي تصوّت لها، أو لخفض الدعم كإجراء تأديبي عندما تعصى هذه الدول القرار الأميركي.

يعرض الباحثون أمثلة من السياق التاريخي، فمثلاً، عملت الولايات المتّحدة الأميركية على احتواء روسيا وإمكانية صعودها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كان الدعم الأميركي المباشر لروسيا الاتحادية الوليدة أداة لهذه الغاية، وارتفعت قيمته من مليار دولار في عام 1993 إلى مليارين ونصف مليار في عام 1994. إلّا أن القلق من عجز الخزينة الأميركية، بالإضافة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الروسية غير الواعدة في نهاية عام 1993، فضلاً عن عوامل أخرى، أدّت إلى خفض هذا الدعم جذرياً.

هناك أمر لافت يشير إلى فرضية مهمّة بُنيت عليها أوراق بحثية عديدة، ومنها هذه الورقة. ففيما انخفضت المساعدات الأميركية التي يصعب تبرير استمراريتها لأسباب داخلية، شهد دعم صندوق النقد الدولي لروسيا في المقابل ازدياداً كبيراً. في عام 1995 وافق الصندوق على قرض بقيمة ستة مليارات دولار، ثمّ رفعه إلى 10 مليارات في عام 1996، وصولاً إلى 18 مليار دولار في عام 1998. حدث هذا بالتوازي مع تصريحات الرئيس الأميركي بيل كلينتون حول ضرورة هذا الدعم وتأييده، وتصريحات للرئيس الروسي بوريس يلتسن حول ضرورة إشراك كلينتون والرئيس الفرنسي جاك شيراك وغيرهما لتوفير هذه القروض.

يشدّد البحث على نقض فكرة استقلالية صندوق النقد والبنك الدوليّين وحياديتهما. ينقض كذلك السردية القائلة إن الدعم الثنائي المباشر، أي دعم دولة لأخرى، أداة لترويج الأجندات السياسية، فيما مساعدات المنظّمات الدولية تهدف حصراً إلى التنمية والخدمات العالمية العامّة. إن البحث ينتهي إلى أن المنظّمات الدولية عبر المساعدات التي تقدّمها، هي أيضاً أداة أخرى للضغط تستغلّها الولايات المتّحدة لفرض سياساتها.

إذاً، إن كان دعم صندوق النقد في حالات معيّنة يهدف إلى الضغط السياسي، وإن كانت الولايات المتّحدة هي المموّل الرئيس للصندوق، فلماذا لا تقدّم الولايات المتحدة دوماً مساعداتها مباشرة إلى دولة ما مقابل شراء صوتها في مجلس الأمن؟

إن الجواب عن هذا السؤال يكمن في أن الولايات المتّحدة تقدّم الدعم المباشر حين يكون الداخل الأميركي مرحّباً بالخطوة، أو عندما يكون الدعم موجّهاً إلى حليف وثيق. في المقابل، تلجأ الولايات المتّحدة إلى الدعم غير المباشر عبر صندوق النقد مثلاً حين يكون الرأي العام أو مجلس الشيوخ معارضاً للدعم وعدائياً تجاه الدولة المتلقّية. إن هذه المنظّمات الدولية تقوم إذاً بـ«العمل القذر» الذي لا تستطيع الدول ذات المساهمة الأساسية في هذه المنظّمات القيام به لأسباب محلية. يذكر البحث أيضاً أن هذه المنظّمات تقوم بعمليّة «غسل» (على غرار غسل الأموال) للنشاط السياسي للدول المؤثّرة فيها، عبر تنفيذ أجنداتها بعيداً من انتباه شعوبها، ما يجنّبها أي تبعات وعواقب انتخابية كانت ستترتّب عليها، لو دعمت بعض الدول مباشرةً.

نقطتان مهمّتان هنا:

أولاً، حفاظاً على الصورة الاستقلالية والحيادية لهذه المنظّمات، كالبنك وصندوق النقد الدوليّين، بغية ضمان استمراريتها الوظيفية، تمتنع الدول المؤثّرة فيها عن التدخّل في «معظم الحالات»، وتحصر تدخّلاتها في حالات معيّنة، لكن ذات الأهمية العالية. ثانياً، لأنّ المساعدات التي تمرّرها الولايات المتّحدة مثلاً عبر صندوق النقد تكون أصلاً لدول غير حليفة لأميركا، كما أشير سابقاً، تبدو الصورة من الخارج أن صندوق النقد يدعم دولاً بعكس مشيئة الولايات المتّحدة نفسها. وهذا أمر من شأنه تعزيز صدقية الصندوق واستقلاليته ونفي سيطرة الولايات المتّحدة عليه للمراقبين من الخارج.

يذكر الباحثون بعض الأمثلة. المثل الأوّل حرب الخليج في عام 1990، حيث قدّمت الولايات المتّحدة وعوداً إلى الصين بقروض من البنك الدولي مقابل تمرير قرار مجلس الأمن والامتناع عن استخدام الفيتو. كذلك، قدّمت وعوداً إلى الاتحاد السوفياتي باحتفاظه باستونيا ولاتفيا وليتوانيا في قمة باريس 1990 مقابل تمرير القرار. وأقنعت الكويت والمملكة السعودية بإمدادهما بالعملة الصعبة. كذلك وعدت كولومبيا وساحل العاج وإثيوبيا وزائير بمساعدات مالية. أمّا اليمن التي رفضت القرار من موقعها عضواً مؤقّتاً في مجلس الأمن، فقد أوقفت الولايات المتّحدة كل مساعداتها لها، وفق مذكّرات وزير الخارجية الأميركي جايمس بايكر. المثل الثاني، مساعدة الولايات المتّحدة الصين للحصول على قروض من البنك الدولي، وإعطاؤها ضمانات أمنية بخصوص تايوان، في مقابل تمرير الصين لقرار مجلس الأمن حول «استعادة الديموقراطية في هايتي» في عام 1994. المثل الثالث هو الاقتراح الذي عُرض في مجلس الأمن لإبطال خطوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل». صوّتت 14 دولة لمصلحة القرار الذي سقط بفعل الفيتو الأميركي، وهدّد بعدها الرئيس الأميركي ترامب بقطع المساعدات الخارجية عن الدول التي صوّتت ضد الولايات المتّحدة. الإنجاز الذي يقوم به البحث هو النموذج الرياضي التي يقدّمه، والذي يظهر العلاقات بين الدعم الذي تتلقّاه الدول الأعضاء في مجلس الأمن وبين تصويتها لمصلحة الولايات المتّحدة الأميركية. جمع الباحثون قاعدة بيانات حول كل أصوات الدول الأعضاء الخمس عشرة في مجلس الأمن على 2,524 قراراً له بين عامي 1946 و2015. يُترجم هذا الرقم إلى 36,460 تصويتاً فردياً. يطوّر الباحثون نماذج إيكونومتريّة عدّة (قياسات اقتصادية) لدراسة أثر متغيّرات عديدة على تلقّي الدول لدعم مباشر من الولايات المتّحدة أو من صندوق النقد الدولي. النموذج الأهمّ يدرس المتغيّرات التالية بين عامي 1960-2015: عضوية الدولة في مجلس الأمن، نسبة أصوات الدولة ضد أميركا، التصويت دوماً لمصلحة أميركا، التصويت دوماً ضد أميركا، التصويت لمصلحة أميركا أو ضدّها في سنوات مهمّة وسنوات غير مهمّة سياسياً، وغيرها من المتغيّرات.

إن الأهمّية المتفاوتة لقرارات مجلس الأمن تقتضي حتماً التمييز بين هذه القرارات وإعطاء أهمّية ووزن أكبر للقرارات الأهم بالنسبة إلى الولايات المتّحدة. وضع الباحثون ثلاثة معايير لقياس أهمّية أي قرار لمجلس الأمن: أوّلاً، عدد المرّات التي بُحث فيها عن اسم القرار الرسمي على موقع غوغل (Google hits). ثانياً، تعلّق القرار بـ«إسرائيل» حصراً حيث تُعدّ «حليفة أميركا المهمّة جداً». ثالثاً، يعتمد الباحثون على معيار دلالي (Proxy) لتصنيف أهمّية السنوات وفق مقدار تكرّر كلمات «الأمم المتّحدة» و«مجلس الأمن» في مقالات جريدة نيويورك تايمز الأميركية.

تبيّن الحسابات أن الدول التي تصوّت لمصلحة الولايات المتّحدة حصراً في كل الأصوات تحصل على مساعدات أميركية أكثر بـ 42%. أمّا إذا اعتُمد معيار «إسرائيل» لتحديد أهمّية القرارات، فإن الدول التي تصوّت بالكامل لمصلحة الولايات المتّحدة تحصل على مساعدات أكثر بـ83%، فيما تحصل هذه الدول على مساعدات أكثر بـ38% و62% إذا اعتُمد معيارا غوغل أو نيويورك تايمز على التوالي. أمّا بخصوص مساعدات صندوق النقد الدولي، فإن الدول التي تصوّت بالكامل مع الولايات المتّحدة الأميركية تحصل على مساعدات من الصندوق أكثر بـ46% و78% اعتماداً على معياري غوغل ونيويورك تايمز على التوالي.

لقد أجري قياس أثر هذه المتغيّرات على مساعدات صندوق النقد الدولي التي تتلقّاها الدول حين تصوّت لمصلحة دول أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، فلم تبيّن أيّ نتائج لافتة. يعني هذا تفرّداً للولايات المتّحدة الأميركية في استغلال هذه الميكانيزمات.

ينتهي البحث إلى أن أصدقاء الولايات المتّحدة وحلفاءها يتلقّون مساعدات مباشرة أكثر لتصويتهم لمصلحة الولايات المتّحدة الأميركية في مجلس الأمن، فيما «يُكافأ» خصوم الولايات المتّحدة أحياناً بقروض من صندوق النقد والبنك الدوليّين. كذلك يبني البحث على نتائج سابقة تقول إن الحكومات اليمينية عُرضة لتقديم دعم غير مباشر، من طريق منظّمات عالمية، أكثر من الحكومات اليسارية. يردّ الباحثون ذلك إلى ميل الحكومات اليمينية إلى التدخّل الخارجي أكثر من تلك اليسارية. هذا مثلاً يبرّر الإصرار الألماني على المحافظة على دور صندوق النقد الدولي في الأزمة اليونانية، لأنّ الرأي العام الألماني يحبّذ ذلك، فيما الغاية الأعمق هي الحفاظ على القرار الألماني كمحدّد في الأزمة. ويذهب الباحثون إلى توقّع توجيه الحكومات الأوروبية مساعداتها عبر الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء «صندوق نقد أوروبي» ليكون أداة لتنفيذ سياسات لا تستطيع الحكومات القيام بها علناً، لكونها غير مُحبّذة من الرأي العام الأوروبي كمسألة اللاجئين وغيرها.

انجلا بوليغان ـ المكسيك

مؤشر

المخاطر تضاعف عائد سندات اليوروبوند

علي هاشم

أصبح الحديث عن أسعار سندات اليوروبوند اللبنانيّة وتقلّب عوائدها جزءاً أساسياً من المتابعات المتعلّقة بالضغوط التي تواجه الأسواق الماليّة اللبنانيّة، خصوصاً أن سوق سندات اليوروبوند بالتحديد شهد في النصف الثاني من السنة الماضية أقسى تقلّباته بالتوازي مع تراجع المؤشّرات الماليّة على مختلف الصعد. فسندات اليوروبوند يتم تداولها وفق أسعار تحدّدها آليّات العرض والطلب في السوق، ومع تحسس الأسواق الماليّة لارتفاع درجات المخاطر تنخفض أسعار التداول لهذه السندات مقارنةً بقيمتها التي ينالها المستثمر عند الاستحقاق في المستقبل، وهو ما يعني تلقائياً رفع العوائد على هذه السندات. وهكذا، ترتفع العوائد على هذه السندات مع ارتفاع درجة المخاطر المتوقّعة في الأسواق.

في مراجعة سريعة لنسبة العائد على سندات اليوروبوند، خلال السنوات الممتدّة من نهاية 2013 ولغاية نهاية 2018، يظهر بوضوح أن نسبة العائد ارتفعت بأكثر من الضعف، وتحديداً من 4,5% إلى 10%. ولغاية الآن من عام 2019، ارتفع هذا العائد لغاية 10,27%. مع العلم أنّ سندات اليوروبوند هي سندات الدين السيادي المكتتبة بالعملات الأجنبيّة تحديداً، ولا يشمل هذا المعدّل سندات الدين بالليرة اللبنانيّة.

ثمّة عدّة أسباب داخليّة تضافرت خلال السنوات الماضية لتساهم في نشوء هذه الحالة، وفي طليعتها ارتفاع المخاطر المصاحبة للاستثمار في الأسواق الماليّة في ظل الأزمة التي تنامت خلال السنوات الماضية، وهو ما أثّر حكماً على أسعار هذه السندات ودفعها للانخفاض. وتربط بعض التحليلات انخفاض أسعار هذه السندات خلال فترات معيّنة من السنوات الماضية ببعض الإجراءات التي قام من خلالها مصرف لبنان باستبدال سندات دين بالليرة اللبنانيّة كانت موجودة بحوزته بسندات يوروبوند (بالدولار الأميركي)، لبيع سندات اليوروبوند وزيادة احتياطي العملات الصعبة الموجود لديه، وهو ما خلق فائضاً في عرض سندات اليوروبوند. ومن ناحية أخرى، كانت الأرباح المرتفعة التي تؤمّنها هندسات مصرف لبنان كافية لدفع المصارف إلى توظيف سيولتها بالعملة الأجنبيّة في هذه الهندسات، بدلاً من توجيهها -كما جرت العادة- إلى التوظيف في سندات اليوروبوند. أمّا من ناحية العوامل الخارجيّة، فمن الطبيعي أن تتأثّر أسعار سندات اليوروبوند وعوائدها، المكتتبة بالعملات الأجنبيّة، بأسعار الفوائد عالمياً. وهكذا شكّل ارتفاع الفوائد على الدولار في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم، وحركة التدفّقات الماليّة الناتجة عنها باتجاه الولايات المتحدة، ضغطاً إضافيّاً على عوائد اليوروبوند للارتفاع. وفي هذا السياق، كان للتوسّع في زيادة نسبة الديون السياديّة اللبنانيّة بالعملات الأجنبيّة من إجمالي الدين الإجمالي أثر كبير في زيادة انكشاف الدين العام على تحوّلات الأسواق الماليّة العالميّة وحركة الأموال فيها.

بمعزل عن الأسباب التي تضافرت لخلق هذا الواقع، سيكون لزيادة نسبة العوائد بهذا الشكل تأثير هائل على خدمة الدين في المستقبل. فارتفاع نسبة العوائد على سندات اليوروبوند القائمة حالياً سيفرض على الدولة زيادة الفوائد على سندات اليوروبوند التي سيتم عرضها للاكتتاب في المستقبل، لتأمين الطلب عليها. ومن المتوقّع بحسب تقرير «الدين وأسواق الدين» الذي تصدره وزارة المالية أن يستحق خلال عام 2019 ما قيمته 5,078 مليون دولار من سندات اليوروبوند وفوائدها بالعملة الصعبة، سيحتاج لبنان إلى إعادة تمويلها عبر إصدار وبيع سندات يوروبوند جديدة.

لكنّ المشكلة الأساسيّة تكمن في أنّ هذه الديون، التي سيحتاج لبنان إلى إعادة تمويلها بالفوائد الأعلى وبالدولار، ستتحوّل إلى عامل إضافي من عوامل الضغط على السيولة بالعملة الصعبة، في وقت تتفاقم فيه أزمة ميزان المدفوعات والتحويلات الخارجيّة. فودائع المصارف اللبنانيّة بالعملات الأجنبيّة تراجعت في أوّل شهرين من هذا العام بنسبة 2,76% بالنسبة إلى غير المقيمين و0,97% بالنسبة إلى غير المقيمين، وهو ما ساهم في تراجع إجمالي ودائع القطاع بنسبة 1,41%. نسب التراجع هذه كفيلة بإظهار التحدّي الكبير الذي سيواجه إعادة تمويل سندات اليوروبوند وفوائدها المستحقّة بالفوائد المرتفعة مستقبلاً.

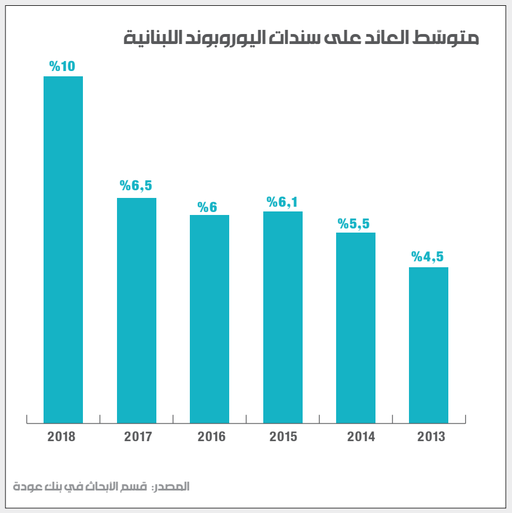

سوق المواعدة عبر الإنترنت

شركة واحدة تستحوذ على أشهر التطبيقات وتهيمن على كلّ السوق

عدد الأزواج الذين يجتمعون عبر الإنترنت ارتفع أكثر من الضعف في العقد الماضي، إلى نحو حالة من كلّ 5 حالات زواج. هذه البيانات يستعرضها مسح أعدّته جامعة ستانفورد بعنوان «كيف يجتمع الأزواج وكيف يبقون معاً؟»، وتبيّن النموّ الحاصل في سوق المواعدة عبر الإنترنت خلال العقد الأخير وبالتوازي مع ظهور تطبيقات المواعدة.

شجّع تطبيق Tinder على استعمال تطبيقات المواعدة في العالم عندما تمّ إطلاقه على أجهزة iPhone في 2012، ومن ثمّ على نظام Android في 2013. وبحلول 2017، نما التطبيق وبات يضمّ 57 مليون مستخدم نشط في جميع أنحاء العالم. ومنذ إطلاق Tinder ظهرت مئات من خدمات المواعدة في متاجر التطبيقات في جميع أنحاء العالم. ويلاحظ المستثمرون الازدهار الحاصل في هذه السوق التي يقدّر أن يصل حجمها إلى 12 مليار دولار بحلول العام المقبل.

لكن على الرغم من تنوّع خيارات المواعدة على الإنترنت، إلّا أن معظم التطبيقات الشائعة مملوكة من مجموعة واحدة فقط، إذ تعود ملكية جميع تطبيقات المواعدة الرئيسية تقريباً إلى مجموعة Match Group المتفرّعة عن IAC. وهذه التكتلات تسيطر عليه شركة Barry Diller الإعلامية.

لقد لاحظت IAC التطوّر في هذه السوق مبكراً فاشترت شركة Match.com الرائدة في المواعدة عبر الإنترنت في العام 1999، ومن ثمّ تحوّلت إلى شراء اللاعبين الرئيسيين في السوق. وفضلاً عن تطبيق Tinder الذي ضاعف إيرادات المجموعة في 2018 إلى 805 ملايين دولار، باتت Match Group تمتلك أيضاً، كلّ من OkCupid، وPlenty of Fish، و Hinge. وكذلك اشترت منافسين دوليين مثل Meetic في أوروبا و Eureka في اليابان. لقد حقّقت الشركة إيرادات بقيمة 1,73 مليار دولار في 2018. ووفقاً للتقارير، تمتلك Match Group حالياً أكثر من 45 شركة للتعارف، 25 شركة منها حصلت عليها عبر عمليات استحواذ.

على الرغم من ذلك، لا يزال يوجد منافسون خارج متناول الشركة العملاقة. ففي العام 2017، حاولت مجموعة Match Group الاستحواذ على آخر منافس لها Bumble الذي وصل حجم أعماله إلى 450 مليون دولار بعد أن زاد عدد مستخدميه أكثر من 23 مليون مستخدم في ثلاث سنوات فقط. إلا أن Bumble رفض العرض، فرفعت Match Group دعوى على الشركة المنافسة بتهمة انتهاك براءات الاختراع، وهو ما اعتبره البعض محاولة لإجبارهم على القبول بصفقة الاستحواذ. وبالإضافة إلى ذلك، قرّرت شركة Facebook، في 2018، إطلاق تطبيق المواعدة الخاص بها، والذي من المتوقّع أن يستفيد منه 2,2 مليار مستخدم حول العالم، وهو ما أدّى إلى انخفاض أسهم Match Group بنسبة 21% قبل أن تستعيد قيمتها مع تأخّر Facebook في تقديم الخدمات.

على الرغم من فشل عملية الاستحواذ على Bumble وإطلاق Facebook تطبيق المواعدة الخاصة به، إلّا أن Match Group لا تزال الرقم واحد في سوق المواعدة.

بتصرّف نقلاً Visual Capitalist

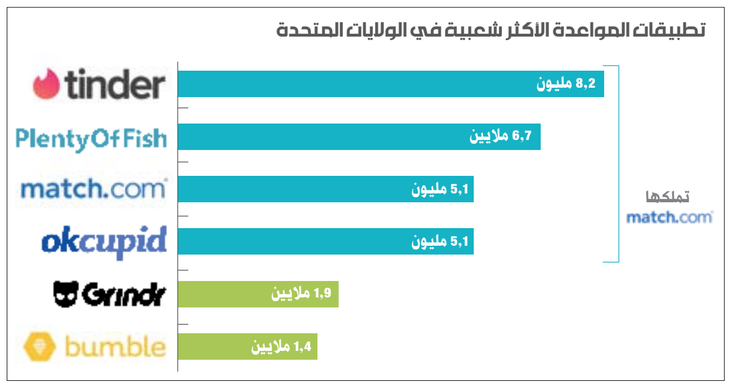

قراءات

كتاب

أي «منطلقات نظرية لبناء مستقبل سورية الاقتصادي»

عبد الحليم فضل الله

يسلّط د. ألبر داغر في كتابه الجديد الضوء على اتجاهات في التنمية لا تحظى، أو لم تعد تحظى، بعناية كافية في بلداننا، مثل المؤسّساتية والبنيوية وأفكار جون ماينارد كينز وما بعده، فيؤسّس بذلك لنقاش مُتجدّد بشأن دور الدولة وشروط نجاحها، من دون التورّط بالسرديات الجازمة والرطانات المكرّرة. ومع أنه كُتب على دفعات وفي تواريخ ومناسبات متعدّدة، فقد نجح صاحب الكتاب في أن يكسبه وحدة تأليفية، وسياقاً يدور حول إشكالية من فرعين: نقد من زوايا عدّة للنيوليبرالية، وتأكيد لدور القطاع العام بوصفه فاعلاً جماعياً لا «ساحة صراع بين القوى والمصالح الاجتماعية»، ولا نقيضاً للقطاع الخاص، مُمهداً بذلك السبيل أمام إعادة الشرعية إلى دور القطاع العام في إعادة الإعمار، الذي يتعرّض للاستبعاد والتهميش.

يستمدّ داغر مقارباته من مصادر عدّة، فهو يأخذ من البرت هيرشمان رأيه، أن وظيفة الدولة في التنمية هي على وجه الخصوص «تعظيم قدرة النخب الاستثمارية على اتخاذ القرارات الاستثمارية»، ومن السِّر أمسدن التشديد على التصنيع المتأخّر القائم على التعلّم التكنولوجي من خلال الممارسة والمحاكاة والتدرّج في طريق الابتكار، ومن بيتر إيفانز إعادة توصيف دور الإدارة العامّة المتماسكة والمستقلّة في التنمية.

ومن جان ماينارد كينز والكينزيين الجُدد تصويب النظرة إلى الإنفاق الاستثماري، بوصفه عاملاً أساسياً في النموّ لا مزاحماً للقطاع الخاص على الموارد، ومن هنري بريتون وماديسون وغيرهما النقاش النظري لتجربة استبدال الواردات وربط فشلها بتركيز الدول التي تبنّتها على إنتاج سلع الاستهلاك، وليس الآلات التجهيز والسلع الترسملية. كذلك وقف على مسافة غير بعيدة من نظرية التبعية، لكنه ربطها بدور النخب المحلّية المُستزلمة والمرتبطة بالخارج في التبادل غير المتكافئ مع الخارج.

القطاع العام: كيان اجتماعي ام بيروقراطي؟

في نقاشه لدور الدولة، يرسم الكاتب الصديق خطاً فاصلاً ما بين الرؤية البيروقراطية التقليدية التي تؤيّد هذا الدور أو ترفضه استناداً إلى معياري الكفاءة والفعالية، وبين الرؤية غير التقليدية التي ترى في القطاع العام كياناً جماعاتياً يتّسم بالتماسك الداخلي، ويمتلك عصبية إدارية تجعله مؤثراً في المجتمع ومتأثراً به، ولا يمكن أن تُستبدل به أدوار أخرى.

وفي نقده للنيوليبرالية يتعرّض داغر على نحو خاص للتيّار النفعي الجديد المناصر لدولة الحدّ الأدنى، التي تكون فيها قوى السوق كياناً مستقلاً عن المجتمع ومعزولاً عنه، ويتّسم بجدارة لا تملكها الحكومة، فهذه بنظر مناوئيها مرتع خصب للريوع السهلة والمنافع الناشئة عن السلطة. ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن توسيع القطاع العام يعني زيادة الاعتماد على غير المنتخبين من الفنيين والاختصاصيين والبيروقراطيين في التخطيط وفي اتخاذ القرارات، مع أنهم لا يعبّرون عن الإرادة العامّة، ولا يردعهم رادع عن أن يقدّموا مصالحهم الخاصّة على ما عداها.

ركّز الكاتب على دروس التجربة الآسيوية، التي جسّدت النظرة الجديدة لدور القطاع العام في إطار ما يُعرف بالفيبرية المُعزّزة. كانت الإدارة العامّة الفعّالة في تجارب دول شرق آسيا، الأساس الاجتماعي لا البيروقراطي فحسب في نجاح التنمية، وعلى الرغم من وجود قطاع خاصّ وفاعل وشركات خارجية، لم تنشأ علاقة غير متوازنة بين الطرفين، ولم يظهر إلى الوجود نموذج الإدارة العامّة القائم على النهب. كان القطاع العام هو الأساس الذي ارتكزت عليه الدولة التنموية التي احتضنت تجارب التصنيع المتأخّر، القائمة على الاستثمار واكتساب التكنولوجيا وتوطينها بصفتها قاعدة الانطلاق نحو التنمية. وبخلاف ذلك، أعطت نظريات التحديث والتغيير الهيكلي أهمّية متقدّمة للتمويل ومراكمة رأس المال المادي. لكن نظريات النموّ الحديثة أو النموّ باطني المنشأ دمجت التقدّم التقني في نماذجها الرياضية ومعادلاتها، ووسّعت مفهوم الرأسمال ليشمل الرأسمالين البشري والاجتماعي إلى جانب رأس المال المادي.

إن النسج على منوال التجربة الآسيوية في مجال استراتيجيات التنمية، يتكامل مع الدعوة التي يتضمّنها الكتاب لإعتماد برنامج كينزي على مستوى السياسات المالية في بناء مستقبل سورية الاقتصادي، حيث يؤدّي الطلب الحكومي والخاص والخارجي دوراً أساسياً في النموّ. يمكن العثور على نقاط تلاقٍ عدّة بين الفكر الكينزي وما بعده، وتجارب دعم التصدير التي قامت بها دول آسيوية عدّة، ومن بين هذه النقاط، على سبيل الذكر، الأهمّية المُعطاة للاستثمار والتصدير بصفتهما مكوّنين أساسيين في الطلب، والدور الإيجابي في النموّ الذي يؤدّيه كلّ من التقدّم التقني، وإعادة توزيع الدخل لمصلحة المنتجين، على حساب أصحاب الريوع.

النيوليبرالية: تحليل الاقتصادي ودعوة سياسية

نوافق الكاتب، ولا شكّ، على فهمه للنيوليبرالية وتيّار النفعية الجديدة ونقده لهما، لكن لا يمكن إنكار امتلاكهما في بعض الأحيان أصولاً صارمة للتحليل، من اقتصاديات الرفاه لفلفريدو باريتو إلى تحليلات الديموقراطية والليبرالية السياسية ومخرج من طريق العبودية». وبرأي فريدمان تؤدّي النظم الاقتصادية دوراً مزدوجاً في الارتقاء بالمجتمعات الحرّة، فمن جهة تعدّ الحرّية في النظم الاقتصادية عاملاً لا غنى عنه لتحقيق الحرية السياسية، ومن جهة ثانية الحرّية الاقتصادية مطلوبة بحدّ ذاتها لتحقيق الحرّية السياسية. هذه الأفكار وغيرها هي التي رجّحت كفّة الليبرالية الجديدة وبُشّرت بأفكارها، استناداً إلى حجج منطقية عامّة وليس بناءً على معارف دقيقة رفض المبالغة في التحليل الرياضي الذي يهواه النيوليبراليون، وهو عارض التخطيط لسببين: أوّلاً لأن اتساع نطاق الدولة يزيد من صعوبة تحقيق الإجماع على القواعد المُسبقة والمعروفة سلفاً التي يستند إليها حكم القانون، وثانياً لأن هذا التوسيع يعظّم من نفوذ الفئات غير المفوّضة شعبياً في اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

إلّا أن المفارقة هي أن الدعوات المناهضة لتدخّل الدولة أيا كان شكله، لم تستند إلى الأعمال العلمية والأكاديمية التي أنجزها هؤلاء، بل إلى أدبيّاتهم الفكرية ذات المرجعية السياسية، كما في كتابي هايك «الطريق إلى العبودية» و«الغرور القاتل»، وكتاب فريدمان «الرأسمالية والحرّية». كان الاعتقاد الرائج بين الليبراليين الجُدد في أواسط القرن الماضي وما بعده، هو أن الحرّيات السياسية تشجّع الحريات الاقتصادية وتحفز آليات السوق. أبرزت الوقائع عكس ذلك، ففي دول رأسمالية عدّة، ترافقت الحرّيات السياسية الواسعة مع ظهور دولة الرفاه القائمة وفق نسخة مخفّفة من التخطيط المركزي المُصاحب بتدخّل واسع النطاق من الدولة. وهذا ما عدّه هايك نكوصاً وتخاذلاً في وجه المنظومات الشمولية. وبسبب هذه الخيبة تمسّك مع مفكّرين ليبراليين آخرين بفكرة «المخاطر التي يحملها التنظيم المركزي على الفرادانية»، وشدّدوا من ثمّ على أن الحرّية الاقتصادية هي المدخل إلى الديموقراطية والليبرالية السياسية ومخرج من طريق العبودية». وبرأي فريدمان تؤدّي النظم الاقتصادية دوراً مزدوجاً في الارتقاء بالمجتمعات الحرّة، فمن جهة تعدّ الحرّية في النظم الاقتصادية عاملاً لا غنى عنه لتحقيق الحرية السياسية، ومن جهة ثانية الحرّية الاقتصادية مطلوبة بحدّ ذاتها لتحقيق الحرّية السياسية. هذه الأفكار وغيرها هي التي رجّحت كفّة الليبرالية الجديدة وبُشّرت بأفكارها، استناداً إلى حجج منطقية عامّة وليس بناءً على معارف دقيقة رفض المبالغة في التحليل الرياضي الذي يهواه النيوليبراليون، وهو عارض التخطيط لسببين: أوّلاً لأن اتساع نطاق الدولة يزيد من صعوبة تحقيق الإجماع على القواعد المُسبقة والمعروفة سلفاً التي يستند إليها حكم القانون، وثانياً لأن هذا التوسيع يعظّم من نفوذ الفئات غير المفوّضة شعبياً في اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

إلّا أن المفارقة هي أن الدعوات المناهضة لتدخّل الدولة أيا كان شكله، لم تستند إلى الأعمال العلمية والأكاديمية التي أنجزها هؤلاء، بل إلى أدبيّاتهم الفكرية ذات المرجعية السياسية، كما في كتابي هايك «الطريق إلى العبودية» و«الغرور القاتل»، وكتاب فريدمان «الرأسمالية والحرّية». كان الاعتقاد الرائج بين الليبراليين الجُدد في أواسط القرن الماضي وما بعده، هو أن الحرّيات السياسية تشجّع الحريات الاقتصادية وتحفز آليات السوق. أبرزت الوقائع عكس ذلك، ففي دول رأسمالية عدّة، ترافقت الحرّيات السياسية الواسعة مع ظهور دولة الرفاه القائمة وفق نسخة مخفّفة من التخطيط المركزي المُصاحب بتدخّل واسع النطاق من الدولة. وهذا ما عدّه هايك نكوصاً وتخاذلاً في وجه المنظومات الشمولية. وبسبب هذه الخيبة تمسّك مع مفكّرين ليبراليين آخرين بفكرة «المخاطر التي يحملها التنظيم المركزي على الفرادانية»، وشدّدوا من ثمّ على أن الحرّية الاقتصادية هي المدخل إلى مؤسّسة مُندمجة في المجتمع وغير مفصولة عنه. لم يأتِ الكاتب أيضاً على ذكر جون كينيث جالبريت المعدود بين المؤسّساتيين، وهو ممن أعطوا أهمّية للمؤسّسات الاجتماعية في الاقتصاد، وأظهر على نحو فذّ تبعية الأفكار للمصالح الاقتصادية القومية والمراحل التاريخية. إلّا أن عدم استفاضة الكاتب في عرض أفكار هؤلاء يتّسق مع المنهج الذي اعتمده في هذا الكتاب، والذي يقوم على انتقاء الأدبيات والاقتباسات النظرية التي تحلّل التجارب التنموية الناجحة، وهذا ما وجده لدى باحثي التنمية ومفكّريها الذين حلّلوا على نحو خاص الدروس المستفادة من دول شرق آسيا (مثل آمسدن وبريتون وإيفانز وهيرشمان...).

التنمية وإعادة الإعمار

تضمّن الكتاب معالجات مستفيضة لمقاربات التنمية والنموّ، لكنّه لم يستكمل ذلك باستعراض مُتمّم لنظريات إعادة الإعمار وتجاربه وأدبيّاته، لكونه مدخلاً لا بدّ منه لبناء سورية وتنميتها.

لا شكّ في أن الدمار الواسع والتحوّل الاقتصادي الناتج من الحروب، يعدّ فرصة لا بديل لها من أجل القيام بالمراجعات الفكرية والسياسية اللازمة لمقاربات التنمية واستراتيجيات النموّ وما يرافقهما من سياسات، بشرط أن يأتي ذلك في سياق يلبّي الحاجات المُلحّة ويراعي القيود الواقعية التي لا مناص من مراعاتها في رسم خطوط المستقبل. فسورية الخارجة من الحرب أو تكاد، تواجه أربعة تحدّيات متزامنة، يمكن التعبير عنها بالأسئلة الآتية: بعد الحرب؟ وما هي سياسات إعادة الإعمار؟ وكيف تموّل برامجه وعمليّاته؟ وما دور الدولة في كلّ ذلك؟ يسلّط الكاتب كثيراً من الضوء على مسائل الإدارة الحكومية ونموذج التنمية في مناقشته لمستقبل سورية الاقتصادي، فأيّد إعادة تأسيس القطاع العام وفق مبادئ الجدارة والاستحقاق والاستقلال، للقيام بدوره في رعاية تجربة التمرين التكنولوجي والتعلّم، وفي تنفيذ سياسات كينزية قائمة على تعزيز الطلب الاستثماري وتمكين المنتجين. وحلّل بإسهاب المدارس الجديدة في التنمية، مستخلصاً الدروس الناجحة للبلدان الآسيوية في التسعينيات من القرن الماضي والذي تحذو حذوه بعض بلدان غرب آسيا في الوقت الراهن، وتُنصح سورية بالنسج على منوالها.

ويمكن الانطلاق من مضمون الكتاب في التفكير بالمسالتين الآخرين غير المشمولتين بالتحليل فيه، أي مسالتي التمويل وإعادة الإعمار، واللتين تمثّلان امتداداً طبيعياً للرؤية التنموية والاقتصادية للدولة ودورها.

تظهر الدراسات والتجارب أن الحروب الأهلية تسبّب انهياراً واسعاً في سلطة الدولة، وخصوصاً عندما تتعرّض أراضيها للتجزئة، وهذا على مساوئه، يوفّر فرصة لإعادة بناء الاقتصاد برمّته على قواعد جديدة، وعدم الاكتفاء بتعويض الخسائر المادية والاقتصادية الناتجة من الدمار الواسع. لكن السلطة الاقتصادية المركزية في الحالة السورية، حافظت على قدر مقبول من التماسك والحضور، بل كان نطاق انتشارها أثناء الحرب أوسع من دائرة نفوذ السلطة السياسية والأمنية للدولة. وهذا ما يفسّر صمود النموذج الاقتصادي الذي كان سائداً في سوريا قبل الحرب، بمزاياه وعيوبه، مع أن ذلك قد يعقّد مهمّة إطلاق التنمية وفق تصوّرات جديدة.

وعلى ما يبدو، لم تحدث الحرب تحوّلاً عميقاً في الاقتصاد السياسي للدولة التي تستأنف المسار الذي بدأته قبلها. ويردّد باحثون غربيون أن إعادة الإعمار التي تقودها الحكومة السورية تهدف إلى إعادة إنتاج النظام السياسي نفسه الذي كان سائداً قبل الحرب، على أن «يخدم مصالح القوى الحليفة والمجموعات الداخلية التي وقفت إلى جانب النظام». لكن الآخرين يسعون إلى الأمر نفسه في اتجاه معاكس، أي إنّهم يخطّطون لأن تكون عمليّات الإعمار تمويلاً وإدارة المدخل إلى تغيير النظام أو تبديل اتجاهه، أو مصدر ضغط عليه وعلى حلفائه لتغيير سياساتهم على الأقل.

وعلى العموم، لم تكن سياسات إعادة الإعمار وأدبيّاته إلّا جزءاً من مسار يرتبط بالمصالح السياسية للدول وتصوّراتها الاقتصادية. فأطروحة السلام الليبرالي، على سبيل المثال، التي نفض الغبار عنها في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عبّرت عن النزعة التدخّلية في النظام الدولي القائم على الهيمنة، وهي أيضاً صدى للطروحات النيوليبرالية المُدجّجة بأسلحة إجماع واشنطن وتوصيات المؤسّسات الدولية ذات الصلة. والأمر نفسه ينطبق على ما يُعرف برأسمالية المقاولين الموكل إليهم تنفيذ برامج إعادة الإعمار تحت إشراف الجيوش (الأميركية)، وبما يكفل تحقيق الأهداف التي شُنّت من أجلها الحرب. وهذا يقتضي القبول برأسمالية الفوضى (Messy Capitalism) التي تنطوي على أقصى تحرّر من القيود والضوابط، لكنها تُقيم من طرف خفي علاقة بين تقدم الإعمار وإتاحة التمويل من جهة، وتحقيق أهداف الحرب من جهة ثانية. وفي كلتا المقاربتين (السلام الليبرالي ورأسمالية المقاولين) يكون التمويل خارجياً، وتُرفض خطط الإعمار المعدّة مسبقاً، وتُدان «عقلية التخطيط المركزي المهيمنة في أسواق التنمية الدولية». أمّا أفضل النتائج، فيحقّقها القطاع الخاص بعد إطلاق يده بعيداً من سلطة الدولة وعين الرقابة. أي إن المطلوب من الجيوش التي تمارس الغزو والاحتلال أن ترعى تدخلاً اقتصادياً يُنفّذه رؤاد الأعمال، من دون برامج ثقيلة الوطأة يتولّاها القطاع العام أو القطاع الخاص.

قدّم داغر في كتابه مقاربة نظرية شيّقة ومُتمرّسة في مسائلي التنمية وإدارة التنمية، وهو مدخل لا غنى عنه لاختيار نموذج إعادة الإعمار الذي نطمح إلى أن يكون على النقيض من أطروحات السلام الليبرالي وما يعادلها. لقد فشلت هذه الطروحات في إعمار ما هدمته الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، فيما نجح النموذج التضامني الذي طبّقته المقاومة بعد حرب 2006 في تحقيق أفضل النتائج، وهو الذي يُبنى على أساس فهم السكّان لمصالحهم، لا بناءً على إرادة الواهب أو رغبات المموّل، ومن دون أدنى شراكة من المؤسّسات الدولية في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ كافة.

وبالخلاصة، إن إعادة الإعمار في سورية مسألة متعدّدة الأوجه فكرياً وسياسياً وتقنياً. لا يكفي أن نختار بين اتجاهات التنمية وتيّاراتها، أو نرسم دور الدولة ووظائفها وسبل إصلاح أجهزتها، أو نحدّد طرق التنفيذ والبرمجة والتمويل. بل علينا أن نمتلك أيضاً، وربّما قبل ذلك كلّه، إجاباتنا عن الأسئلة المحورية: هل ينبغي مراجعة النموذج الاقتصادي لسورية جوهرياً؟ وهل هذا ممكن أصلاً؟ وكيف يمكن دمج القطاع الخاص في مقاربة تقودها الدولة للإعمار والتنمية والنموّ والتصنيع المتأخّر؟ وما حدود دوره؟ وما خيارات التمويل ونماذجه وبدائله؟ وما الصلة بين الجوانب المادية والبشرية والاجتماعية لإعادة الإعمار؟

بالخلاصة، يستمرّ د. ألبر داغر في كتابه في المسار الذي بدأه منذ أكثر من عقدين، في محاولته بناء مرجعية نظرية مُتعدّدة المصادر لنقد سياسات التنمية واقتراح البدائل، مستعيناً بثلاثة روافد اقتصادية وسياسية وإدارية، والتي يمتدّ مجراها من النظرية إلى التجربة. وهو على أي حال لا يلتمس طريقاً واحداً في تحليله، بل يغذّي مجراه بروافد فكرية متنوّعة، ممزوجة بقراءة متفحّصة للتجارب، وقد أحسن الكاتب قبل أي شيء آخر اختيار عنوان كتابه، من دون مبالغة أو تزيّد، ليكون «منطلقاً نظرياً» إلى قضية الكتاب الرئيسية التي هي: «بناء مستقبل سورية الاقتصادي».

وإلى كتاب آخر...

مقال

ذروة الرأسمالية واستياؤنا السياسي

برانكو ميلانوفيتش

تعود أزمة الثقة في السياسة والسياسيين إلى تآكل الخدمات العامّة بفعل ذهنية تحقيق المكاسب الخاصّة.

لا شكّ في أن العالم الغربي يمرّ بأزمة سياسية خطيرة، أفضل ما يمكن وصفها به، أنها أزمة ثقة في مؤسّساته السياسية وحكوماته.

ولكن غالباً ما يُتجاهَل أمران: أوّلاً، أن أزمة الثقة في المؤسّسات ليست حكراً على الغرب، بل هي أزمة عامّة. ولكن الأزمة في الغرب تحظى باهتمام أكبر، لأن الإعلام الغربي هو المُسيطر، ولأنه كان يفترض بالمجتمعات الليبرالية الأكثر تقدّماً من الناحية الاقتصادية، ألّا تعاني من مثل هذا الانفصال بين الحاكم والمحكوم.

ثانياً، أن الأزمة قديمة، فهي تعود إلى ما قبل الأزمة المالية في عام 2008 والضائقة التي خلقتها العولمة. يمكن القول إن مصدرها هو «النجاح» المثير للإعجاب وغير المتوقّع بعض الشيء في إدخال العلاقات الرأسمالية إلى جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحياة الخاصّة والأهمّ إلى السياسة.

حظيت الثورات النيوليبرالية في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، المرتبطة بالرئيس الأميركي آنذاك رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، من دون أن ننسى الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، بدعم من ثورات فكرية وليبرالية، بدأت بشكل صريح في التعامل مع السياسة على أنها امتداد للاقتصاد اليومي. وكان يُنظر إلى السياسيين على أنهم مجرّد مجموعة أخرى من رؤاد الأعمال الذين انتقلوا إلى السياسة بدلاً من أخذ مهاراتهم وروح المجازفة لديهم إلى القطاع المصرفي أو تطوير البرمجيّات. وكان يعتقد أنّ من الطبيعي ألّا يقتصر السلوك العقلاني والذاتي الموجّه نحو تحقيق الأهداف، على المجال الاقتصادي، بل كان أكثر عمومية واعتنق السياسة أيضاً.

نظرة مبرّرة

وبشكل مثير للدهشة بُرّرَت هذه النظرة إلى العالم. فلم يكتفِ السياسيون بخدمة مصالحهم الخاصّة (الأمر الذي فعلوه في الماضي على الأرجح أيضاً)، بل أصبح ذلك متوقّعاً. ومتوقّعاً لا يعني بالضرورة مقبولاً، بل متوقّعاً بمعنى أنّ ليس غريباً أو غير اعتيادي أن يفكّر السياسيون أوّلاً وأخيراً بمصالحهم السياسية. فصار بإمكانهم الاستفادة من نفوذهم وعلاقاتهم التي كسبوها من موقعهم السياسي لإيجاد وظائف مربحة في القطاع الخاص (جوزيه مانويل باروسّو وتوني بلير وجيم كيم من البنك الدولي)، وأصبحوا يلقون خطابات بملايين الدولارات لمصلحة الشركات الكبرى (باراك أوباما وبيل كلينتون وهيلاري كلينتون). وأصبحوا أعضاء في مجالس إدارة عدد كبير من الشركات.

والبعض الآخر الآتي من القطاع الخاص (سيلفيو برلسكوني وثاكسين شيناواترا) أصبح يروّج للانضمام إلى حزبه باعتباره منظّمة زبائنية: إن كان لديك مشكلة تريد حلّها، انضمّ إلى حزبنا. أذكر أنّي رأيت في شوارع ميلانو مثل تلك الإعلانات لحزب برلسكوني «إيطاليا إلى الأمام»، وهو تيّار يفتقر إلى أيديولوجيا، عدا عن خدمة المصلحة الخاصّة الاقتصادية، وهو ما ينعكس في اسمه المبتذل المستوحى من مشجّعي كرة القدم الذين يدعمون فريق إيطاليا.

وتطول لائحة السياسيين الذين جعلوا جني الأرباح لهم (ولمناصريهم) الوظيفة الطبيعية للإنسان الاقتصادي بمجرّد تبوئهم منصباً سياسياً. ونعرف بعضاً من أشهر أعضائها - غالباً من طريق الخطأ - حين يبالغون في ممارساتهم إلى درجة يصعب عليهم إخفاؤها، فنعرفهم من خلال الفضائح المالية وأحكام السجن. ومن الأمثلة آنفاً من آخر ثلاثة رؤساء برازيليين، سُجنا بتهمة الرشوة، وجميع رؤساء البيرو السابقين المسجونين بتهم الفساد، أو الذين يخضعون للتحقيق، أو فرّوا من وجه العدالة. وكذلك ابنة رئيس أوزباكستان الراحل التي سجنت بتهمة اختلاس مليارات الدولارات. ويحوم شبح المحاكمة على ابنة الرئيس الأنغولي السابق ورئيسة مجلس إدارة شركته النفطية الحكومية وأغنى سيّدة في إفريقيا في حال عودتها إلى البلاد.

في أوروبا، خضع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي للتحقيق في صلاته بفضائح مالية، أخطرها التي أشارت إليها تقارير عن حصوله على دعم مالي غير شرعي لحملته الانتخابية في عام 2007 من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. وكان على المستشار الألماني هلمت كول أن يستقيل من منصبة رئيساً فخرياً للاتحاد الديموقراطي المسيحي في عام 2000 بعد الكشف عن وجود حسابات مصرفية حزبية أشرف عليها.

من جانب آخر، رفض الرئيس الأميركي دونالد ترامب الكشف عن عائدات ضرائبية لسنوات عدّة، وأخفق في وضع أعماله التجارية في صندوق ائتماني أعمى لإدارتها بالوكالة، وذلك بهدف عزله عن الإغراءات الخارجية. أما نظيره الروسي فلاديمير بوتين، فاستطاع أن يحوّل نفوذه السياسي إلى ثروة تفوق راتبه الأساسي كرئيس.

السياسة مجرّد مجال آخر من الأعمال

وبالفعل، ألصق السياسيون في الشرق والغرب والشمال والجنوب بـ«الإمبريالية الاقتصادية» النيوليبرالية فكرة أن جميع الأنشطة الإنسانية تحرّكها الرغبة في تحقيق النجاح المادي، وبأن النجاح في جني الأموال مؤشّر على قيمتنا الاجتماعية، وأن السياسة ليست سوى مجال آخر من الأعمال.

المشكلة في هذه المقاربة، المطبّقة على المجال السياسي، أنها مثار سخرية بين الناس، لأن الخطاب الرئيسي للسياسيين يجب أن يتمحور حول المصلحة العامة والخدمة العامة، ولكن الواقع والتبرير الأيديولوجي لهذا الواقع مختلفان كلياً. وهذا الاختلاف من السهل رصده. لذلك، يصبح كل مسؤول حكومي منافقاً بنظر الناس، إذ يخبرنا أنه هنا خدمة للمصلحة العامة، بينما من الواضح أنه دخل المضمار السياسي لملء جيوبه الآن أو في المستقبل - أو إن كان قريباً من الأساس فلضمان ألّا تتخذ قرارات سياسية ضد «إمبراطوريته».

سيلفانو ميللو ـ البرازيل

لذلك، هل سيكون غريباً ألّا يحظى السياسيون وكل ما يرتبط بهم بأي ثقة؟ هل غريب أن كل عمل يقومون به سيعتبر مدفوعاً بمصلحة شخصية أو تملية اللوبيّات؟ في الواقع، تخبرنا ثورة السوق في ثمانينيات القرن العشرين والنموذج الاقتصادي المُهيمن أن هذه الأمور يجب أن تصنّف غريبة لأن هذه خطوة إلى الأفضل.

ما من حلّ سهل

يعود انعدام الثقة في النخب الحاكمة إلى الإسقاط الناجح للغاية للطريقة الرأسمالية في السلوك والعمليّات في جميع مجالات الأنشطة البشرية، بما في ذلك السياسة. فحين يحدث ذلك، لن يعود بمقدور المرء أن يتوقّع أن يؤمن الناس بأن السياسات تحرّكها فكرة خدمة المصلحة العام.

ولكن لا يوجد حلّ سهل لهذه المشكلة. فمن أجل استعادة الثقة، يجب سحب السياسة من المجالات التي تسود فيها القواعد الرأسمالية العادية. ولكن القيام بذلك يتطلّب أن يرفض السياسيون مجموعة القواعد المعيارية التي يتضمّنها النظام الرأسمالي، وأبرزها تعظيم الفائدة المالية. ولكن كيف وأين سنجد هؤلاء الناس؟ هل علينا، مثل سكان التبت، البحث عن قادة جدد في أماكن بعيدة غير ملوّثة بالتسويق المُفرط؟ وبما أن هذا الأمر لا يبدو بعيد المنال، أعتقد أننا بحاجة إلى التكيّف مع فكرة استمرار انعدام الثقة والفجوة الواسعة بين النخبة السياسية ومعظم السكّان. وهذا يمكنه أن يجعل السياسة طريقاً وعرة للغاية لفترة طويلة. فوصول الرأسمالية إلى ذروتها هو المسؤول عن هذه الوعورة وعن الاستياء السياسي الذي لا مفرّ منه.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

برانكو ميلانوفيتش اقتصادي صربي أميركي، متخصّص في التنمية واللامساواة، يعمل أستاذاً زائراً في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك، وهو كبير الباحثين في «دراسة الدخل في لوكسمبورغ». شغل في السابق موقع الاقتصادي الرئيسي في قسم الأبحاث في البنك الدولي.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

بين إجراءات سيدر ومواجهة الاقتصاد الركودي

«خلال الدورات الاقتصادية... نخسر إنتاجاً كان يمكن أن يكون مفيداً للاقتصاد ومفيداً للمجتمع»

جيمس توبين

من الواضح أن سياسة الحكومة في مجال الخطوات الاقتصادية والمالية المقبلة التي ستقوم بها، والتي قد تتماهى مع متطلبات مؤتمر «سيدر» والضغوط المفترضة المرافقة له، لا تزال تخضع لمدّ وجزر وضياع تام في تحديد ما الحاجة إليه أصلاً. لكن بغضّ النظر عمّا سترسو عليه بورصة «الإصلاحات» والقرارات «غير الشعبية»، إلا أن هذه الإجراءات مهما بلغت، ومهما روِّج لها، بطريقة سطحية، على أنها ستكون خشبة الخلاص للاقتصاد اللبناني، فإنها لن تكون كذلك. فالأزمة الاقتصادية أكبر بكثير من مجرّد خفض العجز المالي ببضعة نقاط مئوية نسبة إلى الناتج المحلّي وما سيتبعها من قروض بمليارات الدولارات على مدى عشر سنوات أو أكثر. فعلى الرغم من أن الاستثمارات في البنية التحتية قد يكون لها الوقع الإيجابي على الإنتاجية العامة في الاقتصاد، إذا ما أُنْفقت بشكل كفوء على البنية التحتية (وهنا على المانحين أن يفرضوا شروطاً قاسية على لبنان في هذا الإطار بدلاً من أن يكتفوا بشروطهم التقشّفية فقط)، إلا أنها ستكون محدودة نسبياً إذا ما قارنّا بمفاصل ما يمكن أن نسمّيه «الاقتصاد الركودي»، أو حتى أسوأ، «الانكماشي» (deflationary economy) في لبنان. في هذا الإطار، أمور عدّة كانت أساسية في إنتاج هذا الاقتصاد الذي بُني بعد عام 1992.

أولاً، ارتفاع معدّلات الفائدة الحقيقية باستمرار، وصولاً إلى كونها، من دون شك، أعلى ممّا يُسمّى «الفائدة المحايدة» التي تؤدّي إلى العمالة الكاملة مع تضخّم ثابت. وبالتالي، أدّت هذه الفوائد العالية إلى اقتصاد مستمرّ في الركود. بالإضافة إلى ذلك، لم تأخذ سياسة الفوائد بالاعتبار تأثيرها في تراكم الدَّيْن العام، ولم يُعِر المصرف المركزي أية أهمّية، أو وزن لهذا الأمر، حتى في خضم «الأزمة الحالية» ودقّتها وتصاعد الكلام عن خطورة عجوزات الخزينة وتراكم الدَّيْن. وما إلقاء اللائمة فقط، وتكراراً من قِبَل المصرف المركزي على «القطاع العام» وحجمه إلّا ذرّ للرماد في العيون، كما يقال، ومحاولة لتملّصه من كونه شريكاً في هذا النمو للدولة التحاصصية. وهنا أريد فقط أن أستشهد بكارمن رينهارت وجاكوب كيركغارد «في الوقت الحالي (2012)، بلغت مستويات الدَّيْن العام في العديد من الاقتصادات المتقدّمة أعلى مستوياتها... بعض هذه الحكومات تواجه احتمال إعادة هيكلة الدَّيْن... يبدو أن من المحتمل أن صانعي السياسات سيكونون لبعض الوقت مشغولين بخفض الديون، وإدارتها، وبشكل عام، في بذل الجهود للحفاظ على تكاليف خدمة الدَّيْن. وتضيف المستويات المرتفعة والمستمرة للبطالة في العديد من هذه الاقتصادات المتقدّمة حافزاً إضافياً للمصارف المركزية للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة». وإذا كان جواب البعض على هذا: «نحن لسنا في دولة متقدّمة، ما يسمح بفوائد متدنية»، فالسؤال الذي يليه سيكون: لماذا سمحنا إذاً للقطاع المالي أن يتمدّد بهذا الشكل، خصوصاً أننا لم نعد مركزاً مالياً عالمياً أو حتى إقليمياً ينتج أرباحاً تضيف للناتج المحلّي من خدماته المتأتية من كونه هكذا مركز؟ يكمن الجواب في أن أرباح هذا «المركز المالي» كانت ناتجة أساساً من الدَّين العام أولاً. وثانياً، من الاستدانة الخاصة المحلّية بفوائد مرتفعة، ما جعلها تحويلاً للدخل والثروة من عميل «أ» إلى عميل «ب»، والأوّل هو الطبقات العاملة والمتوسّطة والطبقات الرأسمالية والريادية المُنتجة، والثاني هو الرأسمال المالي والريعي المركَّز بأيدي القلّة. وهذا التحويل كان أساسياً في إنتاج الاقتصاد الركودي، لأنه كما قالت المعلّقة إلن براون حول دور المصارف العامّة في التنمية: «على عكس المصارف العامّة التي تستعمل أرباحها للحاجات المحلّية، فإن أصحاب الثروات العالية يَخْزنون أموالهم، ويستثمرون في الأسواق المضاربة، ويخبئون أموالهم في الملاذات الضريبية أو يبعثونها إلى الخارج».

ثانياً، اعتماد الاقتصاد اللبناني على تدفّق رؤوس الأموال من الخارج. وقد كان تقرير البنك الدولي عام 2012 واضحاً في هذا الأمر، أي في تلازم النشاط الاقتصادي الداخلي مع هذا التدفّق، بالإضافة إلى توجّهه نحو الاستهلاك والاستثمار في القطاعات المُنتجة للسلع غير القابلة للتبادل مثل البناء بدلاً من الاستثمار في القطاعات المُنتجة للسلع التبادلية والتي يمكن مثلاً تصديرها. وهذا الأمر قد يكون مفيداً إذا استعملت التدفّقات إلى حدّ ما في الإطار الأخير. وبالتالي، كان يجب وضع الضوابط على هذه التدفّقات بدلاً من تركها على غاربها لتحدث حالات من الفورات التي تليها انكماشات كما يحدث حالياً بسبب تراجع هذه التدفّقات. التجربة التركية الأخيرة واضحة في هذا المجال، فعند اعتماد النمو الداخلي على التدفّقات الخارجية تصبح هذه الدورات مسيئة إلى الاقتصاد. وهنا، كانت السياسة تجاه هذه التدفّقات في لبنان، محكومة فقط بأهداف السياستين النقدية والمالية من أجل استمرار الاستدانة بالعملة الأجنبية من جهة، والحفاظ على سعر الصرف من جهة أخرى. وبالتالي نرى اليوم تأثير تراجع التدفّقات ومحاولات تجميد ما بقي منها لدى مصرف لبنان، لأنها أصبحت خشبة الخلاص الأخيرة لهذا النموذج. وأدّى هذا التنظيم أيضاً إلى انحلال دور المصارف تدريجاً من كونها أدوات الإقراض الضرورية في النظام الرأسمالي من أجل الاستثمار، إلى أدوات لإقراض «القطاع العام» المُبَدِّد للثروة ولإقراض المصرف المركزي المُجَمِّد للثروة.

ثالثاً، ضُعف الاقتصاد الحقيقي. لقد أدّى نمو الاقتصاد المالي إلى تهميش الاقتصاد المُنتج تدريجاً. ولهذا الأمر جوانب عدّة أدّى تداخلها إلى حالة الركود البنيوية التي نعاني منها اليوم. فهجرة العمالة إلى الخارج، وما تعنيه من هجرة المهارات والقدرات التي كان يمكن أن تدخل إلى النشاطات الإنتاجية المحلّية بأشكال مختلفة من جماعية وفردية، أدّت إلى خفض الإنتاجية والابتكار والديناميكية في الاقتصاد اللبناني، ما أدّى إلى خسارة كبرى لا تعوضه، بأي شكل من الأشكال، التدفّقات المالية الناتجة من هذه الهجرة. كذلك إن عدم مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي لا تتجاوز 25 بالمئة، يجعل ممّا قاله توبين بشأن خسارة الإنتاج في الدورات الاقتصادية في أميركا ضئيلاً مقارنة بما نخسره سنوياً من تهميش المرأة في الاقتصاد. كذلك إن تدّني الأجور وارتفاع عدم المساواة في الدخل والثروة أدّيا إلى انخفاض القدرة الشرائية للأكثرية وهي، أي القدرة الشرائية العالية، أساسية في بناء الاقتصاد الديناميكي. وبالتالي، تحوّل الاقتصاد اللبناني، بعد فترة التسعينيات التي شهدت استهلاكها عالياً، بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية، تدريجاً إلى اقتصاد ذي أجور متدنّية. ولم يكن لهذا الأمر تأثير في نشاطية الوحدات الإنتاجية فقط، بل أيضاً أضاف إلى الانحياز المالي للاقتصاد وجموده حالياً. إذ إن القدرة الشرائية المتدنّية للطبقات الوسطى والعاملة دفعت إلى نمو الدين الخاص لسدّ الفجوة بين المداخيل والاستهلاك لهذه الطبقات. لوهلة، كان هذا الأمر محفّزاً للنمو، ولكن اليوم وصلنا إلى الحدّ الأقصى في ظل اقتصاد لا ينتج الوظائف الجديدة، وفي ظل أجور تنمو ببطء. اليوم بدأت الأسر بإبطاء الاستهلاك ودفع الدَّيْن، لأن الكثير من المداخيل أصبحت الآن «محتجزة» في القروض السكنية والتعليمية وقروض السيّارات وغيرها من القروض الاستهلاكية.

رابعاً، غياب القاعدة المؤسّساتية للنمو والابتكار. من أكبر وأسوأ المفارقات التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني هي الفجوة بين الطاقة الكامنة للمهارات اللبنانية وبين الاقتصاد الذي لا ينتج الوظائف لهذه المهارات. إن استمرار هذه الفجوة هي الأكثر إيذاءً من كل ما سبق. والأرقام حول لبنان، التي صدرت في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2018، كانت واضحة جدّاً في هذا المجال. وهنا يكمن الفشل الكبير للنموذج الاقتصادي الذي بُني بعد الحرب، فبدلاً من إقامة شبكات في الاقتصاد تشكّل قاعدة لنظام ابتكار وطني، لا مفرّ من إقامته لسدّ هذه الفجوة، استمر الحديث الببغائي حول «المبادرة الفردية» و«الاقتصاد الحرّ». أما الواقع، فكان سيطرة المحاصصة المذهبية ودينها العام، وسيطرة الرأسمال المالي الخامل الناتج منها. فبينما العالم من الصين إلى الإمارات العربية المتّحدة (الأخيرة بدأت بالاستثمار في الحوسبة الكمّية)، يتّجه نحو الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية، وفي التكنولوجيات الحديثة غير المُعتمدة على الكربون، وفي تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وغيرها من باقة التكنولوجيات الحديثة، نناقش اليوم في لبنان كيفية إنتاج الكهرباء الذي بدأ تعميمه بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر.

كل هذا يعني أن الناتج الاقتصادي كان يمكن أن يكون أكثر بكثير عام 2018، وتكفي المقارنة مع العديد من الدول لاكتشاف مدى تقهقر لبنان اقتصادياً، خصوصاً كما ذكر تقرير «ماكنزي» بخصوص حصّة الفرد من هذا الناتج. والسبب في هذا التقهقر، هو التقلّبات الاقتصادية الحادّة منذ نهاية الحرب ودخول الاقتصاد حالة الركود المستمرّ الناتجة من هذه العوامل مجتمعة. إذاً، السؤال اليوم، يجب ألّا يكون أية إجراءات تقشّفية علينا اتباعها؟ لأن كل هذه الإجراءات ستصيب عموم الشعب الذي يعاني منذ سنوات من هذا الاقتصاد الانكماشي الذي يؤدّي إلى استمرار ضُعف مستوى معيشته. كذلك يعاني الاقتصاد من «انفكاك» القلّة الثرية المُسيطرة اقتصادياً وسياسياً عن هذا الاقتصاد الركودي، وبالتالي لا أفق لسياساتها الغافلة عمّا هو مطلوب فعلياً. بالتالي السؤال الذي يجب أن يُطرح اليوم: كيف نلقي هذا الاقتصاد جانباً، ونبني اقتصاداً يتماهى مع قدرات أكثرية اللبنانيين وطموحاتهم؟

انجل بوليغان ـ المكسيك